adf
AFRICA DEFENSE FORUM

حراسة الخليج

دول غرب أفريقيا تكافح الجرائم البحرية

الصيد البحري غير المشروع يهدد سبل العيش

وضع نهاية لسرقة النفط على البر وفي البحر

قم بزيارتنا على الانترنت: ADF-MAGAZINE.COM

المجلد 8 | الربع 3

المحتويات

8 خليج غينيا: التجارة تتصادم مع الجريمة
الاقتصاد المزدهر في غرب أفريقيا يواجه تهديدات بحرية.

14 التعاون من الساحل إلى الساحل
دول خليج غينيا تتجمع في غانا لإقامة شراكات ضد الجريمة البحرية.

20 حماية موارد غانا قبالة سواحلها من القرصنة
اكتشاف البترول يجلب معه الحاجة لضمان الأمن البحري.

24 القراصنة يبحثون عن نقاط الضعف
عندما يتم وقف المجرمون في مياه دولة ما، فإنهم ينقلون أنشطتهم إلى دولة أخرى.

34 نفط خام+ جريمة = تعقيد
دول خليج غينيا سوف تحتاج إلى القيام بنشاطات في البر والبحر لمكافحة سرقة النفط.

40 صيد متناقص
الصيد البحري غير المشروع يضر سبل العيش والاقتصادات على طول خليج غينيا.

46 المنطقة الرمادية من المياه الزرقاء
خبراء قانونيون يطالبون بسد الثغرات لمحاكمة القراصنة.

52 الطريق إلى الأمام
ضابط بالبحرية النيجيرية يحدد الخطوات الرئيسية المطلوبة لوقف القرصنة.

الأقسام

4 وجهة نظر

5 رؤية إفريقية

6 أفريقيا اليوم

32 نبض أفريقيا

56 الثقافة والرياضة

58 رؤية عالمية

60 الدفاع والأمن

62 سبل الأمل

64 النمو والتقدم

66 نظرة للوراء

67 أين أنا؟

مجلة منبر الدفاع الإفريقي متوفرة الآن على الانترنت.

نرجو زيارتنا على:
adf-magazine.com

موضوع الغلاف:

أعضاء فريق اعتلاء السفن من غانا يشاركون في تدريب أوبانغيم إكسبريس 2015، وهو تدريب متعدد الجنسيات مصمم لتعزيز السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

ضابط ثالث لويس آر. شافيز الابن/ البحرية الأمريكية

40

فيما

تتمتع أفريقيا بنمو اقتصادي غير مسبوق، تأمل البلدان الساحلية في جني ثمار ما يُطلق عليه "الاقتصاد الأزرق". تستفيد دول خليج غينيا من زيادة حركة السفن في الموانئ، والسياحة والتنقيب عن النفط تحت الماء. ولدى عدة موانئ بالخليج مشروعات توسع جارية لاستيعاب السفن الأكبر من جميع أنحاء العالم.

ولكن هذا النمو ليس مضموناً. إذ يجب حمايته من التهديدات التي تسعى إلى إخراجه عن مساره. فالخليج الآن هو رائد العالم في القرصنة حيث سُجل وقوع هجوم واحد تقريباً كل أسبوع في عام 2014، وفقاً لمكتب البحرية الدولية. وسرقة النفط تستنزف ثروة المنطقة وتكلف نيجيريا وحدها 6 ملايين دولار كل يوم.

وفي مواجهة هذه التهديدات، تبدو القوات المسلحة لدول غرب أفريقيا مستعدة للرد. ونيجيريا من بين الدول التي تستثمر الآن بشكل كبير في قواتها البحرية. ففي أوائل عام 2015، دشّنت نيجيريا أربع سفن حربية وتعتزم إضافة سفينتين أخريين قبل نهاية السنة. وبالمثل، أطلقت غانا نظاماً للمراقبة الإلكترونية يسمح بتحسين الوعي بالمجال البحري ويضم مركزاً لتبادل المعلومات التجارية البحرية، وهو نظام طوعي للبلاغات يقوم بتتبع السفن في خليج غينيا.

كما بدأت جهود التعاون الإقليمي تتبلور. ففي عام 2013، انضمت أكثر من 20 دولة للتوقيع على مدونة ياوندي التاريخية لقواعد السلوك. وهي توفر إطار عمل لتبادل المعلومات، والدوريات المشتركة وتحديث القانون البحري عبر منطقة الخليج. وتعزز التدريبات البحرية المشتركة هذا التعاون بالمساعدة في تضييق هوة الاختلافات في السياسة، والاتصالات والتدريب التي هي متأصلة في جميع الائتلافات المتعددة الجنسيات.

إن التهديدات حقيقية، ولكن كذلك القدرة على التغلب عليها. وسواء كان في البر أو البحر، فإننا ندرك جميعاً أن الازدهار المشترك يبدأ بالأمن المشترك.

أعضاء القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا

بحارة من ساحل العاج يقفون في ميناء أبيدجان لاستقبال زورق الدورية آر بي بي33 الذي تم شراؤه حديثاً وهو الأول من بين ثلاثة زوارق ستحصل عليها البحرية. تعزز القوات المسلحة عبر خليج غينيا قدراتها الأمنية البحرية لحماية "الاقتصاد الأزرق" من التهديدات، ومن بينها القرصنة، والتهريب وسرقة النفط. وكالة الأنباء الفرنسية/صورغيتي

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

الأمن في خليج غينيا

المجلد 8، الربع 3

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة افريقيا

للإتصال بنا

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

US AFRICA COMMAND
Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751
ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com

HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND
ATTN: J3/AFRICA DEFENSE FORUM
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART
GERMANY

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا لتوفر منتدى دولي للعسكريين الإفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة سياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبل أسرة منبر الدفاع الإفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر ان نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

التعاون ضروري
في خليج غينيا

مارك أوين وويونغو
وزير الداخلية في غانا، تحدث في المؤتمر السنوي الثاني للمراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا الذي عُقد في أكرا، بغانا، في *17* آذار/ مارس *2015*. وقد تم اختصار خطابه ليناسب هذه الصيغة.

اتخذ الأمن البحري مركز الصدارة في الآونة الأخيرة في منطقة خليج غينيا. فقد وصلت الجرائم في البحر إلى مستويات مزعجة وتشكل خطراً بالغاً على التجارة العالمية.

يمر نحو 90 بالمائة من تجارة العالم عبر البحار. ومع موارد مثل النفط والغاز، فإننا نلبي احتياجات دول كثيرة للطاقة. وتعتمد اقتصادات كثير من الدول اعتماداً كبيراً على المجال البحري فيما تزايد المخاوف إزاء أمن هذا المجال.

لذلك، فإن التعاون الدولي هو أفضل وسيلة للمضي قدماً. لكن التعاون الدولي ليس هو الإجراء الوحيد المطلوب للتعامل مع المشكلة. فالتنسيق بين الهيئات داخل الدولة بالغ الأهمية أيضاً لضمان أمن بحري فعّال.

وبناء على هذا الإدراك، يجري دراسة المبادرات والاستراتيجيات الوطنية، والإقليمية والدولية لإيجاد حلول للخطر المتزايد. لقد تطور النهج الأمني التقليدي لحماية وتأمين المجال البحري بفضل التكنولوجيا. فلم يعد الوجود المادي شرطاً مسبقاً للكشف عن الجرائم في البحر. ونحن في غانا أقمنا نظام إدارة معلومات حركة السفن - على طول سواحلنا ونجني الآن مزايا هذا النظام. فقد تحسن وعي الأجهزة الأمنية بالمجال البحري بدرجة كبيرة، وهي قادرة الآن على الكشف عن الجريمة في البحر عن طريق المراقبة من البر.

وحالياً، يضع أصحاب المصلحة في الصناعات البحرية استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مما يزيد الحاجة إلى حلول أمنية ووقائية. والهيئات الحكومية لديها الآن أفضلية متزايدة في الحل الواحد الشامل، الذي يعرض تكاملاً مرناً لأنظمة الأمن الفردية مثل أنظمة المراقبة، والأسلحة والقيادة والسيطرة. ومن المهم أيضاً أن تكون الأنظمة متوافقة في التشغيل بين الهيئات والبلدان الصديقة.

اكتشفت غانا النفط عام 2007 وبدأت الانتاج في كانون الأول/ ديسمبر 2010 من حقل جوبيلي للنفط الذي يبعد 60 كيلومتراً عن الساحل. وهناك حقلان آخران في طور التنمية. وأدت هذه الاكتشافات والتطورات اللاحقة إلى إقامة العديد من المنشآت البحرية، من بينها وحدات بحرية متنقلة للحفر والسفينة العائمة لتخزين الإنتاج وتفريغه كوامى نكروما.

لقد ازدادت حركة المرور في المجال البحري في غانا بدرجة كبيرة بالفعل. ومع الاستثمارات الهائلة في المجال البحري، من الضروري اتخاذ خطوات عملية لتوفير الأمن والحماية بدرجة كافية في هذا المجال. وتدرك حكومة غانا الأهمية الاستراتيجية للمجال البحري وملتزمة بتجهيز بحرية غانا والأجهزة الأمنية الأخرى ذات الصلة تجهيزاً كافياً لتأمين هذه البيئة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأساطيل المعززة لبحرية غانا وإنشاء الشرطة البحرية جزء من المبادرات العديدة لتحقيق هدف تأمين البيئة البحرية. والواقع، أن بحرية غانا كانت مؤخراً في الأخبار لاعتقالها ثمانية قراصنة كانوا قد اختطفوا ناقلة نفط في المياه الغانية، بفضل نظام مراقبة فعّال ومنصات قوية وفرتها الحكومة في السنوات الأخيرة. وقد قطعت الخطط شوطاً كبيراً لحيازة القوات البحرية سفن دورية بحرية بمنصات على ظهرها لهبوط المروحيات حتى تتمكن البحرية من تحسين قدراتها في الرصد والاستجابة.

عسكريون ورجال أمن ينصتون لمورّد في مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا في أكرا، بغانا، في 17 آذار/ مارس 2015. أسرة أيه دي إف

سياح التحديق في النجوم يتزاحمون على أحلك مكان في أفريقيا

وكالة الأنباء الفرنسية

وتعد صحراء ناميب على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا واحدة من بين عدد من "المحميات الدولية النائية للسماء المظلمة"، التي تجذب المحدقين الباحثين عن سفاري سماوي. وقد اشترت الكثير من الفنادق تلسكوبات بحوث واستعانت بفلكيين مقيمين لمحاولة جذب السياح.

قالت ميشا فيكاس، المرشدة السابقة في المرصد العام في سيدني، بأستراليا ـ ولكنها الآن من نزلاء فندق بيوند سوسوفلي الصحراوي، "إن معظم الناس يأتون إلى هنا من أجل أنشطة أخرى، فيزورون الكثبان أو المحمية الطبيعية حيث يشاهدون جميع الحيوانات البرية. وهذا نوع من المكافأة ".

خلال النهار، تتوهج الكثبان والجبال النحاسية، والحمراء والصفراء على نحو يعمي الأبصار، بما يليق بأقدم صحراء في العالم. ولكن أثناء الليل، فإن وهج كوكب المريخ، والغيوم الماجلانية- وهي مجرات قزمية خارج مجرتنا - والسدم الغازية المتنوعة، تظهر كلها بصورة مرئية.

قالت فيكاس، "إن النظر إلى السماء جيد من هنا، لأن درب اللبانة، وهي الجزء الرئيسي من مجرتنا، عادة ما تكون عالية جداً فوقنا"، مما يعني أن انكسار الضوء في حده الأدنى. كما قالت أن "هناك الكثير الذي يمكن التحديق فيه".

في عام 2012، أطلقت الجمعية الدولية للسماء المظلمة ومقرها الولايات المتحدة، على المحمية الطبيعية ناميبراند، وهي خصلة في وسط صحراء ناميب بحجم موريشيوس وصف أول محمية سماء مظلمة. ومن بين المواقع الأخرى أوراكي ماكنزي في الجزيرة الجنوبية لنيوزيلندا وشبه جزيرة إيفيراغ على الساحل الجنوبي الغربي لإيرلندا. كذلك تشتهر هاواي وتشيلي بأن لديهما بقعاً ساخنة للسياحة الفلكية.

في السماء التي تعلو صحراء ناميب، يتألق كوكبا الزهرة والمشتري بصورة مشرقة. ويُعزى الفضل للطقس الجيد والجو البالغ الجفاف لصحراء ناميب في جعل الليالي صافية والجو شفافاً على طول الطريق إلى الأفق. فتلوث الضوء من صنع الإنسان عبر نصف الكرة الأرضية تقريباً مسؤول عن حجب رؤية النجوم.

قال جون بارنتين من الجمعية الدولية للسماء المظلمة، "إن ناميبراند تقع في واحدة من أحلك الأماكن التي يسهل الوصول إليها على الأرض. إنها أقرب ما تحصل عليه لمعرفة الطريقة التي كان عليها العالم، قبل اختراع الأنوار الصناعية وانتشارها".

خصلة من وسط صحراء ناميب اعتبرت أول "محمية دولية للسماء المظلمة" في أفريقيا. ماسمو ريلسيغ

أحد العاملين في الرعاية الطبية تفحص درجة حرارة فتاة يُشتبه في أنها مصابة بالإيبولا في كينيما، بسيراليون. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

سيراليون تعطي حبوب علاج الملاريا للملايين في مساعيها لمكافحة الإيبولا

وكالة الأنباء الفرنسية

بدأت سيراليون حملة في كانون الأول/ ديسمبر 2014 لحماية نصف السكان تقريباً من الملاريا، وتخفيف العبء على العيادات من الناس الذين يخشون خطأ من الإصابة بالإيبولا.

فالأعراض المبكرة للمرضين - الحمى، والصداع وآلام المفاصل- متشابهة إلى درجة أن الملاريا يمكن أن تُشخّص خطأ بسهولة، مما يتسبب في إحالات لا لزوم إلى وحدات علاج الإيبولا.

أخذ أكثر من 9300 من عمال الصحة المحليين المدربين في الذهاب من بيت لبيت في الأحياء التي تضم أعلى معدل إصابة بالإيبولا لإعطاء أقراص مضادة للملاريا لأكثر من 2,5 مليون شخص على مدى ثلاثة أيام.

قال رولاند موناش من منظمة اليونيسيف التي دعمت الحملة، "إن الملاريا هي القاتل الأول في سيراليون، ولكن المرضى الذين قد يكونون مصابين لا يسعون للرعاية الصحية خوفاً من رفض المراكز الصحية لهم باعتبار أنها حالات إيبولا".

وقال صامويل جوانا سميث من البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا إن الطفيل الذي ينقله البعوض يُعتقد أنه وراء نسبة مرتفعة من 60 بالمائة من فحوص الإيبولا التي يظهر أنها سلبية. وأضاف أن معظم الناس الذين يذهبون إلى وحدات علاج الإيبولا يتبين أنهم مصابون بالملاريا.

قتلت الإيبولا، في أحدث انتشار لها، أكثر من 10000 شخص في ليبيريا، وسيراليون وغينيا منذ 31 آذار/ مارس 2015، ولكنها أضرت أيضاً بنظم الرعاية الصحية الضعيفة فعلاً.

قالت منظمة أطباء بلا حدود في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 إن الإيبولا جعلت الحصول على علاج للملاريا مستحيلاً تقريباً في مونروفيا، بليبيريا، بسبب "انهيار نظام الرعاية الصحية". وأضافت أنها بدأت توزيع أقراص مضادة للملاريا على نحو 300000 شخص في أفقر أحياء المدينة وأكثرها كثافة بالسكان.

كانت الملاريا، قبل وباء الإيبولا، السبب الرئيسي للوفاة في غرب أفريقيا، حيث وقعت 1,7 مليون حالة إصابة في ليبيريا عام 2012، وفقاً لوزارة الصحة. كانت من بينها 1800 إصابة قاتلة.

صنّف تقرير الملاريا العالمي لعام 2013 سيراليون باعتبارها الدولة الخامسة في أعلى انتشار للمرض وقال إن البلاد شهدت أكثر من 2 مليون حالة مشتبه فيها.

اتفاق مصر، وإثيوبيا، والسودان ينهي نزاعاً على النيل

وكالة الأنباء الفرنسية

وقّع ثلاثة زعماء أفارقة على اتفاق مبدئي لإنهاء نزاع مستمر منذ فترة طويلة حول اقتسام مياه النيل وقيام إثيوبيا ببناء أكبر سد في أفريقيا لتوليد الطاقة الكهرومائية.

وقّع زعماء مصر، وإثيوبيا والسودان الاتفاق في العاصمة السودانية الخرطوم.

عارضت مصر بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، قائلة إنه سيؤدي إلى تفاقم نقص المياه الذي تعانيه. بينما تقول إثيوبيا إن السد سيعطيها حصة أكثر عدلاً من مياه النيل.

في عام 2013، صادق البرلمان الإثيوبي على معاهدة مثيرة للجدل لتحل محل اتفاقيات الحقبة الاستعمارية التي تعطي مصر والسودان أكبر حصة من مياه النيل. وقال الرئيس المصري آنذاك محمد مرسي إنه لن يسمح بأن يعرض السد إمدادات المياه في مصر للخطر.

وقّع خليفة مرسي، عبد الفتاح السيسي، الاتفاق مع رئيس وزراء إثيوبيا هايلي ماريام ديساليجن والرئيس السوداني عمر البشير. رحّب الزعماء الثلاثة باتفاق "إعلان المبادئ" في خطب بالقصر الجمهوري في الخرطوم.

نقلت وكالة رويترز عن هايلي ماريام قوله إنه يريد أن يطمئن بأن السد "لن يسبب ضرراً لدول المصب".

وقال السيسي إن المشروع يظل مبعث قلق لمصر. "هذا لأن النيل هو مصدر المياه الوحيد، والواقع أنه مصدر الحياة لمصر".

تريد إثيوبيا استبدال معاهدة عام 1929 التي كتبتها بريطانيا ومنحت مصر سلطة الاعتراض على أي مشروع تقيمه دول المنبع على النيل. وتقول إثيوبيا إن السد الذي يتكلف 4,7 مليار دولار سوف يوفر في نهاية الأمر 6000 ميغاوات من الطاقة. ويبدو أن مصر فوجئت عندما بدأت إثيوبيا تحويل مياه النيل الأزرق، وهو أحد روافد نهر النيل، في عام 2013. وتقول إثيوبيا إنه سيتم تحويل النهر بصورة طفيفة ولكنه سيكون بعدها قادراً على التدفق في مساره الطبيعي. يتدفق النيل الأزرق شمالاً، فيرتبط بالنيل الأبيض في السودان قبل أن يشق طريقه عبر مصر ويصب في البحر الأبيض المتوسط.

تلقت إثيوبيا دعماً قوياً من خمس دول أخرى في حوض النيل: بوروندي، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا وأوغندا.

إلى أعلى: الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يسار، والرئيس السوداني عمر البشير، وسط، ورئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديساليجن يحتفلون باتفاقهم بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير في آذار/ مارس 2015. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

إلى أسفل: عمال يبنون سد النهضة الإثيوبي الكبير بالقرب من الحدود مع السودان في 31 آذار/ مارس 2015. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

خليج غينيا

التجارة تتصادم مع الجريمة

الاقتصاد المزدهر في غرب أفريقيا يواجه تهديدات بحرية

أسرة أيه دي إف

خليج غينيا يجد نفسه في لحظة حرجة من تاريخه. ففرص النمو الاقتصادي وخطر الجريمة البحرية يدفعان المنطقة في اتجاهات متضادة. ومثل سفينة تتلاطمها عاصفة، لا تستطيع سوى الأيدي الماهرة للبحارة مساعدة المنطقة في اجتياز الأمواج العاتية.

أولاً، الأخبار السارة: اقتصادات غرب أفريقيا تزدهر، والخليج جزء مهم من ذلك النمو. فهو طريق رئيسي لشحن النفط إلى جميع أنحاء العالم. وحركة ملاحة حاويات الشحن ارتفعت. ومناخ الخليج المعتدل، والذي يمكن التنبؤ به مثالي للتجارة، والصيد البحري ورسو السفن. وهو يوفر ممراً ملاحياً قصيراً نسبياً بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وواحدة من دول الخليج، وهي نيجيريا، لديها أكبر اقتصاد في القارة.

لكن هناك مشاكل أيضاً. فالخليج له سمعة مريبة بأنه يشهد هجمات للقراصنة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم، متفوقاً على هجمات القراصنة الصوماليين في خليج عدن. ويقدّر تقرير صدر عام 2013 أن القراصنة في الخليج يسرقون مبالغ تتراوح بين 565 مليون و2 مليار دولار كل سنة.

قد تكون الهجمات المبلّغ عنها مجرد البداية. إذ يقول المكتب البحري الدولي ومنظمة المحيطات ما وراء القرصنة إن نحو ثلثي هجمات القراصنة قبالة ساحل غرب أفريقيا تمر دون الإبلاغ عنها. وأحياناً أيضاً ما تبقى عمليات الاختطاف ودفع الفديات طي الكتمان. وبصورة عامة، تقدّر منظمة المحيطات ما وراء القرصنة أن الحكومات وصناعة النقل البحري تنفق ما يصل إلى 983 مليون دولار لمكافحة القرصنة البحرية في المنطقة كل سنة.

حركة الموانئ

لاقتصادات الأفريقية تنمو، وخليج غينيا في وضع يؤهله لأن يصبح نقطة دخول القارة. وارتفع إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج بمتوسط سنوي قدره 7 بالمائة فيما بين عامي 2012 و 2015. بل إن الأعمال في الموانئ تزدهر بمعدل أكبر. وزادت حركة الحاويات في موانئ غرب أفريقيا بنسبة 14 بالمائة سنوياً منذ عام 1995. وهذا أكبر نمو لأي منطقة في جنوب الصحراء الأفريقية، طبقاً لبحث نشره مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية.

تبشّر التجارة البحرية بمواصلة التوسع في السنوات المقبلة. فشركة الشحن الفرنسية العملاقة بولور تقوم بتوسيع مرفأها في لومى، بتوغو، وميناء تيما الغاني بدأ في توسعات تتكلف 1,5 مليار دولار. ويُتوقع استكمال المشروعين بحلول عام 2017. ومن المقرر القيام بتوسعات أخرى في ساحل العاج، وجمهورية الكونغو، ونيجيريا والسنغال. و تقول شركة دروري لاستشارات النقل البحري إنه بحلول عام 2020، سوف توفر تسعة مشاريع مقررة لموانئ غرب أفريقيا القدرة على التعامل مع 11,5 مليون حاوية إضافية.

نما إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج بمتوسط سنوي قدره 7 بالمائة فيما بين عامي 2012 و 2015.

ارتفعت حركة الحاويات في موانئ غرب أفريقيا بنسبة 14 بالمائة سنوياً منذ عام 1995.

توقعات الحجم 2013–2018

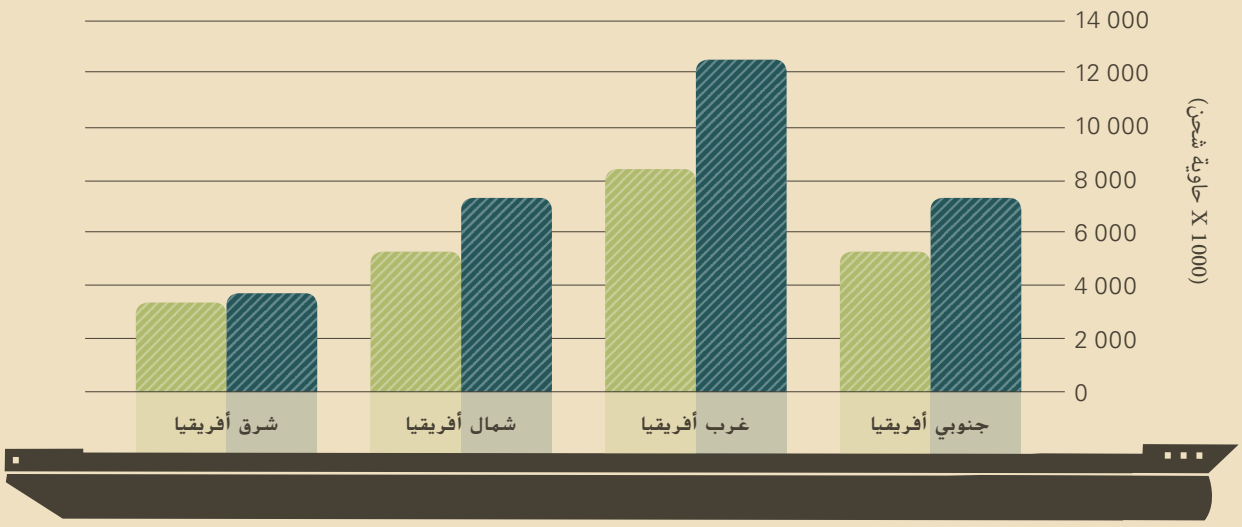

المصدر: ديوري

النفط

غرب أفريقيا الآن في خضم طفرة نفطية. إذ تشهد المنطقة نحو ثلث الاكتشافات النفطية الجديدة حول العالم، مع أحدث اكتشافات لحقول النفط قبالة ساحل غانا، وليبيريا وسيراليون. وفي المجموع، يتباهى ساحل غرب أفريقيا بأنه ينتج ما يقدر بـ 3,2 مليار برميل من النفط، طبقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. ولكن هناك متاعب في هذه المياه. فقد وصلت السرقة غير المشروعة للنفط إلى معدلات وبائية في نيجيريا وغيرها. وتسبب هذه الممارسة الخطيرة، التي كثيراً ما يقوم بها مجرمون يثقبون خطاً للأنابيب ويجمعون النفط في جرادل، خسارة نحو 100000 برميل من النفط يومياً في نيجيريا، بتكلفة تربو على 6 ملايين دولار، طبقاً للبحرية النيجيرية. وتشير بعض التقديرات إلى إجمالي أعلى من ذلك بكثير. كما يتسبب شفط النفط في إحداث تسربات تفسد البيئة وتؤدي إلى انفجارات يمكن أن تقتل عدداً كبيراً من الناس.

المصدر: البحرية النيجيرية

الصيد البحري غير المشروع

من بين كل 14 سمكة تصاد

تُسرق 4

التكلفة الإجمالية للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم: 350 مليون دولار سنوياً

يصد الأسماك عنصر حيوي لاقتصادات الكثير من دول غرب أفريقيا. ففي السنغال، يأتي 25 إلى 30 بالمائة من صادرات البلاد من صيد الأسماك. وفي غانا يعمل نحو 7 بالمائة من القوة العاملة مباشرة في قطاع الصيد، طبقاً لتقرير أصدره الاتحاد الأوروبي. وهو بالنسبة لكثيرين طريقة حياة لم تتغير تقريباً منذ قرون. فالقوارب المجوفة، والشباك المصنوعة يدوياً والأشرعة لا تزال مستخدمة على نطاق واسع. ولكن طريقة الحياة هذه تتعرض للهجوم. فالسفن الأجنبية الكبيرة التي لا تحمل التصاريح السليمة تغترف كميات هائلة من الأسماك من مياه غرب أفريقيا. وطبقاً للاتحاد الأوروبي، فإن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في خليج غينيا يكلف الدول الساحلية 350 مليون دولار سنويا. ويُعتقد أن العدد الإجمالي للصيد في هذه المنطقة قد زاد بنسبة 40 بالمائة عما يُبلّغ عنه قانونياً. وهذه الممارسة لا تهلك الموارد الطبيعية وحسب، وإنما تكلف أيضاً فرص عمل وتثير الاستياء بين الصيادين في المجتمعات الساحلية. وفي أجزاء أخرى من العالم، تحوّل الصيادون العاطلون إلى القرصنة كوسيلة لطلب الرزق.

المصدر: الاتحاد الأوروبي

مناطق التعاون

أقامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مناطق متعددة الجنسيات لتبادل المعلومات عن خليج غينيا.

- **المنطقة إي**- منطقة عاملة حالياً للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- **المنطقة دي**- منطقة عاملة حالياً للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- **المنطقة أيه**- منطقة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (غير عاملة حالياً)
- **المنطقتان إف وجي** - تابعتان للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (غير عاملتين حالياً)

المصدر: منظمة محيطات ما وراء القرصنة

رسم توضيحي لأيه دي إف

أساطيل البحرية/ خفر السواحل

ردًا على التهديدات الناشئة وإدراكاً لأهمية التجارة في الخليج، تعزز العديد من البلدان قواتها البحرية وخفر سواحلها. فمن الناحية التاريخية كان الأمن البحري ثانوياً في التمويل والأهمية بالنسبة للاحتياجات الأمنية الأخرى لأفريقيا. لم يعد هذا هو الحال. فقد ظهر الوضع المكتشف حديثاً جلياً في شباط/ فبراير 2015 عندما أدخلت البحرية النيجيرية أربع سفن حربية جديدة في الخدمة، وهو أكبر عدد يتم تدشينه في آن واحد أكثر من أي وقت مضى. وتشهد أنغولا توسعاً سريعاً في بحريتها لحماية ثروتها النفطية قبالة سواحلها.

ومع ذلك، فإن العديد من القوات البحرية وخفر السواحل في الخليج تفتقر للمعدات الكافية للقيام بدوريات وملاحقات واسعة النطاق، تاركة موانئها عرضة للخطر. ورغم أن تسعاً من دول خليج غينيا تعتزم حيازة سفن دورية كبيرة إضافية، فإن تلك الخطط غالباً ما تنتظر سنوات قبل أن تُنَفذ.

غرب أفريقيا توسّع قواتها البحرية وخفر سواحلها

مع تنامي خطر القرصنة في خليج غينيا، تتوسع دول غرب أفريقيا في أساطيلها.

الدول	السواحل بالكيلومترات	الفرقاطات	الطرادات	زوارق الدورية الكبيرة	زوارق الدورية الصغيرة	سفن الإنزال	طائرات الدورية	حيازة سفن كبيرة من 15 سنة	حيازة سفن صغيرة من 10 سنوات
بنين	121			7					7
الرأس الأخضر	1,000			2	3		1	2	4
ساحل العاج	520				3				
غامبيا	80				10				
غانا	540			8	9		1	6	4
غينيا	320				4				3
غينيا-بيساو	350				2				
ليبيريا	670				2				2
نيجيريا	850	2	2	10	15		4	7	25
السنغال	530			3	8	3	1		9
سيراليون	400				4				4
توغو	56				4				2

المصدر: مجلة جين الأسبوعية الدفاعية، 2013

الخطف/ الاختطاف

في عام 2012، تفوق خليج غينيا على ساحل الصومال ليصبح المنطقة التي يحدث فيها أكبر عدد من هجمات القراصنة في العالم. ففي عام 2014، تعرضت 1035 سفينة لهجمات وجرى الاستيلاء على 170 منها أو احتجازها كرهينة. وكانت معظم هجمات القراصنة في عام 2014 في المياه الدولية بعيدة عن الشاطئ، مما يشير إلى عمل شبكات قرصنة أكثر تطوراً. واشتمل أكثر من نصف الهجمات على استخدام أسلحة. ومن بين أولئك الذين يُعتقد أنهم متورطون في القرصنة عصابات نيجيرية، و"مصادر مطلعة" من داخل صناعة النفط، وعمال أمن فاسدون، وشبكات الجريمة المنظمة من شرق أوروبا وآسيا. وتمثل هجمات القرصنة في الخليج الآن ما يصل إلى 19 بالمائة من جميع الجرائم البحرية المسلحة حول العالم.

بدأت شركات الملاحة التجارية في العالم تلتفت إلى الأمر. فقد عينت شركات التأمين المياه قبالة ساحل نيجيريا، وتوغو وبنين باعتبارها "منطقة خطر حربي"، مما يرفع تكاليف التأمين.

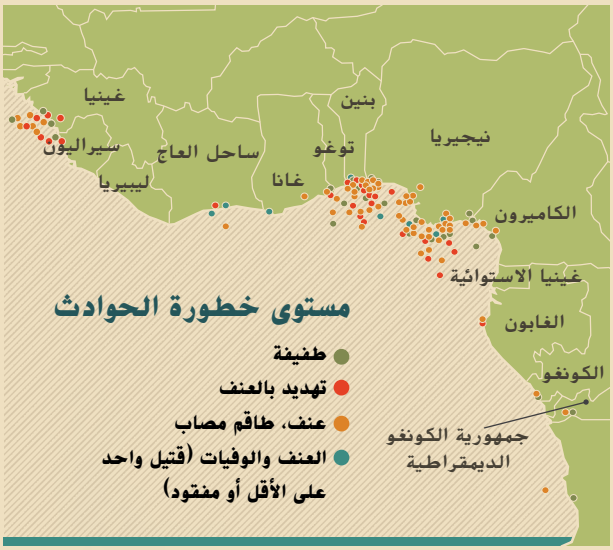

المصدر: مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية

التعاون من الساحل إلى الساحل

بحارة من غانا يصعدون إلى السفينة إف جي إس براندينبيرغ التابعة للبحرية الألمانية أثناء سيناريو اتجار بالبشر في تدريب أوبانغيم إكسبريس في 22 آذار/ مارس 2015.

ضابط ثالث لويس آر. شافيز الابن/ البحرية الأمريكية

دول خليج غينيا تتجمع في غانا لإقامة شراكات ضد الجريمة البحرية

أسرة أيه دي إف

في كانون الثاني/ يناير 2015، أبحرت ناقلة نفط تقل طاقماً من تسعة أفراد عبر خليج غينيا قبالة ساحل نيجيريا. وسرعان ما سقطت السفينة ضحية لتهديد إقليمي مشترك.

فبالقرب من واري، بنيجيريا، صعد ثمانية قراصنة مدججين بالسلاح إلى السفينة إم تي ماريام، التي كانت متجهة إلى ميناء في توغو، وتولوا قيادتها. ومن هناك، واصلت السفينة طريقها نحو ساحل غرب أفريقيا. وقد اكتنف الغموض الجانب الأكبر من هذه الرحلة.

في مرحلة ما، لا بد أن يكون القراصنة قد دفعوا السفينة إلى جوار سفينة أخرى يديرها متواطئون معهم. عمل الطاقمان على سحب الـ 1500 طن متري من النفط الخام الذي كانت تحمله. وأفادت وكالة رويترز بأن قوات من بنين، وغانا، ونيجيريا وتوغو أخذت تفتش عن السفينة التي تحمل الشحنة المسروقة.

وفيما اجتازت السفينة المياه الإقليمية لتوغو إلى داخل المجال البحري لغانا، حدث شيء بسيط للغاية- ولكنه مهم جداً: التقط قائد بحرية توغو الهاتف واتصل بنظيره في غانا، العميد بحري جيفرى بيكرو.

طمأن بيكرو زميله إلى أنه سيهتم بهذا الأمر. تم إرسال السفينة جي إن إس بليكا، بقيادة النقيب بحري مايكل دوفور، إلى السفينة المختطفة على بعد 26 ميلاً بحرياً جنوب شرق مدينة تيما الساحلية في غانا، حسب ما ذكرته صحيفة ديلي غرافيك الغانية. وهناك، استولت بحرية غانا على السفينة دون وقوع إصابات بين أفراد طاقمها، أو المجرمين أو البحارة. صادرت البحرية أربعة رشاشات هجومية من طراز أيه كيه47-، و300 طلقة ذخيرة، وبندقية ضخ، و18 هاتف نقال، ونحو 1500 دولار وثلاثة أجهزة لاسلكي عالية التردد.

عميد بحري جيفري بيكرو، رئيس هيئة الأركان البحرية، بحرية غانا.

أسرة أيه دي إف

وقبلها بشهرين فقط، كان بيكرو قد قاد سفينتين تابعتين لبحرية غانا إلى توغو وبنين فيما أخذت فرقة تابعة للبحرية تعزف مقطوعات على ظهرهما. وعند كل محطة، ناقش بيكرو ونظراؤه مسائل تتعلق بالتدريب المشترك، وتبادل الزيارات، وتبادل المعلومات والاستخبارات. وقام القادة بالتوقيع على بيانات مشتركة لترسيخ التزاماتهم.

قال بيكرو لمجلة أيه دي إف، "سنبدأ قريباً جداً تدريبات مشتركة في البحر، وناقشنا أيضاً المطاردات الساخنة داخل المياه الإقليمية للدول الأخرى أو المناطق الاقتصادية الخالصة للآخرين، بعد مصادقة حكوماتنا عليها. ولكن في كل هذه الالتزامات، أوضحت حماسة نظرائي أننا في الطريق إلى تحقيق نجاح كبير".

قوة الشراكات

المنطقة البحرية لغرب أفريقيا شاسعة، تمتد فيها بعض السواحل من أنغولا إلى السنغال. وتضم خليج غينيا، حيث تتقاطع انشطة واسعة بين التجارة والجريمة، وتسفر أحياناً عن عواقب عنيفة. وكثير من القوات البحرية في غرب أفريقيا محدودة في قدرتها على القيام بدوريات فعّالة في مياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة، التي تبعد 200 ميل بحري عن الشاطئ.

تمثل المنطقة، وعدد السفن المارة من خلالها، عبئاً كبيراً لا تقدر دولة واحدة على تحمله. ويعني عدد الدول- ومجموعها -17 أنه يتعين على كل دولة أن تحترم سيادة جاراتها في البحر. والشراكات الثنائية أو المتعددة الأطراف هي السبيل الوحيد لمكافحة القراصنة، ولصوص النفط وعمليات الصيد غير المشروعة.

تُعتبر مبادرات بحرية غانا تجاه توغو وبنين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 وزيارة بيكرو لنظيره في ساحل العاج في شباط/ فبراير 2015 لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات، أمثلة على احتمالات التعاون.

قال بيكرو، "إن المجرمين يستفيدون من حدودنا البحرية الدولية غير المرسومة لارتكاب جرائم في دولة ما والانتقال فوراً إلى المياه الإقليمية لدول أخرى للإفلات من الاعتقال".

وفي آذار/ مارس 2015، أصبحت أكرا، بغانا، مركزاً للتعاون البحري بفعاليتين رئيسيتين. الأولى، مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا الذي جمع كبار ضباط البحرية وخبراء الأمن البحري الدوليين والموردين لمناقشة أفضل الممارسات والتكنولوجيا المتاحة لحماية المجال البحري.

وبعدها ببضعة أيام، بدأ تدريب أوبانغيم إكسبريس 2015، وهو تدريب بحري متعدد الجنسيات في خليج غينيا.

تدريب مبني على التكاتف

تأتي كلمة "أوبانغيم" من لغة الفانغ بجنوبي الكاميرون وأجزاء أخرى من وسط أفريقيا. وهي تعني "التكاتف"، وهو اسم مناسب للفعالية في خليج غينيا. ترعى القيادة الأمريكية لأفريقيا التدريب السنوي، الذي جمع 23 دولة معاً: أنغولا، وبلجيكا، وبنين، والبرازيل، والكاميرون، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدنمارك، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والغابون، وألمانيا، وغانا، ونيجيريا، والنرويج، والبرتغال، وجمهورية الكونغو، وساو تومي وبرينسيبي، وإسبانيا، وتوغو، وتركيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وللتدريب أغراض متعددة وطبقات متعددة. فالهدف منه مساعدة الدول الأفريقية في تطبيق اتفاقية ياوندي لقواعد السلوك، التي وقعتها في الكاميرون في حزيران/ يونيو 2013 أكثر من 20 دولة من غرب ووسط أفريقيا. ومن خلالها، توافق الدول على التعاون في مجال الأمن البحري عن طريق تبادل المعلومات والبلاغات، واعتراض السفن المشبوهة بارتكاب نشاطات غير

ضابط ثالث لويس آر. شافيز الابن/ البحرية الأمريكية

فريق اعتلاء من ساحل العاج يقترب من السفينة إف جي إس براندينبيرغ خلال سيناريو صيد غير مشروع في 21 آذار/ مارس كجزء من تدريب أوبانغيم إكسبريس 2015.

ضابط ثالث لويس آر. شافيز الابن/ البحرية الأمريكية

عضو في فريق اعتلاء من بنين يتسلق السفينة إف جي إس براندينبيرغ التابعة للبحرية الألمانية أثناء سيناريو يحاكي عملية تهريب مخدرات كجزء من تدريب أوبانغيم إكسبريس في 25 آذار/ مارس 2015.

مشروعة، والقبض على المجرمين ومحاكمتهم، ورعاية وتسليم البحارة الذين تعرضوا لنشاط غير مشروع.

اختبر تدريب أوبانغيم إكسبريس وعزز هذه القدرات بعدة طرق. تم تنفيذ أربعة سيناريوهات في البحر باستخدام سفن كبيرة من الولايات المتحدة، والبرازيل والدول الأوروبية. شاركت اثنتان في عملية اختطاف ناقلة نفط. قامت إحداهما بمحاكاة عملية تهريب أسلحة، بينما حاكت الثانية عملية صيد غير مشروعة، وغير مبلّغ عنها وغير منظمة.

تم تنفيذ هذه السيناريوهات عبر المياه من أنغولا إلى غانا وشاركت فيها ثماني سفن كبيرة. قام موظفون عاملون في مراكز العمليات البحرية الوطنية بتعقب السفن وهي تتحرك على طول الخطوط الساحلية. اختبرت السيناريوهات قدرات كل دولة على أن تفعل هذا في الوقت الذي تستجيب فيه لمحفزات من مجموعة السيطرة على التدريب المتعدد الجنسيات المتمركزة في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام في أكرا.

وفيما غادرت السفن مياه دولة ما ودخلت مياه دولة أخرى، يسلم مركز العمليات البحرية الوطنية للدولة الأولى السفينة إلى الدولة التالية. وقد اختبر هذا قدرة الدولة على التواصل بفعالية مع دول الجوار بشأن التهديدات البحرية.

استخدمت الدول المشاركة سفناً كبيرة في تدريبات اعتلاء وتفتيش ومصادرة السفن لتحسين قدراتها على احتجاز السفن المخطوفة أو السفن التي تمارس أنشطة غير مشروعة في مياهها.

تأكيد نقاط القوة، وإبراز نقاط الضعف

والغرض من تدريب مثل أوبانغيم إكسبريس هو مساعدة الدول على أن ترى التحسينات اللازمة لضمان تعاون فعّال متعدد الجنسيات. وقال الملازم مايكل أسياما، الضابط المسؤول عن مركز العمليات البحرية الوطنية في مقر قيادة البحرية الغانية، إنه وموظفيه تعلموا دروساً من مشاركتهم.

الملازم مايكل أسياما، بحرية غانا

أسرة أيه دي إف

وقال أسياما إن موظفيه تمكنوا من الاتصال بفعالية مع دول أخرى، لا سيما توغو وساحل العاج. غير أن التدريب أبرز حاجز اللغة. فقال، "إنه جلب إلى السطح حقيقة أن الفرنسية كلغة ثانية ستكون أفضل ومفيدة بالنسبة لنا لأن الدول المجاورة تتحدث الفرنسية. وأعتقد أنه بسبب حاجز اللغة - على الأقل بالنسبة لنا العاملين في مركز العمليات البحرية الوطنية، ومختلف المراكز- سيكون من الضروري أن تكون لنا معرفة أساسية باللغة الفرنسية".

ولا بد من معالجة مثل هذه التحديات وغيرها من أجل المضي قدماً، ولكن بالفعل هناك بعض التعاون الفعّال جار في خليج غينيا.

'العملية ازدهار'

في عام 2011، كانت المياه قبالة شرق أفريقيا -لا سيما خليج عدن- لا تزال النقطة المحورية العالمية للقرصنة. غير أنه بحلول أيلول/ سبتمبر من تلك السنة، وصلت الحوادث في خليج غينيا إلى مستوى جعل رئيس بنين توماس بوني يايي يتصل بنظيره النيجيري طلباً للمساعدة في القيام بدوريات في المياه قبالة سواحلهما المتجاورة.

أسفر الاتفاق الذي نجم عن هذا الاتصال عن "العملية ازدهار". كتبت جوانا

السفنِ التجارية تضيف عيوناً في خليج غينيا

المقال والصور لأسرة أيه دي إف

من بناية صغيرة بيضاء في حرم الجامعة البحرية الإقليمية بالقرب من تيما، بغانا، تقوم مجموعه بمراقبة منطقة بحرية تمتد من الحدود الشمالية لموريتانيا إلى الحدود الجنوبية لأنغولا.

ومركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات لخليج غينيا خدمة مجانية ممولة من المصالح الخاصة والعامة، من بينها المنظمة البحرية الدولية، والإنتربول، وشركات نفط، والمنتدى البحري الدولي ودول من أصدقاء خليج غينيا في مجموعة جي7. وعادة ما يجري الاستعانة بهؤلاء المراقبين، الذين يعمل اثنان أو ثلاثة منهم في النوبة الواحدة، من البحريات والصناعات الإقليمية.

النظام بسيط. تقوم السفن بإرسال تقرير مبدئي بالبريد الإلكتروني حين تدخل منطقة البلاغات الطوعية. بعد ذلك، يُتوقع من السفن أن ترسل تقارير يومية عن موقعها طالما كانت تبحر داخل منطقة البلاغات الطوعية. وترسل تقريراً نهائياً وهي تغادرها. ويمكن للسفن أن تبلّغ عن نشاط مشبوه في أي وقت.

يرد العاملون في مركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات على جميع التقارير، التي تضم محددات تعريف أساسية مثل اسم السفينة، والعلم، وإشارة النداء، ورقم المنظمة البحرية الدولية، والموقع، والمسار، والسرعة، والحمولة واتصالات الطاقم.

قال ديكورتي كارمو، وهو مراقب من ليبيريا، "إننا لا نتلقى التقارير، ونرد عليها ونمررها وحسب- لا. إننا نتلقى الرسالة؛ ونراجعها باستفاضة. وحين نتلقى هذه المعلومات، فإننا نحصل على معلومات أساسية من السفينة. وما تراه تبلغنا به".

عندئذ، يتبادل المراقبون المعلومات الهامة في منطقة البلاغات الطوعية مع السفن القريبة حتى يمكنها تفادي المناطق التي قد تكون خطرة. كما يرسل العاملون في المركز المعلومات عن التهديدات المشبوهة إلى السلطات الإقليمية والوطنية.

نفترض أن سفينة تجارية في منطقة البلاغات الطوعية قبالة ساحل نيجيريا، رأت ما يبدو أنها عملية نقل مشبوهة من سفينة إلى سفينة. فهذا قد يعني أن المجرمين يفرغون حمولة نفط من سفينة مختطفة. ويمكن للسفينة التجارية أن تبلغ الحادث للمركز، الذي يعمل به موظفون على مدار الساعة. يقوم مركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات، بدوره، بإشعار السفن التجارية القريبة وإبلاغ الحادث للسلطات النيجيرية ومراكز العمليات البحرية الإقليمية لمزيد من التحقيق. كما شارك المركز في سيناريوهات كجزء من تدريب أوبانغيم إكسبريس 2015.

يمكن لأي سفينة في منطقة البلاغات الطوعية أن تبلغ مركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات: سفن الصيد التجارية، وسفن صناعة النفط، والمراكب، بل واليخوت. والسفن ليست مجبرة على الإبلاغ حين تدخل منطقة البلاغات الطوعية. ولكن إذا لم تفعل ذلك، فإن المركز لن يتمكن من إبلاغها بالتهديدات المحتملة. لذلك فإن المزايا واضحة.

ديهكورتي كارمو، يسار، حارس من ليبيريا، والملازم أنقره أحمد من بحرية غانا يتابعان البيانات الواردة من مركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات لخليج غينيا.

كما أن المنفعة للبحريات الإقليمية وسلطات الأمن البحري كبيرة. ويقدر مراقبو مركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات بأنهم يتلقون 250 إلى 300 رسالة كل يوم. وهذه تتيح مئات من الفرص للسفن التجارية لتساعد في مراقبة خليج غينيا.

من الصعب تحديد عدد رسائل البريد الإلكتروني تلك التي قد تتضمن بلاغات عن نشاط مشبوه. فأحياناً قد يفضل الطاقم الاتصال هاتفياً أو إرسال بريد إلكتروني إلى المركز مباشرة، بدلاً من ملء استمارة أخرى. وأحياناً، تبلّغ مراكز البحرية الوطنية مركز التجارة البحرية وتبادل المعلومات بهذه القضايا.

قال الملازم أنقره أحمد من بحرية غانا، "إن المراكز الأخرى على استعداد للاتصال بنا لأن السفن مستعدة للاتصال بنا. فلدينا اتصال مباشر مع السفن. ولكن المراكز ليس لها اتصال مباشر مع السفن. لذلك فإنه مهما كانت المعلومات التي ربما يريدون إرسالها إلى هناك، فمن الأفضل أن تأتي من خلالنا لأننا نرسلها مباشرة إلى السفن".

قوات نيجيرية تتدرب على الزيارة، والاعتلاء، والتفتيش والمصادرة على متن السفينة المشتركة العالية السرعة يو إس إن إس سبيرهيد خلال تدريب أوبانغيم إكسبريس 2015، في 20 آذار/ مارس. ضابط ثاني كيتان أوكونور/ البحرية الأمريكية

أما أوسي- توتو، الباحثة المشاركة في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام، تقول إنه في العملية ازدهار "توفر البحرية النيجرية السفن ومعظم الخدمات اللوجستية والموارد البشرية للعملية، بينما تفتح بحرية بنين مياهها أمام سفن البحرية النيجيرية للقيام بدوريات فيها. كما تستضيف بنين مقر قيادة العملية ازدهار في كوتونو".

وأضافت أوسي- توتو أن العملية ازدهار تضمن المرور الآمن للسفن، وتوفر حماية ضد استغلال الموارد، وتساعد في الحيلولة دون امتداد الهجمات في مياه بنين إلى المجال البحري لنيجيريا.

وقالت أوسي- توتو لمجلة أيه دي إف، إنه حينما يقيم المجرمون "وليمة في مياه دولة ما"، كما فعلوا كثيراً بالقرب من ساحل نيجيريا، فإنهم يحتاجون إلى الفرار إلى المياه الإقليمية لدولة أخرى لتفادي القبض عليهم. في البداية، كان لصوص النفط يشفطون الوقود وينقلونه إلى المياه النيجيرية. "ولكن عندما بدأت نيجيريا في إغلاق هذه الجداول وسد هذه الثغرات، احتاجوا إلى مكان يذهبون إليه لممارسة أعمالهم. لذلك فإنهم يأخذونه من نيجيريا ويذهبون به إلى المكان التالي الأكثر أماناً... وهو بنين".

إن العملية ازدهار، التي كان من المفترض أن تستمر ستة أشهر، تم تمديدها. وقالت أوسي- توتو إنها تُعد نموذجاً للتعاون الفعّال.

تحديد المناطق يجعل الشراكات ممكنة

فيما كان خبراء الأمن البحري يستعدون لمؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا وتدريب أوبانغيم إكسبريس في غانا، افتتحت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات بكوتونو، في بنين، لما يُعرف بمنطقة إي التجريبية. تضم المنطقة بنين، والنيجر، ونيجيريا وتوغو. وسوف ينسق المركز النشاطات المشتركة، بما في ذلك الدوريات، وتبادل المعلومات، والتدريب والتمرين، وذلك وفقاً لتحليل معهد الدراسات الأمنية.

والمنطقة إي التجريبية جزء من الاستراتيجية البحرية المتكاملة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أنظر صفحة 13) وتنبع من قمة ياوندي في حزيران/ يونيو 2013، التي أنتجت مدونة قواعد السلوك. وتم إنشاء منطقتين أخريين بين دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: المنطقة إف التي تضم بوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، وغينيا، وليبيريا وسيراليون. والمنطقة جي التي تضم الرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا-بيساو، ومالي والسنغال.

ضابط بحري من غانا يراقب المجال البحري من مركز العمليات البحرية في مقر البحرية الغانية في أكرا خلال تدريب أوبانغيم إكسبريس 2015. أسرة أيه دي إف

والمنطقتان إف و جي لا تعملان، ولكن غانا وغيرها سوف تراقب العمليات في المنطقة إي.

أنشأت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المنطقتين أيه و دي. وتضم المنطقة أيه أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو. وتضم المنطقة دي، التي كانت أول منطقة يتم تشغيلها، الكاميرون، والغابون، وغينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيبي. ويوجد مركزها الإقليمي في دوالا، بالكاميرون. وقال العميد بحري هيرفي نامبو ندواني، الرئيس الخاص لأركان الدفاع لرئيس الغابون، لمجلة أيه دي إف، بأن التعاون في المنطقة دي "كان ناجحاً جداً" وأن الدول هناك تبادلت الخبرات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تبادل المعلومات، خارجياً وداخلياً

يمكن لتبادل المعلومات والموارد بين الدول المتجاورة أن يزيد القدرة على مكافحة القرصنة وغيرها من الجرائم البحرية. ومن بين الطرق لتسهيل ذلك، كما قالت أوسي- توتو، هو أن يبني الزعماء في مختلف البلدان علاقات شخصية مع بعضهم البعض. فهذا يسمح للمسؤولين بأن يتبادلوا المعلومات ويتخذوا الإجراءات بدلاً من أن ينتظروا أن تأخذ المعلومات طريقها صعوداً وهبوطاً في سلسلة القيادة لدى الجانبين. فهذا قد يكون مضيعة للوقت وغير فعّال. فحينما شقت السفينة إم تي مريام طريقها داخل مياه غانا، اتصل رئيس الأركان البحرية في توغو هاتفياً بالعميد البحري بيكرو. وعمل بيكرو على إرسال سفينة لاعتراض إم تي مريام والقبض على اللصوص الذين كانوا على متنها. قال بيكرو، "عندئذ اتصلت بنظيري [لأقول] إنه تمت السيطرة على السفينة؛ وأن عليه أن يرسل موظفيه للحضور وإجراء التحقيقات المختلفة. وهذا ما حدث".

ولكن هذا ليس سوى جزء من لغز معقد. فكل دولة لديها العديد من الأجهزة إضافة إلى البحريات الوطنية: خدمات الهجرة، والجمارك، والشرطة البحرية، وسلطات الموانئ، وسلطات مكافحة المخدرات وخفر السواحل. وستكون هذه الأجهزة المتعددة على استعداد كذلك لتبادل المعلومات مع بعضها البعض.

قالت أوسي- توتو، "إن هذه ليست دورة الألعاب الأولمبية. لا توجد ميدالية ذهبية إذا قبضت البحرية عليهم ولم تستطع الشرطة البحرية ذلك. أو لا توجد ميدالية إذا كان خفر السواحل هو الذي قبض عليهم وليست الشرطة. لا توجد جائزة لمن فعلها أولاً". ❑

حماية

موارد غانا قبالة سواحلها من القرصنة

اكتشاف البترول يجلب معه الحاجة لضمان الأمن البحري

موتارو موموني موكثار

فيما تقلصت أعمال القرصنة في القرن الإفريقي انتقل التركيز على خليج غينيا حيث يمتد الشريط الساحلي للخليج مسافة *2500* كيلومتراً من كيب لوبيز في جمهورية الغابون شمالاً إلى كيب ثري بوينتس في غربي غانا. وكانت غانا قد اكتشفت في عام *2007* وجود احتياطي من البترول في أراضيها يصل لحوالي *5* مليارات برميل، وحمل ذلك الاكتشاف معه مخاطر أمنية تتعلق بالقرصنة، والإرهاب، والتهريب بالإضافة إلى منازعات حدودية مع الدول المجاورة. غير أن أكبر تلك الأخطار بروزاً كان القرصنة البحرية. فطبقاً لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فاق عدد حوادث القرصنة البحرية في خليج غينيا عدد الحوادث المماثلة في القرن الإفريقي خلال عامي *2012* و*2013*.

ويؤدي ازدهار السوق السوداء للوقود في غرب إفريقيا إلى أن تصبح هذه المياه جذابة للقراصنة. فالبترول هو أهم سلعة يتم تداولها في التجارة الاقتصادية ويتم نقلها بصفة رئيسية عن طريق البحر في منطقة غرب أفريقيا. وتتم أكثر من 90 بالمائة من عمليات النقل التجاري عن طريق البحر حيث يجري تنظيم التجارة بشكل يترك مجالاً أمام ازدهار السوق السوداء.

وإمكانية تعرض غانا للقرصنة ليست محل شك. فكما يقول ديفيد أسانتى- آبيتو المسؤول عن الشرطة الملاحية في غانا "إن غانا بأكملها معرضة للقرصنة. وزاد اقتراب ذلك من الحقيقة في أعقاب اكتشاف البترول في البلاد". وطبقاً لنائب وزير الداخلية في غانا جيمس أغالغا فإن القرصنة البحرية أصبحت خطراً أكثر إلحاحاً، ولكن غانا ليست فريدة في التعرض لذلك الخطر. وفي واقع الأمر تعرضت غانا لحادثي قرصنة بحرية خلال عام 2014. وتعد نيجيريا المصدر الرئيسي للقرصنة تليها أعداد صغيرة من بنين ثم توغو. ووفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أكد ضحايا حوادث القرصنة قبالة سواحل بنين أن القراصنة يتحدثون اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية يعملون معاً، مما يشير إلى وجود شبكة إجرامية تعبر الحدود. وطبقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم تسجيل 57 حادث قرصنة في نيجيريا من بين 73 حادث شهدها عام 2013. ومن

أفراد فريق غانا لاعتلاء السفن أثناء استعدادهم للصعود إلى متن سفينة خلال عملية أوبانغيم إكسبريس 2015، وهي مناورة متعددة الجنسيات تم تصميمها لتعزيز الأمن والأمان في خليج غينيا.

ضابط ثالث لويس آر. شافيز الابن/ البحرية الأمريكية

السهل افتراض أن الهدف التالي للقرصنة البحرية ربما يكون غانا.

والسيد أغالغا على يقين من ذلك، غير أنه يؤكد أن مياه غانا أصبحت تشكل خطورة بالغة بالنسبة للقراصنة بسبب استعدادات غانا لمواجهتهم. ويقول أغالغا "متى تم إعادة تجهيز البحرية والجيش، تصبح الأداة الهامة التالية منح الأولوية للتعاون بين الوكالات والتركيز على تبادل المعلومات". والشيء المهم في الوقت الحاضر هو ضمان زيادة القدرة على مراقبة المياه الإقليمية والمياه الدولية بدوريات مشتركة من الدول المجاورة متى وأينما كان ذلك ممكناً".

وهناك ضغط متأصل في غانا لكي تعمل على تجنب الظروف التي مرت بها الدول الأخرى في غرب إفريقيا. ولكن المسؤولين في غانا يرون أن غانا بعيدة تماماً عن التعرض لنفس المشاكل التي واجهتها نيجيريا. والحجة الشائعة هو أن هناك فروقاً جوهرية تميز بين الحالتين، فبينما تمكن لصوص البترول من جني حوالي 1 مليار دولار سنوياً من عمليات نهب البترول من مستودعات على أراضي نيجيريا، تتقلص فرص النهب من أنابيب البترول في غانا لأن معظم موارد غانا البترولية في المياه المحاذية لشواطئها. وتشرح السيدة جوانا أما أوسي- توتو من مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في غانا الفروق الأساسية فتقول: "غانا لها شريط ساحلي أكثر انبساطاً يخلو من الخلجان الصغيرة، وهو بذلك واضح المعالم ومأمون"، وذلك إشارة إلى حقيقة أن الشريط الساحلي في نيجيريا متقطع بسبب وجود نقاط عديدة تشكل مداخل لممرات مائية يمكن للقراصنة والمهربين استخدامها.

الجاهزية والقدرة

يقول أغالغا إن غانا لا تعتمد فقط على النوايا الخيرة لشراكة دول الجوار، وإنما بادرت سلطة الملاحة البحرية في غانا بإطلاق نظام حديث لإدارة معلومات حركة مرور السفن. والهدف من ذلك النظام المتكامل توفير رصد واستطلاع الكتروني متواصل للمجال البحري لغانا مزود بأدوات استشعار عن بعد لها القدرة على رصد السفن والقوارب في أعالي البحار والتعرف عليها. كما أن النظام له أبراج اتصال مزودة برادار بحري، وأنظمة تحديد الهوية أوتوماتيكياً، ودوائر تليفزيونية مغلقة لمراقبة السفن وما يجري على متنها عن بعد.

ويتألف المشروع من ثمانية مواقع للاستشعار عن بعد في تيما، وويينيبيا، وكيتا، وأكسيم، وبيغ أدا، وهاف آسيني، وتاكورادي وكيب كوست بالإضافة إلى ثلاث قواعد لمحطات بعيدة في كيتاكراتشي، وييجي وأنوم. ويقع المركز القومي للمراقبة في المقر الرئيسي لسلطة الملاحة البحرية في أكرا. ويجري تشغيل نظام اوتوماتيكي لتحديد هوية السفن والقوارب في بحيرة فولتا بينما تم تزويد سفن بالقدرة على تحديد هوية السفن على المدى البعيد ومتابعة حركتها وكذلك تم تزويدها بأجهزة استشعار لحالة الطقس. وتولت شركة إلتل نتوركس الفنلندية إطلاق نظام إدارة معلومات حركة السفن. وبإمكان هذا النظام رصد السفن وهي على بعد 1000 ميل بحري.

غير أن هناك العديد من التحديات لا زالت قائمة. حيث أن نظام إدارة معلومات حركة السفن ليس كافياً بمفرده لإزالة خطر القرصنة البحرية. فالقدرة على إحباط الهجمات وإجهاضها لا يقل أهمية عن رصد وقوعها إن لم يكن أهم. فمع العلم بأن مستودعات تخزين البترول العائمة وناقلات التحميل تبعد حوالي 200 ميل بحري من سواحل غانا فإن قوارب الحراسة الصغيرة في غانا، لا تستطيع الوصول إلى مسافة تزيد عن 100 ميل بحري من الساحل. وهكذا فإن الحاجة تقتضي وجود قوارب أكبر لتوفير التغطية المناسبة لكي

ويؤدي ازدهار السوق السوداء للوقود في غرب إفريقيا إلى أن تصبح هذه المياه جذابة للقراصنة. فالبترول هو أهم سلعة يتم تداولها في التجارة الاقتصادية ويتم نقلها بصفة رئيسية عن طريق البحر في منطقة غرب أفريقيا.

السفينة جي إن إس بليكا في المقدمة تشارك في تدريبات اعتلاء السفن خلال عملية أوبانغيم إكسبريس. القوارب الصغيرة في بحرية غانا لا يمكنها القيام بأعمال الدورية في المناطق البعيدة عن السواحل.

السفارة الأمريكية في غانا

إخصائي راؤل بانشيكو/ الجيش الأمريكي

نافيليكترو

إخصائي راؤل بانشيكو/ الجيش الأمريكي

إلى اليسار: أفراد فريق من بحرية غانا يشاركون في تدريب اعتلاء السفن كجانب من تدريبات أوبانغيم اكسبريس في آذار/ مارس 2015. • الرئيس الغاني جون دراماني ماهاما ومسؤولون أمنيون يشهدون انطلاق النظام الحديث لإدارة معلومات مرور السفن في غانا عام 2014. • فرد من أفراد فريق بحرية غانا لاعتلاء السفن يصعد إلى متن سفينة البحرية الألمانية إف جي إس براندينبيرغ أثناء تدريب على سيناريو تهريب أسلحة في مناورة أوبانغيم إكسبريس.

يمكن تحقيق النجاح في التغلب على القراصنة أو القتال ضدهم. ويقول السيد أسانتى – أبيتو "نحتاج إلى إمداد لوجيستي لنتمكن من تغطية مياهنا الإقليمية؛ فنحن بحاجة إلى سفن دورية قبالة سواحلنا لنتمكن من القيام بأعمال الدورية في مياهنا".

وهناك شك في إمكانية حدوث احتكاك فيما بين الوكالات العاملة في هذا القطاع. وتشير أوسي – توتو إلى حقيقة أن تشكيل قطاع الأمن يتميز بمشاركة متفرقة لوكالات عديدة مثل شرطة الملاحة البحرية، سلطة غانا للملاحة البحرية، قوات البحرية وسلطة الموانئ. ويخضع عمل كل من هذه الوكالات لإشراف وزارات ووكالات منفصلة مما يسفر عن ازدواج في الواجبات ومخاطر تعكير صفو النوايا الحسنة اللازمة لمكافحة القرصنة. ومع ذلك فللسيد أسانتي- أبيتو تقييم مختلف: "بإمكاننا القيام بدوريات مشتركة كافية لمساندة كل منا للآخر؛ فتتعاون شرطة الملاحة البحرية وقوات البحرية وسلطة الملاحة البحرية. وهناك علاقة ود على مستوى عال نسبياً بين الوكالات الأمنية".

التأثيرات على التجارة البحرية في غانا

تؤدي عمليات القرصنة إلى تأثيرات اقتصادية جوهرية، حيث ترفع مستوى المخاطر مما يدفع شركات التأمين إلى زيادة رسوم التأمين. وهكذا فإن زيادة عمليات القرصنة البحرية قبالة سواحل غانا قد تسفر عن تأثيرات جوهرية على رسوم التأمين التي يدفعها المستوردون والمصدرون، وزيادة تكلفة القيام بالأعمال التجارية في موانئ غانا. وقد لاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الزيادة في هجمات القراصنة في بنين في عام 2011 أسفرت عن تصنيف شركات التأمين العالمية للمياه الإقليمية لبنين بنفس درجة مخاطر نيجيريا. وقد أدى ذلك إلى زيادة نفقات الشحن إلى بنين.

وأدت زيادة تكلفة المواد المستوردة إلى انخفاض الأرباح، وزيادة نفقة المعيشة، وكذلك أسفرت عن تقلص القدرة التنافسية للمواد المستوردة.

الخلاصة

بوسع غانا تجنب نفس المصير. حيث سيلزم لضمان أمن واستقرار مياهها التفكير بإمعان في هيكل أمني شامل يشمل القوات البحرية، وشرطة الملاحة البحرية، وسلطة الملاحة البحرية في غانا، والجيش ووزارة الداخلية والوكالات الأخرى العاملة معها. وسوف يوفر تعزيز وتقوية قدرات قوات الأمن لزيادة أعمال الدورية والاستطلاع رادعاً قوياً في مواجهة القرصنة البحرية.

وسيتعين على الشركات التي تتولى تشغيل السفن التجارية إعداد خطة أمنية أساسية تتضمن توفير إجراءات دفاعية، وإلزامها بتوفير فرق أمن مسلحة على متن السفن، واستخدام تكنولوجيا الرصد الحديثة، ووسائل المراقبة مثل النظام الحديث لإدارة معلومات حركة السفن.

وسيكون من الأهمية بمكان توفير الانضباط في صفوف قوات الأمن والتحلي بالعزم والتصميم على استئصال الفساد حتى يمكن توفير الأمان والنظام لذلك القطاع.

وأخيراً، فهناك ارتباط بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الداخل من جهة وبين وقوع حوادث الجريمة قبالة الساحل. ولذلك تحتاج غانا إلى مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تسفر عن تهديدات أمنية. حيث يمكن لمجموعة من الصيادين الريفيين، والمزارعين والشباب على سواحل البلاد أن يتعرضوا لإغراءات من القراصنة الأجانب مدفوعين بفتنة المال المشاركة في التجارة غير المشروعة. ويمكن للقائمين على تجنيد هذه العناصر إشاعة أجواء من عدم الرضا بين المواطنين ضد السلطات من خلال إغواء الشباب للتورط في أعمال القرصنة، والسطو على التجارة البحرية أو كليهما. وتقتضي الرؤية البعيدة المدى أن تنشئ غانا هيئة لتنمية السواحل تكون مهمتها التأكد من أمن وتطوير الحياة على السواحل والموارد المتاحة لها. ❑

القراصنة

يبحثون عن نقاط الضعف

عندما يتم وقف المجرمون في مياه دولة ما، فإنهم ينقلون أنشطتهم إلى دولة أخرى

أسرة أيه دي إف

يمكن أن يكون القراصنة في خليج غينيا مجموعة متواضعة المظهر. ورغم أنهم أقوياء البنية ومفتولو العضلات، فإن القراصنة المقبوض عليهم كثيراً ما يرتدون كالمتسولين- ويكونون حفاة الأقدام ويلبسون ثياباً مهلهلة تبدو أنها لمقاس رجال أصغر حجماً. يبدو أنهم من نوع اللصوص الذين يسرقون الهواتف النقالة والنقود ولكن أكثر من ذلك قليلاً.

فالمظاهر يمكن أن تكوت خادعة.

ففي كانون الثاني/ يناير 2014، سرق القراصنة زورق قطر لاستخدامه كسفينة قيادة وبدأوا بها رحلة طويلة لعدة أيام لسرقة كيرالا، وهي ناقلة نفط مسجلة في ليبيريا ويملكها يونانيون قبالة ساحل أنغولا. ورغم وجود 30 سفينة في المنطقة المجاورة، فإنهم اتجهوا مباشرة إلى كيرالا، التي صعدوا إليها قبل تعطيل أجهزة الاتصالات ونظم تحديد الهوية بها. قاموا أيضاً بالطلاء فوق معالمها، طبقاً لتقرير لمعهد البحرية الأمريكية.

أبحر الخاطفون بالسفينة شمالاً لمسافة 1300 ميل بحري على مدى أكثر من أسبوع. وكانت أول محطة لهم قبالة ساحل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث نقلوا كمية من زيت الوقود إلى سفينة أخرى. أبحروا إلى نيجيريا لعمليتي نقل أخريين من سفينة إلى سفينة. وبعد أن باعوا نحو 15 مليون لتر من وقود الديزل، هجروا السفينة قبالة ساحل نيجيريا.

إن جريمة كهذه لا يمكن أن تكون عشوائية. فقد اشتملت على تخطيط، ومعلومات من الداخل وتنظيم. كان القراصنة الذين استهدفوا السفينة يعرفون حمولتها، وموقعها ومسارها- وكلها معلومات وفرها لهم شخص ما من داخل صناعة النفط أو الحكومة. ومن المؤكد أن المشتري مشترك أيضاً في التخطيط. وكما أشار معهد البحرية، إذا باع القراصنة الوقود بنصف ثمنه السوقي فقط، فقد حصلوا مع ذلك على نحو 5 ملايين دولار.

من بين الذين يُعتقد أنهم ضالعون في القرصنة عصابات نيجيرية، و"مصادر مطلعة" من داخل صناعة النفط، وعمال أمن فاسدون، وشبكات جريمة منظمة منشأها في أوروبا الشرقية وآسيا.

الخطف والفدية

لا تقتصر جرائم قراصنة الخليج على سرقة النفط. فبعضهم متورط في عمليات اختطاف مقابل فدية. وعلى وجه الخصوص، عادة ما يستهدف الخاطفون، الذين يكونون غالباً من نيجيريا، سفن صناعة النفط. فبعد أن يصعد القراصنة إلى سفينة ما وينهبونها، يختطفون أكثر أفراد الطاقم قيمة، وغالباً ما يعرفونهم بسبب معلومات زودها بهم أشخاص من داخل الصناعة. عندئذ يعودون إلى معسكراتهم للتفاوض على الفدية.

وذكر معهد البحرية أن مفاوضات الفدية غالباً ما تستغرق أقل من

عضو من فريق مكافحة القرصنة في بنين يستقل سفينة دورية على طول الساحل.

كوربيس

شهر. وعادة ما تدفع الشركات ما بين 50000 و100000 دولار للفرد الواحد، فيما كانت أكبر فدية معروفة 2 مليون دولار، يُفترض أنها دُفعت في أواخر عام 2013 لإطلاق سراح مواطنين أمريكيين.

يُعد الاختطاف واحداً من أكثر أشكال القرصنة ربحاً، ولكنه أيضاً أصعبها. فهو يتطلب جمع معلومات استخباراتية، مثل تحديد موقع سفينة معينة بعيدة في البحر. ويجب أن يكون لدى الخاطفين أسلحة ثقيلة للسيطرة على السفينة والتغلب على محاولات الإنقاذ. كما يتطلب الاختطاف التزاماً طويل الأجل ودعماً ساحلياً لتحمل المفاوضات التي عادة ما تطول. ويتطلب غسل أموال للسماح باستخدام الفدية.

خلص تقرير للأمم المتحدة بعنوان "القرصنة البحرية في خليج غينيا"، إلى أن عمليات الاختطاف في خليج غينيا كانت أقل شيوعاً من سرقة النفط، مع كل عمليات الاختطاف المبلغ عنها التي حدثت في المياه النيجيرية. وفي عام 2014، انخفض عدد هجمات القراصنة في خليج غينيا بنسبة 18 بالمائة، طبقاً لتقرير مجموعة درياد ميريتايم المتخصصة في معلومات الشحن البحري. ووقعت الغالبية العظمى من الهجمات في أعالي البحار مقارنة بالعمليات القريبة من الشاطئ. وهذا دليل على أن القائمين عليها أكثر تطوراً. وما يثير قلق الخبراء أيضاً أن القراصنة كانوا يطورون شبكات عبر الحدود، مع قراصنة ناطقين بالفرنسية وقراصنة ناطقين بالإنجليزية يعملون سوياً في بعض الحالات. وقال الرائد البحري كمال الدين علي من بحرية غانا، إن شبكات القرصنة بدأت تتعلم على ما يبدو تخصصات معينة مثل سرقة النفط من سفينة لسفينة.

قال كمال الدين، "على الرغم من حقيقة أنه ربما كان لدينا حوادث أقل في عام 2014، كانت هناك ديناميكية تشير إلى أن القراصنة يترسخون في الواقع وينغمسون بصورة أعمق بدلاً من أن يتراجعوا. وما يثير الاهتمام أنه في عام 2014، على سبيل المثال، كان لدينا هجوم رئيسي في المياه الأنغولية. وقبل ذلك لم تُختطف أي سفينة في المياه الأنغولية من قبل".

مشكلة العالم

إن القرصنة ليست مجرد مشكلة لغرب أفريقيا. فسرقة النفط والجرائم الأخرى لها آثار سلبية على جميع أنحاء العالم. فقد تحركت 28 منظمة على الأقل لمنع هجمات القراصنة في الخليج. من بينها حلف شمال الأطلسي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والإنتربول، واللجنة الأوروبية والمكتب البحري الدولي.

تشكل هجمات القراصنة في الخليج 20 بالمائة من جميع الجرائم البحرية المسجلة في العالم. وخسائر الشحن البحري لها آثار واسعة النطاق، لا سيما على أسعار التأمين. فشركات التأمين اعتبرت المياه قبالة نيجيريا، وتوغو وبنين "منطقة خطر حرب"، مما يرفع تكاليف التأمين.

وضع القرصنة البحرية في خليج غينيا

عام 2014

التكلفة الاقتصادية

983
مليون دولار

التكلفة البشرية

1035
بحاراً
عرضة للهجوم

170
بحاراً
تم اعتقالهم أو احتجازهم كرهائن

نشاط القراصنة

58%
من الهجمات وقعت في
المياه الدولية

المصدر: محيطات ما وراء القرصنة

فريق مكافحة القرصنة التابع لبنين يقوم بدورية في منطقة بايت أوف بنين.
كوربيس

تعتمد بنين على سواحلها التي تمتد 121 كيلومتراً في كسب قوتها، حيث تمثل الضرائب على التجارة نصف إيرادات الحكومة. من ذلك، يأتي 80 بالمائة من ميناء كوتونو. وتقول الأمم المتحدة إن هجمات القرصنة عام 2011 أجبرت وكلاء التأمين على وضع بنين في نفس فئة نيجيريا. وهذا رفع أسعار التأمين وأضر بالأعمال في كوتونو. ويقول المسؤولون في بنين إن الميناء خسر 70 بالمائة من أعماله في الربع الثالث من عام 2011. ومنذ ذلك الحين انخفضت هجمات القرصنة، ولكن أسعار التأمين لا تزال مرتفعة.

عندما تصبح المياه أخطر مما يجب تميل الصناعة إلى الابتعاد عنها. فعلى سبيل المثال، تقول رابطة ملاك السفن النرويجية إن عدد المرات التي زارت فيها سفنها للموانئ انخفض بنسبة 37 بالمائة فيما بين عامي 2011 و 2013 بسبب خطر الهجمات، على الرغم من أن زيارة الموانئ الأخرى في بقية أفريقيا زادت بنسبة 20 بالمائة.

تفتقر البحريات وخفر السواحل في خليج غينيا للمعدات اللازمة للقيام بدوريات وعمليات ملاحقة واسعة، مما يجعل موانئها معرضة للخطر. ورغم أن تسعاً من دول الخليج لديها خطط لاقتناء المزيد من سفن الدورية الأكبر، فإن تلك الخطط غالباً ما تكون بعيدة لسنوات في المستقبل.

ومراسي وممرات الاقتراب في موانئ بوني ولاغوس في نيجيريا، وكوتونو في بنين، ولومى في توغو، وتيما في غانا، وأبيدجان في ساحل العاج عرضة بوجه خاص لهجمات القراصنة، مع وجود عدد كبير من السفن التجارية راسية بها أو في الطريق إليها.

ففي لاغوس، تقف مئات من الزوارق والسفن في المياه الهادئة بالقرب من الموانئ لعدة أيام انتظاراً لدورها في الرسو في الموانئ

تاريخالق

رصنة

تحتفظ المنظمة البحرية الدولية بسجلات للأعمال غير المشروعة ضد السفن والزوارق. جمعت المنظمة هذه الأرقام المتعلقة بخليج غينيا فيما بين آب/ أغسطس 1995 وآذار/ مارس 2014:

موقع الحادث	
المياه الدولية	158
المياه الإقليمية	296
مناطق الموانئ	389
حالة السفينة وقت تعرضها للهجوم	
مبحرة	236
راسية	457
غير مبين	64
عدد المشاركين في الاعتداء	
1 إلى 4	241
5 إلى 10	208
أكثر من 10	85
غير مبين	290
آثار الهجوم على الطاقم	
عنف فعلي ضد الطاقم	277
تهديد بالعنف ضد الطاقم	110
سفن مفقودة	1
سفن مختطفة	36
لا شيء/ غير مبين	223
الأسلحة المستخدمة من قبل المهاجمين	
بنادق	236
سكاكين	210
قذائف صاروخية	2
أسلحة أخرى	30
لا شيء/ غير مبين	336
أجزاء السفن المداهمة	
مقصورة الربان وكبائن الطاقم	18
منطقة الشحن	152
المخازن	261
غرفة المحركات	5
السطح الرئيسي	9
مناطق لم يُصعد إليها	166
غير مبين	66
بنود أخرى	
القتلى	46
الجرحى من الطاقم	181
المفقودون من الطاقم	7
الرهائن من الطاقم	519
ضحايا الاعتداء	173

قراصنة مشبوهون يُستعرضون على ظهر سفينة في لاغوس، بنيجيريا.
رويترز

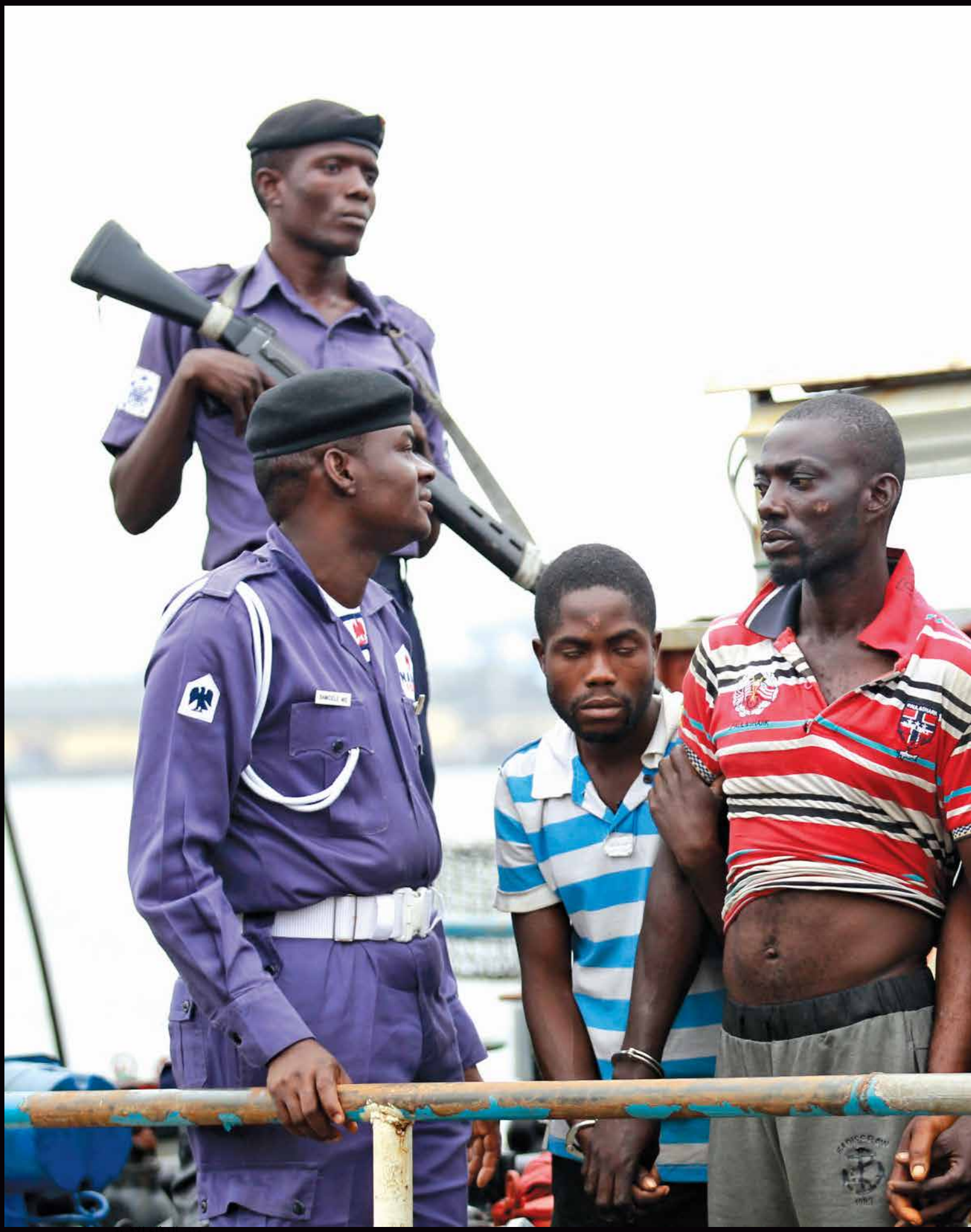

المزدحمة. وأظهرت عاصفة استمرت ساعتين على ساحل لاغوس عام 2010 مدى ضعف بعض الموانئ. في تلك العاصفة، جنحت 25 سفينة بالشاطئ، مما كشف كيف كان عدد كبير من السفن غير مأهولة أو غير مراقبة. وتعتقد السلطات الآن أن بعض تلك السفن ربما كانت تُستخدم كمخابئ للقراصنة.

أصداء الصومال

لا مفر من عقد مقارنات مع القراصنة الصوماليين السيئين السمعة. فقد تبنى قراصنة الخليج بعض تكتيكات الصوماليين، مثل استخدام سفن القيادة كمقر من نوع ما، ووسائل الصعود إلى السفينة. واختطفت الجماعتان أشخاصاً مقابل فدية.

تبنى التجار والشركات العاملة في خليج غينيا بعض الأساليب والممارسات الوقائية التي استخدمها نظراؤهم في خليج عدن، بما في ذلك إضافة حواجز مثل إقامة أسوار في السفن لمنع الصعود إليها. كما أضافت السفن قلاعاً، أو غرفاً آمنة. وفي حالة وقوع هجمات، ينتقل افراد الطاقم إلى القلاع الحصينة، حيث لا يستطيع القراصنة الوصول إليهم. عندئذ يستخدم أفراد الطاقم أجهزة اللاسلكي لطلب النجدة. غير أن أيا من التدابير الوقائية لم يكن مضموناً.

لقد تم احباط القراصنة الصوماليون، جزئياً، بسبب استخدام حراس مسلحين على ظهر السفن. ولكن في المياه الإقليمية لخليج غينيا، غير مسموح قانوناً لأفراد شركات الأمن الخاص بحمل أسلحة نارية. كما أنه غير قانوني نقل أسلحة نارية عبر المياه الإقليمية لتلك الدول.

حققت بعض دول خليج غينيا، لا سيما نيجيريا، بعض النجاح في الحد من اختطاف الناقلات بأن أقامت "مناطق آمنة" تمر بها دوريات حول المراسي الضعيفة. ولكن مثل هذه الإجراءات ليست فعّالة في وقف عمليات الاختطاف. فالمنطقة المعرضة لخطر الاختطاف، التي تبلغ مساحتها 78000 كيلومتر مربع، كبيرة جداً على الدوريات. ويوجد بالساحل غابات، وأنهار وجداول كثير تفوق قدرة السلطات على تفتيشها بشكل فعّال. واعتباراً من منتصف عام 2015، كانت المنطقة قبالة ساحل نيجيريا الأخطر بالنسبة لنشاط القراصنة. غير أن القراصنة مددوا منطقتهم إلى حدود الكاميرون وغينيا الاستوائية. وفي عام 2014، أصبحت الهجمات في المياه العميقة هي القاعدة مع حدوث 58 بالمائة من هجمات غرب أفريقيا في المياه الدولية.

اشتمل وقف القراصنة في خليج عدن على إقامة ممر ملاحي متطور، ودوريات، وتشجيع السفن على التجمع والإبحار في أساطيل. وستكون حماية السفن الراسية في خليج غينيا أكثر صعوبة بكثير.

لكن المنطقة تتمتع ببعض المزايا في مجال مكافحة القرصنة. ووصفت دراسة أصدرتها مؤسسة تشاتام هاوس عام 2013 المنطقة بأنها "واحدة من أكثر التكتلات المتماسكة سياسياً في جنوب الصحراء الأفريقية، التي تضم مجتمعات إقليمية تعترف فعلاً بالأثر الاقتصادي لانعدام الأمن البحري لديها". وكانت المجموعات الاقتصادية في المنطقة، لا سيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نشطة في القضايا الأمنية. ودعت إلى زيادة الدوريات العسكرية وتنفيذ استراتيجية بحرية متكاملة.

كيف يتم وقف القراصنة

في تقرير صدر في أوائل عام 2013، أوصت مجموعة الأزمات الدولية باتخاذ خطوات لمعالجة القرصنة في خليج غينيا. كان التقرير موجهاً لأنغولا، وبنين، والكاميرون، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، والغابون، وغانا، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، وساو تومي وبرينسيبى، وتوجو. وقد اشتمل على النقاط التالية:

- إجراء بحوث حول تجارة الوقود غير المشرعة لتحديد شركات النفط والشحن البحري التي تمارس أنشطة غير مشروعة.
- تعزيز فرص العمل على طول الساحل عن طريق حماية الصيد الحرفي، وتنشيط التجهيز المحلي للأسماك وإعادة استثمار الأصول المصادرة من مهربي الوقود.
- توطيد إنفاذ القانون البحري عن طريق تدريب القوات البحرية، والأجهزة الأمنية وسلطات الموانئ.
- الاحتفاظ بدوريات بحرية دائمة في مناطق الرسو والمياه الإقليمية، والقيام بطلعات جوية منتظمة للمراقبة.
- صياغة أفضل ممارسات الإدارة حول مكافحة القرصنة لملاك السفن، والقباطنة وأطقم البحارة.
- تشكيل قوة عمل مناهضة للقرصنة فيما بين الهيئات الوطنية للتحقيق، واعتقال ومحاكمة عصابات القراصنة.
- حمل الدول على توقيع اتفاقيات تسمح بتسليم المجرمين، وتمكين التعاون بين القوات البحرية، وأجهزة الإدارة البحرية والشرطة.
- تنظيم عمليات مراقبة مشتركة في المناطق الخطرة.
- تنسيق الدعم الدولي وضمان أن تكون التدخلات الأجنبية متوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية.
- التأكيد على الحاجة إلى معاملة القرصنة كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية تتطلب استجابة منسقة.

يقول مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام إنه "بدون تطوير مؤسسات مستقرة، وحكم رشيد، وفرص اقتصادية، سوف تستمر القرصنة لأن النجاحات التكتيكية لن يمكن المحافظة عليها". ولوقف القرصنة، سيكون على قوات أمن الخليج أن تكون منظمة وأن تتدرب سوياً.

وقال المركز "إن فعالية جهود مكافحة القرصنة سوف تعتمد أيضاً على قدرة الحكومات الإقليمية على محاكمة الجناة". وأضاف المركز في "القرصنة في أفريقيا: حالة خليج غينيا"، وهي دراسة كتبها ماثيو فيوريللي في عام 2014، "يتعين على الدول المحلية أن تدخل في شراكة مع المجتمع الدولي لضمان إقامة مؤسسات لمحاكمة القراصنة المقبوض عليهم، وفي الوقت ذاته تشجيع الحكم الرشيد الذي سيقتلع الفساد ويعزز الاستقرار الاجتماعي- الاقتصادي".

وخلصت الدراسة إلى أن "الحل الحقيقي لمنع القرصنة هو الحكم الرشيد على البر، وسيادة القانون، وخفر سواحل يتميز بالكفاءة والقدرة". ❑

زورق جندرمة من ساحل العاج يرسو في ميناء أبيدجان فيما يتحرك عدد من الجندرمة في قارب خشبي بدون أسلحة ويحملون فقط هواتف نقالة للتواصل.

رويترز

"إن الحل الحقيقي لمنع القرصنة يكمن في الحكم الرشيد على البر، وسيادة القانون، وخفر سواحل يتميز بالكفاءة والقدرة".

ماثيو فيوريللي

غينيا الاستوائية تدخل دائرة أضواء كرة القدم

صبي

أسرة أيه دي إف

صغير في مدينة مبيني في غينيا الاستوائية، يضرب كرة قدم برأسه، مقلداً لاعبيه المفضلين دون شك.

هو لا يختلف، في نواح كثيرة، عن ملايين غيره من الصبية والفتيات في القارة المفتونين بهذه اللعبة الرياضة. غير أن هذا المشجع الصغير كان يستمتع يوم 30 كانون الثاني/ يناير 2015، وسط مباريات بطولة الأمم الأفريقية. وهذه السنة، أقيمت البطولة التي تحدث كل سنتين، في وطنه، في الفترة من 17 كانون الثاني/ يناير إلى 8 شباط/ فبراير.

جاءت هذه البطولة إلى هذه الدولة الصغيرة المطلة على خليج غينيا ويقطنها 720000 نسمة حينما انسحبت المغرب، المضيف الأصلي، في عام 2014 بسبب تفشي الأزمة المستعرة لفيروس الإيبولا.

طلبت غينيا الاستوائية، التي لم تتأثر بتفشي الإيبولا، استضافة البطولة، رغم أنها لا تملك سوى ملعبين رئيسيين لكرة القدم - نويفو إستاديو دى ملابو، الذي يستوعب 15250 مشاهداً، و إستاديو دى باتا، الذي يستوعب 37500، حسب ما ذكرته صحيفة إنترناشونال بيزنس تايمز.

تنافس ستة عشر فريقاً على اللقب، ووصلت غينيا الاستوائية إلى الدور قبل النهائي، حيث خسرت أمام غانا 3-0. وتقدمت غانا لمواجهة ساحل العاج، والتي فازت بتسعة أهداف مقابل ثمانية في ركلات ترجيحية مثيرة بعد التعادل السلبي في المباراة العادية.

لم يمض وقت طويل بعد المباراة النهائية، إلا وارتفع الهتاف في بلد مجاور. فقد اختيرت الغابون لاستضافة بطولة كأس الأمم الأفريقية لعام 2017.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

نفط خام + جريمة = تعقيد

دول خليج غينيا سوف تحتاج إلى القيام بنشاطات في البر والبحر لمكافحة سرقة النفط

أسرة أيه دي إف

تعرض بنين خيارين. يمكن للسائق أن يذهب إلى أقرب محطة وقود ويملأ الخزان بأسعار عادية، أو أن بإمكانه أن يقف عند واحدة من الطاولات العديدة على جانب الطريق ليشترى من بين مجموعة من زجاجات وأباريق وعلب الوقود.

وربما كانت الزجاجات المختلفة مليئة ذات مرة بالمياه، أو الروم أو الفودكا. وحتى زجاجات المياه الغازية فانتا الفارغة تجد حياة جديدة في هذا المشروع. إلا أنها الآن جميعاً مليئة بنفس السائل: أكسير عنبر يسمى "كبايو".

وكلمة كبايو، وهو مصطلح ينطبق على العديد من السلع المقلدة في بنين، تعني بصورة فضفاضة "زيت وهمي". قد يكون زيت محرك السيارة أو بنزين ردئ أو مشكوك فيه. ونظراً لرخص سعره، يحظى الكبايو بإقبال كبير من آلاف دراجات الأجرة النارية في بنين المعروفة باسم زيميدجانس. كما أنه حيوي لكثير من الأسر التي تكافح من أجل تغطية نفقاتها.

قال رجل من بنين متزوج ويعيل أربعة أطفال إنه باع هذا الوقود لمدة أربع سنوات.

قال، "لقد تدربت لأصبح عامل كهرباء. ولكن لا توجد وظائف. وهذا هو السبب في أنني بدأت هذه المهنة. لذلك تحدثت مع أصدقائي الذين أبلغوني بأنهم يكسبون عيشهم من هذا العمل".

يأتي هذا الوقود عبر الحدود عبر الطرق الخلفية والمياه الخلفية. يعلق سائقو الدراجات النارية عدة حاويات كبيرة في أجسامهم أثناء القيادة. ويكدس المهربون براميل متعددة فوق

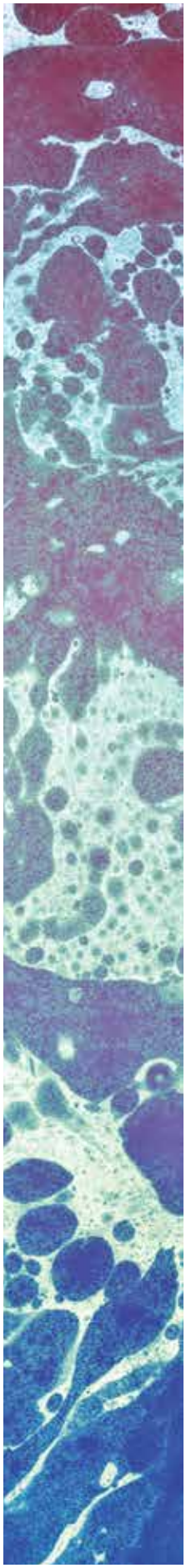

يبين هذا المشهد لجدول نمبى في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا ما يحدث بعد أن يشنط اللصوص النفط من خطوط أنابيب الشركات. النتيجة خسارة الشركة لإيرادات ودمار للبيئة المحيطة. في عام 2012، أزالت شركة شل لتنمية النفط في نيجيريا 157 نقطة تموين، وكانت 116 منها تسرّب النفط.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

الزوارق الكبيرة المعروفة بقوارب كوتونو. وأحياناً يشتري أولئك المتعاملون في السوق السوداء البنزين من محطات الخدمة النيجيرية بأسعار مخفضة مدعومة ويجلبونه إلى بنين، حيث يبيعونه على جوانب الطرق بأسعار تقل كثيراً عن أسعار محطات الخدمة المحلية.

وليست هذه الممارسة سوى طرف واحد من مجموعة واسعة من الجرائم المتعلقة بالنفط التي تربك منطقة خليج غينيا بأكملها وما وراءها، من أنغولا متجهة شمالاً حتى السنغال. وفيما تواصل شركات النفط شراء امتيازات للاستكشاف والتنقيب في المناطق الاقتصادية الخالصة لبلدان متعددة، تشهد المنطقة والعالم الاحتمالات - والمشاكل- المصاحبة لاكتشاف النفط.

إن الجريمة المتصلة بالنفط منتشرة ومدمرة على نطاق واسع لدرجة أن مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا خصص يوماً كاملاً من الأيام الثلاثة لانعقاده في آذار/ مارس 2015 في أكرا، بغانا، لحماية البنية التحتية للقطاع. وبعدها بعدة أيام، اشتمل تدريب أوبانغيم إكسبريس، وهو تدريب سنوي بحري ضخم متعدد الجنسيات، على الجريمة المتعلقة بالنفط في اثنين من سيناريوهاته التدريبية الأربعة الرئيسية في البحر. فالدول الأفريقية وشركاؤها على بينة من التهديدات ويثقفون أنفسهم حول أفضل السبل لمواجهتها.

تعقّد جريمة النفط في غرب أفريقيا

يمكن للنفط أن يكون نعمة اقتصادية إذا تم تقاسم ثرواته وإعادة استثمارها. ويمكن أن يكون كابوساً إذا تُركت البنية التحتية البرية والبحرية بدون حماية. ولا تنعزل هاتان الساحتان عن بعضهما البعض. فالفساد والجشع يمكن أن يؤديا إلى اضطرابات اجتماعية تتسبب في الجريمة ودمار البنية التحتية، والبيئة بالتبعية.

وفي كثير من الأماكن، تتواجد أعمال النفط وحياة القرية جنباً إلى جنب على نحو يتسم بالصعوبة. يعتقد إيريك كوامى تيتي، مستشار البحوث والتحقيقات في شركة النفط تولو غانا المحدودة، أن النشاط البشري القريب من البنية التحتية للنفط والطاقة هو أكبر تهديد لغانا في الوقت الحاضر. مثال ذلك منصات الحفر البحرية. فهي تتكلف الملايين لبنائها والملايين لتشغيلها يومياً.

قال تيتي، "لذلك عليك أن تتخيل إذا تشابكت شبكة صياد واحد- مجرد شبكة- في تلك المنصة، ولم نعمل ليوم، أو يومين أو ثلاثة أيام في محاولة إصلاح ذلك. يمكنك أن تتصور التأثير المتسلسل الذي يمكن أن يسببه للعمل".

وقال تيتي إن البنية التحتية البرية عرضة بشكل خاص للاضطرابات المدنية، مثل تلك التي أشعلها مزيج من الفقر، والبطالة والغضب من الفساد.

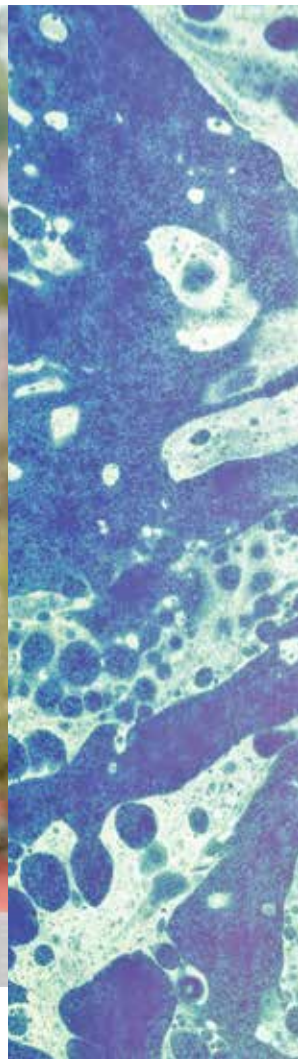

رجل بالقرب من بورتو نوفو، في بنين، محمل بوقود مهرّب من نيجيريا. كثيراً ما يباع الوقود في جرار وأباريق وزجاجات على جوانب الطرق. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وتمثل نيجيريا، التي اكتشف فيها النفط عام 1956، درساً موضوعياً للكيفية التي يمكن أن تشل بها الاضطرابات المدنية هذه الصناعة. ففي غضون سنتين، بدأ الانتاج في منطقة أولوبيري بدلتا النيجر. وتتميز هذه المنطقة بأن بها أول بئر نفط تجاري في نيجيريا وتنتج أول نفط خام بالبلاد للتصدير. ولكن لعدة سنوات منذ ذلك الحين، انتقد المواطنون عدم استفادة السكان المحليين مالياً من الثروة النفطية. ونما هذا الاستياء إلى اضطرابات مستمرة في دلتا النيجر، حيث يمتد نهر النيجر لأكثر من 300 نتوء داخل خليج غينيا.

دأب المسلحون واللصوص لسنوات على استغلال خطوط النفط التابعة للشركات وشفط النفط الخام لحسابهم. ويقيمون أحياناً مصافي مؤقتة تشبه وحدات تقطير الخمور غير المشروعة. وتجد البراميل المليئة بالبنزين والنفط الخام طريقها إلى بنين وأماكن أخرى على طول الطرق الخلفية. وعلى الطرف الآخر من مسرح الجريمة، تختفي ناقلات نفط تقل العديد من الأطنان المترية من النفط الخام فجأة من مراسيها. وتظهر بعدها بأيام على بعد أميال داخل البحر وقد نضبت جراء نقل نفطها إلى سفينة أخرى.

أين ذهب النفط؟ من الذي استولى عليه؟ كيف حصلوا على ثمنه؟ هل هذا جزء من مشروع إجرامي أكبر يشتمل على مخدرات وأشكال تهريب أخرى؟ إن صح ذلك، كيف؟ هذه أسئلة بدأت فقط تخدش سطح التعقيد الذي يواجه دول خليج غينيا. هذا هو تحدي الجريمة المرتبطة بالنفط.

البحر والبر مرتبطان

فيما تجمع مسؤولون عسكريون، وأمنيون ومن الشركات من غرب أفريقيا في مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا، برز موضوع مشترك وتردد صداه في تدريب أوبانغيم إكسبريس: الجريمة في البحر تبدأ على البر.

بحماسة المبشر الإنجيلي، شدد اللواء بحري المتقاعد ديلى جوزيف إزيوبا، رئيس الأركان البحرية السابق في نيجيريا، على هذه البديهية التي تبدو بسيطة خلال مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا. قال للحاضرين، "لا يوجد إجرام في البحر لم ينشأ من البر. صواب أم خطأ؟ صواب أم خطأ؟ لذلك فإن قضية المياه الخلفية أو المياه الداخلية، التي نعتبرها احتياطاً خاصاً، من حيث حقوق الحماية، يجب أن يُنظر إليها على أنها نقطة الانطلاق في مكافحة المجرمين في البحر. لأنه حتى بعد أن ينتهوا من الأعمال الإجرامية في البحر، فإنهم يعودون إلى أين؟ إلى البر".

تعج منطقة دلتا النيجر بخطوط النفط. وعادة ما يغرس اللصوص صنابير في الخطوط ويشفطون النفط أو يحولونه لإعادة بيعه أو تكريره على نطاق ضيق. أسفرت هذه الممارسة عن عدة حوادث لتسرب النفط حوّلت الدلتا التي كانت نقية في يوم من الأيام إلى منطقة كارثة بيئية. لذلك، لديك على مستوى واحد حلقة مفرغة يلجأ فيها السكان الساخطون إلى خطوط الأنابيب ويسببون تسرباً. وهذا يلحق الضرر بالنظام البيئي بأكمله وهو يشكل أكبر تهديد بحري لنيجيريا، حسب قول إيزوبا لمجلة أيه دي إف. والنتيجة هي حرمان "الناس من الوصول إلى مصدر رزقهم الأساسي، وهو صيد الأسماك أو زراعة الكفاف".

لذلك فإنهم ينظرون إلى خطوط الأنابيب على أنها الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة. فهم يشفطونها، وتكرر الدورة نفسها وتتفاقم. إن الظلم الاقتصادي والظروف الاجتماعية الأخرى هي التي تمهد الطريق للجريمة على البر. والفرصة هي التي تجذب المجرمين إلى البحر، حسب قول إيزوبا.

قال إيزوبا، "إنهم هناك في البحر، غير المحكوم إلى حد كبير، بسبب رقعته الشاسعة. يمكن أن يطلقوا لأنفسهم العنان في اقتراف الجريمة. وبعد أن ينتهوا من ارتكاب فظائعهم في البحر، يعودون مع ذلك إلى البر، لاقتسام الغنائم وإنفاق كل ما حصلوا عليه على البر. لذلك يصبح من المحتم علينا جداً أن نؤسس هيكلاً يقطع الطريق على قدرتهم على مغادرة البر والذهاب إلى البحر. وهنا تصبح المياه الداخلية أو المياه الخلفية بالغة الأهمية إلى حد بعيد".

اللواء بحري النيجيري المتقاعد ديلى إيزوبا.

أسرة أيه دي إف

في نيجيريا، على سبيل المثال، تقع مسؤولية البحيرات والأنهار على عاتق الجمارك، والهجرة ومسؤولي الشرطة البحرية. وعندما تضعف القدرات في مثل هذه الأجهزة، قد يكون على القوات البحرية، التي تستخدم الممرات المائية للوصول إلى البحر، أن تتدخل.

قال إيزوبا، "إن ما يصبح مؤثراً جداً هو وضع برنامج يسمح بتواصل وتداخل أنشطتها فيما يتعلق بجمع المعلومات الاستخباراتية. فهذا هو مفتاح الحل".

لن تكون معالجة الصلة بين الجريمة القائمة في البر والبحر بالأمر الهين. إذ يمكن أن تكون المشكلة متعددة الأوجه، مع ارتباط نوع واضح من الجريمة بنوع آخر.

قال سيرج رينكل، مدير برنامج شرطة الحدود، وهي منظمة غير ربحية لأمن الحدود، أمام الحاضرين في مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا، إن الكثير من الخروج على الشرعية في منطقة خليج غينيا بدأ بجريمة نفطية وتوسع إلى استغلال الحدود الضعيفة وطرق التهريب المستخدمة لزمن طويل. وأضاف أن الجريمة المنظمة تستهدف أفريقيا بسبب مواردها الطبيعية، وكثيراً ما ترتبط بها جرائم متعددة: المخدرات، والأسلحة والاتجار بالبشر؛ وسرقة النفط؛ وغسل الأموال. وعندما يسرق اللصوص شيئاً، مثل النفط، فهذا يعني أن لديهم سوقاً لبيعه أو تداوله.

قال رينكل، "حين يكون هناك نشاط إجرامي، يكون هناك في كل مرة نشاط آخر متصل به".

تهديدات يتوقع أن تنتشر

ما كان يُنظر إليه فقط كمشكلة نيجيرية أصبح يجذب الاهتمام اليوم في ساحل غرب أفريقيا من أقصاه إلى أقصاه. قالت جوانا أما أوسي-توتو،

عملية درع بولو تلاحق جريمة النفط

أسوشييتد برس

لص نفط مشبوه يقود زورقاً خشبياً مليئاً بالنفط الخام في بايلسا، بنيجيريا.

أسرة أيه دي إف

تصارعت نيجيريا مع العديد من المشاكل منذ اكتشاف النفط الخام عام 1956، لا سيما السرقة وتدمير البنية التحتية المتعلقة بالنفط. ومنذ عام 2012، بدأت قوة المهام المشتركة للجيش تتخذ إجراءات لمعالجة هذه المشاكل.

في ذلك الوقت، فوضت الحكومة هذه القوة بملاحقة لصوص النفط في الجداول والممرات المائية في تسع ولايات في دلتا النيجر، وذلك وفقاً لصحيفة فانغارد. ويُسمى هذا المجهود بعملية درع بولو. وبولو كلمة إيجاوية تعني النفط.

أظهر تقرير لوكالة رويترز في حزيران/ يونيو 2014، أن نيجيريا تخسر نحو 35 مليون دولار يومياً من سرقة النفط - أي ربع إيرادات البلاد. وحددت التقديرات الخسارة اليومية فيما بين 100000 و 600000 برميل. وطبقاً لشركة البترول الوطنية النيجيرية، فإن أقصى طاقة إنتاج البلاد من النفط الخام تبلغ 2,5 مليون برميل في اليوم.

في آذار/ مارس 2015، أفاد العميد بحري عثمان جبرين، رئيس الأركان البحرية في نيجيريا بأن قواته أوقفت 84 سفينة وألقت القبض على 155 مشتبها به من لصوص النفط، ودمرت 120 مصفاة نفط غير قانونية، و29 مركباً، و 93 زورقاً وأكثر من 1200 قطعة من المعدات والأدوات التي يستخدمها لصوص النفط في عام 2014، وفقاً لصحيفة بانش.

وفي عام 2013، أفادت قوة المهام المشتركة للجيش بأنها قتلت 82 قرصاناً ولصاً، و23 خاطفاً، وقامت بـ 1025 دورية لمكافحة سرقة النفط أدت إلى تدمير 1951 مخيم تكرير غير شرعي واعتقال 1857 لصاً، وفقاً لمجلة مراجعة الأمن البحري. كما دمر أفراد القوة أكثر من 1117 قارب كوتونو، و 82 شاحنة نفط، و 81 مركباً و 1873 خزاناً سطحياً.

ورغم نجاحاتها، قوبلت قوة المهام المشتركة للجيش بالانتقاد. فقد جاء في تقرير أصدرته شبكة ديمقراطية لأصحاب المصلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 أن عدداً قليلاً من ضباط القوة لهم روابط بـ "أصحاب نقاط شفط النفط، ونقابات سرقة النفط ومديري المخيمات"، وذلك طبقاً لصحيفة بريميوم تايمز النيجيرية.

قال التقرير، "إنه خلال عملية الشفط، تعمل قوة المهام المشتركة للجيش على ضمان خلو الممرات المائية المحيطة حتى يستطيع العمال تركيب الصنابير دون إزعاج". كما قال التقرير إن ضباطاً من ذوي الرتب الدنيا يتقاسمون "ضرائب النقل" التي تحصّل من سفن التوزيع.

قال اللواء النيجيري جونسون أوتشوغا لصحيفة بريميوم تايمز في كانون الثاني/ يناير 2013، "من حيث الانضباط، لا توجد منظمة خالية من الأغنام السوداء. ولكننا حافظنا تماماً على عدم تسامحنا إزاء الجرائم".

وقال المتحدث باسم قوة المهام المشتركة للجيش العقيد أونييما نواتشوكو لصحيفة بريميوم تايمز، "إن قوة المهام المشتركة للجيش لا يمكن أن تكون متورطة في سرقة النفط. فإذا لم يكن هناك نفط، لن نحصل على رواتبنا، لذلك نحن ندافع عنه بأرواحنا. إننا متحمسون لتفويضنا لأنه ليس فقط الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، ولكن لأنه ينبغي علينا أيضاً أن ننقذ البلاد من سخافة بعض مواطنينا المصرين على إغراق أمتنا في هاوية عدم الاستدامة الاقتصادية. إنه تحد أمني وطني جاد، عندما تتعرض للخطر الوسائل الاقتصادية لبقاء الأمة على قيد الحياة".

الباحثة المشاركة في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، إنه فيما يدخل عدد متزايد من الدول مجال أعمال النفط والغاز، سوف تجذب معها أنواع المجرمين الذين ارتبطوا في كثير من الأحيان بنيجيريا.

وقالت أوسي-توتو، إن غانا تطوّر صناعتها النفطية، وساحل العاج وليبيريا والسنغال من بين الدول التي تبحث عن النفط. وفيما عززت نيجيريا التدابير الأمنية بطول ساحلها، سيكون على القراصنة واللصوص "أن يجدوا طريقة للابتعاد عن المنطقة المؤمنة والانتقال إلى مناطق غير مؤمنة، وهكذا بدأت في التحول تدريجياً، واستمرت في ذلك".

وفي بعض الحالات، حسب قول أوسي- توتو، سيختطف اللصوص ناقلات نفط في نيجيريا ويبحروا بها بعيداً حتى ساحل العاج لشفط حمولاتها من النفط. وإذا قامت القوات البحرية بتأمين تلك المناطق، فإنهم "سيحاولون عندئذ في ليبيريا، ثم سيحاولون في غينيا ثم في سيراليون ليروا أين يمكنهم تفريغ حمولتهم بسهولة".

يدير النقيب بحري إيدي أوموكوديون من البحرية النيجيرية مركزاً للعمليات البحرية في وطنه يمكن للبحرية من خلاله رصد السفن في البحر عن طريق برنامج كمبيوتر الرؤية البحرية. فعندما تقترب سفينتان من بعضهما البعض، يستحق الأمر التدقيق في الأمر لأن هذا قد يعني أن عملية نقل نفط من سفينة إلى سفينة جارية على قدم وساق.

كذلك، يستطيع مسؤولو البحرية تتبع مسارات السفن. قال أوموكوديون إن سفن البضائع عادة ما تتحرك في خط مستقيم. وأضاف، "أن الشخص غير المخمور يسير في خط مستقيم". ولكن عندما تبدأ سفينة البضائع في اتخاذ مسار متعرج وتقف عدة مرات، فإن الأمر يستحق التحقيق. فهذا يمكن أن يشير إلى مواعدة مع سفينة متآمرة أخرى.

إن مراقبة المعدات والإمكانيات البحرية سوف تعزز مكافحة جريمة النفط - والتهديدات البحرية الأخرى- ولكن القدرة على شراء وتوظيف أصول أفضل تختلف بدرجة كبيرة في منطقة خليج غينيا. فحتى بعض القوات

نفط من مصافي غير قانونية يُنقل إلى السوق فوق قارب كوتونو في ولاية بايلسا بنيجيريا. ذكرت شركة شل لتنمية النفط في نيجيريا أنها فقدت 60000 برميل من النفط يومياً خلال عام 2013. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وأي بلد يتراخى في أمنه سوف يصبح ملاذاً. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول إجراءات شاملة الآن. قد لا تكون الدول قادرة على القيام بدوريات في مناطقها الاقتصادية الخالصة على مدار الساعة، حسب قول أوسي- توتو، ولكن عليها أن تعطي الانطباع بأنها متواجدة هناك وأن عيونها على البحر.

تأسيس وجود بحري

ركّز مؤتمر المراقبة الساحلية والبحرية في أفريقيا وتدريب أوبانغيم إكسبريس على كيفية التغلب على العمى البحري وإقامة وجود بحري قوي.

الأفضل تجهيزاً، مثل قوات غانا، لا تملك جميع الموارد التي تريدها. واتفق المشاركون على أن تسليط عين جيدة على البحر والتعاون عبر الحدود سوف يكون هو مفتاح النجاح في نهاية المطاف.

قال العميد بحري جيفري بيكرو، رئيس الأركان البحرية في غانا، "لذلك ليس لدي إمكانيات كافية الآن، ولكني أعرف أيضاً أنني لست في حاجة إلى ما يكفي منها لأكون قادراً على أن أصبح فعّالاً. وهذا هو السبب في أننا نتعاون في المنطقة دون الإقليمية. نعم، نيجيريا لديها بعض [سفن الدوريات قبالة الساحل]؛ وبنين أيضاً لديها بعض الزوارق القتالية السريعة. ونحن نعتقد أنه عندما نجمع هذه الموارد سوياً، سوف نكون أكثر فعالية". ❑

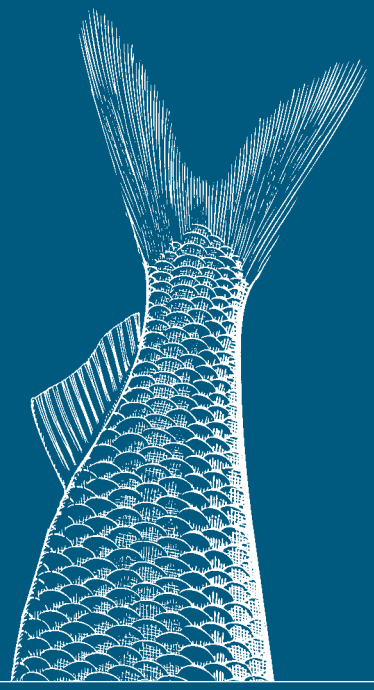

صيد متناقص

الصيد البحري غير المشروع يضر سبل العيش والاقتصادات على طول خليج غينيا

أسرة أيه دي إف

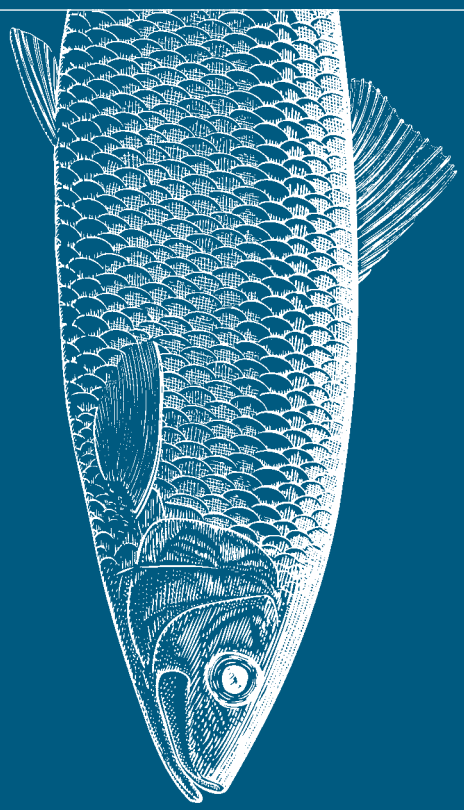

تصب

نساء قرية جيمس تاون للصيد في أكرا، بغانا، سلالاً كبيرة من السردين الصغير فوق أرضيات خرسانية في وسط القرية كي يجف تحت شمس غرب أفريقيا. ويمارس الأطفال الألعاب، ويرسمون بالطباشير الملون، فوق السطح الصلب في مكان قريب. إنه يوم السبت، ويأتي النسيم الثابت قادماً من خليج غينيا، فيحرك سطح الماء فيما تتلظى المنطقة بحرارة شهر آذار/ مارس.

غير أنه في أيام الثلاثاء، يحتل رجال جيمس تاون المنطقة المشتركة، ويحولون الميدان المتعدد الأغراض إلى ملعب مؤقت لكرة القدم. يقيمون عارضات الأهداف على طرفي الملعب ويطلقون العنان للتخلص من الإجهاد المكبوت لستة أيام من الصيد في الخليج. ويقول السكان المحليون إنه تقليد قديم أن يتحول يوم الثلاثاء إلى يوم راحة للصيادين.

لقد أصبح الصيد أكثر صعوبة في جيمس تاون. فلم تعد الحصيلة بنفس الوفرة التي كانت عليها قبل عدة سنوات، حسب قول السكان المحليين، بل إن الصيادين يوجهون زوارقهم الكبيرة المصنوعة من خشب الواو إلى مسافات أبعد من الشاطئ. ويمكن للمياه المتلاطمة والأمواج العالية لخليج غينيا أن تكون قاسية. وأحياناً لا يعود الصيادون.

والقصة واحدة وتتردد في خليج غينيا صعوداً وهبوطاً. فالصيادون الحرفيون، غير القادرين على تكرار حصيلة الصيد السابقة على بعد بضعة أميال من الشاطئ، يغامرون بالتوغل إلى مسافات أبعد كثيراً، ويعرّضون أنفسهم للخطر ويتصادمون أحياناً مع زوارق أكبر والعدد المتزايد دوماً من منصات النفط. وفيما تتضاءل حصيلة صيدهم، تتضاءل كذلك اقتصادات دول غرب أفريقيا. ومعها الأمن الغذائي للمنطقة.

قالت جوانا أما اوسي- توتو، الباحثة المشاركة في مركز كوفي عنان الدولي للتدرب على حفظ السلام، لمجلة أيه دي إف "إن هؤلاء الصيادين يعتمدون على قوت يومي. وإذا ذهبوا إلى البحر لمدة يومين، فإنهم في حاجة إلى العودة بشيء يبيعونه وتحقيق ربح. لا يسعهم أن يعودوا إلى ديارهم وشباكهم خالية. عليهم أن يبقوا على قيد الحياة".

نساء جيمس تاون في غانا يجففن، وينظفن ويجهزن حصيلة الأسماك. أسرة أيه دي إف

اقتصاد في خطر

لا يمكن المبالغة في قيمة الأسماك بالنسبة للتغذية في غرب أفريقيا. إنها مصدر حيوي للبروتين وتحتوي على عناصر غذائية أخرى لا توجد بنفس القدر في الحبوب، والمحاصيل الأخرى وغيرها من مصادر اللحوم، وذلك وفقاً لتقرير "مراجعة لمحيطات العالم". والأسماك مصدر أيضاً لليود والأحماض الدهنية أوميغا3- المفيدة لصحة القلب.

والأسماك هي أيضاً سلعة اقتصادية مهمة. ومعظم عمليات الصيد التي يقوم بها الأفارقة في خليج غينيا تتم على نطاق صغير باستخدام زوارق صغيرة مثل تلك التي تبحر من جيمس تاون. فالأسماك التي تُسحب إلى داخل هذه الزوارق يتم صيدها عادة على بعد أميال قليلة من الساحل وتباع في الأسواق المحلية. وهي تتراوح بين السردين والبراكودا والسمك الأحمر.

إن محنة مشتركة تعرض هذه الممارسة القديمة للخطر. فالصيد غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم يمكن أن يدمر سبل العيش والاقتصادات المحلية عن طريق إبعاد صغار الصيادين عن ممارسة مهنتهم بنجاح.

قال الرائد البحري إيمانويل سون، ضابط العمليات في مقر البحرية في ياوندي، بالكاميرون، "إن الصيد الصناعي في الوقت الراهن تهيمن عليه سفن صيد أجنبية، وهذه بالفعل مشكلة بالنسبة للاستهلاك الكاميروني والاقتصاد الكاميروني". فكثير من الأسماك التي تصاد في مياه الكاميرون لا يبلّغ عنها، مما يعني عدم سداد ضرائب عنها. وتحمل سفن الصيد الدولية الكبيرة الأسماك إلى دول أخرى، غالباً في أوروبا وآسيا. وتترك المياه مستنفدة لأن حصيلتهم ضخمة وعشوائية. وأحياناً تبحر السفن الكبيرة إلى مسافة 3 أميال بحرية من الشاطئ، وهو مخالف للقانون الكاميروني، حسب قول سون.

"إنهم لا يحرمون السكان المحليين من الحصيلة الصغيرة للأسماك التي يصطادونها خارج قرى الصيد التابعة لهم فقط، وإنما يحرمون السوق العامة للأسماك من الحصيلة التي يصطادونها لأنهم يقومون عموماً بتصديرها، ويسلمونها في موانئ أجنبية".

وطبقاً للتلفزيون الكاميروني سي آر تي في، فإن الكاميرون تنفق أكثر من 162 مليون دولار سنوياً لاستيراد 200000 طن متري من الأسماك لتلبية الطلب المحلي. عقدت وزارة الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك وتربية

المواشي في البلاد اجتماعاً في آذار/ مارس 2015 لبحث الكيفية التي تستطيع بها الكاميرون تعزيز الإنتاج لتصبح مصدّراً للأسماك.

إن الإحصائيات العالمية للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم مذهلة. ففي تقرير صدر عام 2012 عن مؤسسة العدالة البيئية يسرد خسائر عالمية هائلة نتيجة هذه الممارسة:

- خسارة تتراوح بين 10 و 23,5 مليار دولار عالمياً نتيجة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم كل سنة.
- يُعتقد أن ما يصل إلى 37 بالمائة من جميع الأسماك التي تصاد في مياه غرب أفريقيا هي نتيجة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وهذا هو أعلى مستوى لأي منطقة من العالم.
- تمثل الأسماك 64 بالمائة من جميع البروتينات الحيوانية المستهلكة في سيراليون. ويعمل نحو 230000 شخص في تلك الدولة وحدها في مهنة صيد الأسماك.
- تسعون بالمائة من سفن الصيد في غرب أفريقيا عبارة عن سفن للصيد من قاع البحر تجر وراءها معدات ثقيلة عبر قاع المحيط. وهذا يدمر قاع البحر ويهدد الحياة البحرية مثل الشعاب المرجانية، والسلاحف وأسماك القرش.

تدريب لمعالجة مشكلة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

يمثل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم مشكلة في غرب أفريقيا لدرجة أن مخططي تدريب أوبانغيم إكسبريس اتفقوا على ضرورة أن يكون ذلك ضمن السيناريوهات الرئيسية الأربعة التي عُرضت في تدريب أجري في آذار/ مارس 2015 عبر خليج غينيا.

بدأ سيناريو الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بسفينة كبيرة يُشتبه في أنها استخدمت متفجرات في الصيد قبالة ساحل الغابون. وفيما أرسلت سلطات الغابون سفناً ومروحيات للتحقيق، فرّت السفينة غرباً باتجاه ساو تومي وبرينسيبى ثم أبحرت باتجاه غينيا الاستوائية.

رصدت الدول السفينة وتتبعتها لعدة أيام. وفي اليوم الأخير، اعتلت قوات البحرية الكاميرونية السفينة للتحقيق. قامت قوات الأمن بتفتيش السفينة بحثاً عن حصيلة صيد غير مشروعة وتحققت إن كانت السفينة تحمل التصريح الملائم بالصيد.

مثل معظم المجرمين البحريين في خليج غينيا، أصبح أولئك الذين يصطادون بصورة غير مشروعة أكثر تطوراً. سردت أوسي- توتو من مركز كوفي عنان رواية أبلغها إياها مسؤول نيجيري.

اعتلى مسؤولون سفينة قبالة ساحل نيجيريا اشتبه في أنها تمارس الصيد غير المشروع. ومتى صعدوا إلى السفينة، وجدوا أنها كانت أكثر من مجرد سفينة؛ كانت مصنعاً يتم فيه تجهيز الأسماك وتعليبها في الموقع. قالت أوسي- توتو، "فمن فوق سطحها تجري عمليات الصيد، ولكن حين تنزل طابقاً أو اثنين، تجد مصنعاً. ولذلك بمجرد تركهم الساحل، يكون لديك علب سمك مختومة بشعار إيطاليا، أو فرنسا، أو ألمانيا وما تشاء".

وأضافت، "أن روايتهم هي أنهم ينقلون الأسماك من الفليبين أو سنغافورة أو كوريا الجنوبية أو روسيا أو أي مكان كان إلى الأسواق الأوروبية، وأنهم مجرد عابرين في مياهك الإقليمية". وهذا يترك الدول التي تحقق في الأمر عاجزة عن إثبات أن الأسماك جاءت من مياهها.

صياد في قرية جيمس تاون في أكرا بغانا يصلح شباكه. أسرة أيه دي إف

السنغال تصعّد

مثلها مثل العديد من دول غرب أفريقيا، تعاني السنغال من ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ولكن في عام 2012، أوفى الرئيس الجديد ماكي سال بوعد قطعه خلال حملته الانتخابية عندما ألغت حكومته تراخيص صيد الأسماك لـ 29 سفينة صيد كانت تعمل في مياه السنغال، وذلك طبقاً لتقرير أفريقيا في الواقع الذى صدر في تموز/ يوليو 2013.

قال الشيخ سار، مدير وزارة الثروة السمكية والشؤون البحرية في السنغال، "كان هذا قراراً لإدارة الموارد اتخذ للحد من عدد الأسماك التي تُنهب من مياهنا. وقد اتخذ في ضوء القلق إزاء شح الموارد، وكان قراراً اتخذ لإتاحة فرصة للأسماك للتكاثر".

يقول سار وآخرون إن إلغاء التراخيص ساعد في التخفيف من حدة مشكلة الصيد الجائر، ولكنها لم تساعد بالضرورة في منع الصيد غير المشروع. قال لتقرير أفريقيا في الواقع، "إن إلغاء هذه التراخيص كان مفيداً بالمعنى العام. ولكن الواقع أنه سواء كان الزورق مرخصاً بدخول مياهنا أم لا، فإنهم إذا قرروا ممارسة [الصيد] غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، فسوف يأتون. وفي كثير من الأحيان لا تكون لدينا سلطة تُذكر لمنعهم".

وكثيراً ما تعمل سفن الصيد الكبيرة على بعد أميال كثيرة من ساحل البلاد. وفي الغالب لا يكون لدى البحريات الإقليمية، وخفر السواحل وقوات الشرطة البحرية سفن قادرة على الخروج بعيداً بما يكفي في دوريات ومنع الصيد غير المشروع في مناطق اقتصادية خالصة.

قرية جيمس تاون لصيد الأسماك
في أكرا، بغانا. أسرة أيه دي إف

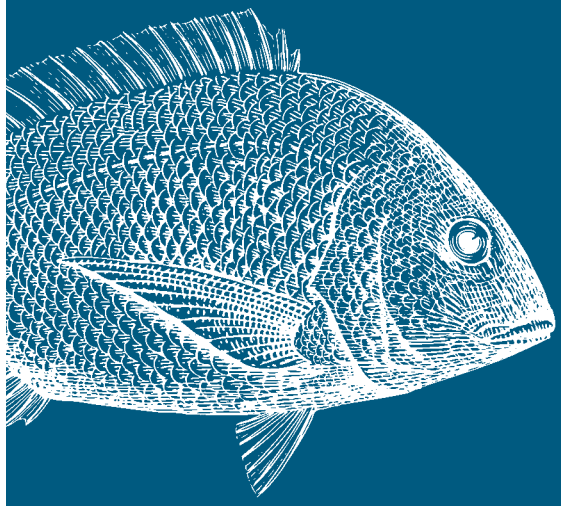

تعريف

الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

في عام 2001، أقرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة خطة العمل الدولية لحماية، وردع والقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

الصيد غير المشروع هو الذى:

- تقوم به سفن في المياه الإقليمية لدولة ما بدون إذن أو انتهاكاً للقوانين.
- تقوم به سفن دول هي طرف في منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك ولكنها تتجاهل تدابير تلك المنظمة.
- يتم تنفيذه انتهاكاً لالتزامات دولية، مثل منظمة إدارة المصايد الإقليمية.

الصيد غير المبلغ عنه هو الذى:

- لا يُبلّغ عنه، أو الذى يبلغ عنه بطريقة مضللة، للسلطة الوطنية ذات الصلة أو منظمة إدارة المصايد الإقليمية.

الصيد غير المنظم هو الذى:

- يتعارض مع محميات وإدارة منظمة إدارة المصايد وترتكبه سفن بدون جنسية أو ترفع علماً ليس طرفاً في المنظمة.
- يتعلق بمناطق أو مخزون سمكي لا تخضع لتدابير إدارية ويتعارض الصيد فيها مع مسؤوليات الدولة عن الحماية بمقتضى القانون الدولي.

القوات الغانية والأمريكية تبني القدرات معاً

أجرت القوات الأمريكية تدريبات مشتركة مع غانا عامي 2014 و2015 من خلال برنامج شراكة إنفاذ القانون البحري الأفريقي. أجريت العمليات من السفينة المشتركة العالية السرعة يو إس إن إس سبيرهيد، التي شاركت أيضاً في تدريب أوبانغيم إكسبريس.

في نيسان/ إبريل 2014، اعتلى فريق غاني-أمريكي ثلاث سفن كانت تصيد بصورة غير مشروعة قبالة ساحل غانا. ووفقاً لنشرة للبحرية الأمريكية فإن وكيلاً عن لجنة المصايد التابعة لغانا سجل ست مخالفات ارتكبتها السفن الثلاث يمكن أن تفرض عليها غرامات تصل إلى 2 مليون دولار متى تم الفصل فيها.

قال العقيد بحري غودسون زوونو، قائد البحرية الغربية بعد التدريب، "إن هذا التدريب حسّن الكفاءة المهنية لأجهزة الأمن البحري وكذلك للتعاون بين الأجهزة. وسوف يطلع فريق الاعتلاء الغاني المشترك إلى عرض البحر كثيراً لضمان الاستفادة من المعلومات المكتسبة".

في تدريب شباط/ فبراير 2015، عملت السفينة يو إس إن إس سبيرهيد مرة أخرى مع مسؤولين غانيين. وقالت البحرية الأمريكية إن ممثلين من وزارة الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية في غانا، ووحدة الشرطة البحرية التابعة لجهاز شرطة غانا، والبحرية الغانية وخفر السواحل الأمريكي حضروا التدريب.

أجرى فريق اعتلاء موحد ست عمليات صعود سفن بحثاً عن نشاطات غير مشروعة. وشملت الانتهاكات عدم وجود ترخيص، وعدم التسجيل للصيد في مياه غانا، وقلة عدد طاقم البحارة، من بين أمور أخرى. تم تسليم السفن الثلاث المخالفة إلى البحرية الغانية لمرافقتها إلى الميناء لمزيد من التحقيق من قبل وزارة الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية.

أجريت أيضاً تدريبات منفصلة لانفاذ القانون البحري الأفريقي في الآونة الأخيرة في الرأس الأخضر والسنغال.

السفينة المشتركة العالية السرعة يو إس إن إس سبيرهيد ترسو في قاعدة سيكوندي البحرية، بغانا، بعد أن استكملت عمليات الشراكة البحرية لإنفاذ القانون في شباط/ فبراير 2015. ملازم آدم كول/ البحرية الأمريكية

الصيد بشباك الجر القاعية

يدمر سبل العيش، والنظم الإيكولوجية

عندما تدخل قوارب الصيد الكبيرة خليج غينيا، فغالباً ما تخرج منه حاملة أطناناً من الأسماك. وتكتيكاتها يمكن أن تدمر سبل العيش، والاقتصادات المحلية، بل والأمن الغذائي لمنطقة بأكملها.

كما يمكن لأساليبها العشوائية أن تتلف أو تدمر النظم الإيكولوجية. وفي مقال لها حول محنة الصيادين في السنغال، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية أن السفينة الروسية أوليغ نايدينوف، ضُبطت وهي تقل 1000 طن متري من الأسماك. صادرت السنغال السفينة واتهمتها بالصيد بدون ترخيص.

ويمكن لمثل هذه السفن أن تحصد أطناناً كثيرة من الأسماك في رحلة واحدة. وشباك الجر الثقيلة هي أداة المهنة بالنسبة لنحو 90 بالمائة من سفن الصيد الصناعي الكبيرة، وذلك وفقاً لصحيفة أفريقيا في الواقع. فهذه الشباك يمكن أن تسحب في وقت قصير أطناناً عديدة أخرى من الأسماك أكثر من الحصص المسموح بها، مما يجعلها مخالفة شائعة للوائح الإبلاغ.

ويقف الصيادون المحليون الحرفيون عاجزين أمام مثل هذه الوسائل. قال عيسي فول، منسق لجنة الصيادين في خليج سومبديون في داكار، لهيئة الإذاعة البريطانية بأنه في وقت ما، كان الصيادون في كامل السوق يعتمدون على جلب 3500 طن من الأسماك سنوياً. وبحلول كانون الثاني/ يناير 2014، انخفضت هذه الحصيلة إلى أقل من 3000 طن متري في السنة.

وطبقاً لمنظمة السلام الأخضر، فإن بعض سفن الصيد يمكن أن تجمّد وتخزّن ما يصل إلى 6000 طن متري من الأسماك، مما يسمح لها بالصيد عدة أسابيع في المرة الواحدة. وعلى النقيض من ذلك، سيكون على 50 سفينة صيد أفريقية تقليدية صغيرة أن تصطاد طوال سنة كاملة لتضاهي ما تستطيع أن تصيده مثل هذه السفينة الكبيرة وتجهزه في يوم واحد.

والسفن الكبيرة تفعل أكثر من مجرد استنفاد مخزون الأسماك. فالشبكات العملاقة، التي يبلغ طولها أحياناً 60 متراً عند فتحها بصورة كاملة، تُفرش على قاع المحيط ببابين للسحب، يزن كل منهما نحو 5 أطنان. وفيما تسحب السفينة الشبكة عبر قاع المحيط، فإنها تكتسح كل شيء في طريقها، مثل النباتات والشعاب المرجانية، مثل الجرافة تماماً.

كما تثير عملية السحب سحباً هائلة من الرواسب من قاع البحر. وتصبح من الملوثات. والكثير من سحب الرواسب كبيرة لدرجة أنها يمكن أن تُرى من الفضاء الخارجي.

وأخيراً، فإن الشبكات التي تجرها سفن الصيد لا تميز. فكل شيء في طريقها يتشابك. وإذا قام زورق صيد الربيان (الجمبري) بسحب شبكة ما، قد تجر معها آلاف الأسماك غير الناضجة، فضلاً عن السلاحف وأسماك القرش. وهذا الذى يُسمى بالصيد العرضي غير مرغوب فيه ويضم أي كائن حي يتم التخلص منه أو قتله بمعدات الصيد.

تشريح للصيد بالشباك في قاع البحر

تصطاد الشباك المستخدمة في قاع البحر كميات هائلة من الأسماك غير المرغوب فيها وغيرها من الكائنات البحرية. وحيث أن هذه الكائنات صيد عرضي، فإنها تُلقى مرة أخرى في البحر لتموت. وفي قوارب صيد الروبيان (الجمبري) تكون **90 بالمائة** من الحصيلة صيداً عرضياً.

يثير الصيد بشباك الجر سحباً من الرواسب من قاع المحيط، فتتسبب في إعادة التلوث الذى كان راسياً في القاع إلى المياه (والسلسلة الغذائية). وهذه السحب هي من الضخامة لدرجة أنها **يمكن أن تشاهد من الفضاء.**

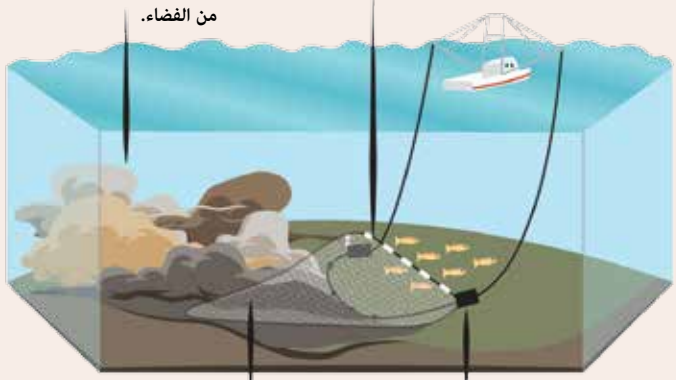

رسم توضيحي لأيه دي إف

المصدر: مؤسسة انقذوا

يتم الاحتفاظ بالشباك مفتوحة عن طريق بابين للجر بطول قاع البحر، يزن كل منهما نحو **5 أطنان.**

ومعدات جر الشباك تجرف في الواقع القاع الرملي، فتدمر الشعاب المرجانية الهشة وغيرها من الكائنات التي تعيش في القاع.

آيستوك

وحدة إنفاذ القانون التابعة لمصايد الأسماك في غانا

أنشأت غانا وحدة إنفاذ القانون لمصايد الأسماك في عام 2013 وخولتها بمكافحة أنشطة الصيد غير المشروعة، وذلك وفقاً لصحيفة ديلي غرافيك. تضم الوحدة أفراداً من البحرية، وسلاح الجو، ولجنة الثروة السمكية في غانا، وإدارة النائب العام، والشرطة البحرية التابعة لجهاز الشرطة الغاني ومكتب التحقيقات الوطنية.

ترصد وحدة إنفاذ القانون لمصايد الأسماك وتراقب جميع عمليات الصيد داخل مياه غانا. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2014، اعتقلت الوحدة 26 صياداً للاشتباه في صيدهم بالديناميت، وهي ممارسة غير مشروعة وتتسم بالخطورة، وذلك طبقاً للديلي غرافيك. ومع ذلك، يعتقد المسؤولون أن هناك الكثير الذى يجب عمله لحماية المخزون السمكي في الخليج لصيادي اليوم وللأجيال القادمة.

قال نايون بيليجو، وزير الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية، "أصبح الصيد الموسمي الوفير للأسماك في ذمة التاريخ، ويمكن أن يُعزى ذلك للانتهاكات الصارخة لقوانين وأنظمة الصيد، مثل استخدام شباك الجر المزدوجة، والصيد بالأنوار، واستخدام شبكات غير مصرح بها، وإعادة الشحن وإلقاء المخلفات في البحر".

هذه مشكلة معقدة لصناعة تضيف 1 مليار دولار لخزينة الدولة في الوقت الذى توفر فيه لقمة عيش لنحو 10 بالمائة من الغانيين ونحو 60 بالمائة من استهلاك البروتين الحيواني في البلاد، وذلك وفقاً لتقرير أفريقيا. لخّص كي كوادو ياموه، مدير البرامج في أصدقاء الأمة، وهي منظمة محلية غير حكومية التهديد بقوله:

"هناك تدني مطرد في قطاع صيد الأسماك؛ وإذا تدنى القطاع وانهار، فهذه قضية أمن غذائي وقضية أمن قومي. وعلى الحكومة أن تتحرك لحماية القطاع". ❑

المنطقة الرمادية من المياه الزرقاء

خبراء قانونيون يطالبون بسد الثغرات لمحاكمة القراصنة

أسرة أيه دي إف

في مقابلة على ظهر سفينة شحن أوكرانية، تفاخر القراصنة الصوماليون بأنهم كانوا أكثر مكراً من النظام. قالوا إنهم تمكنوا من اختطاف سفينة تجارية، مدركين أن مبلغ الفدية يمكن أن يكون بالملايين، وإذا تم القبض عليهم، لن تشكل أي مشكلة بالنسبة لهم. وقالوا، حسب تعبيرهم، إنهم سيحصلون فقط على "رحلة مجانية إلى الشاطئ" في واحدة من عشرات سفن البحرية الدولية التي تجوب المنطقة.

قال القرصان جامع علي لصحيفة نيويورك تايمز عام 2008، "لا يمكنهم أو يوقفونا- نحن نعرف القانون الدولي".

ربما تصلب موقف علي نتيجة غياب العقوبة، ولكن تقييمه للقانون الدولي كان خاطئاً إلى حد كبير. فالواقع أن القانون الدولي المتعلق بالقرصنة هو من بين أشد القوانين في العالم. فهو يمنح الذين يعتقلون القراصنة حرية حركة كبيرة لاحتجازهم وتقديمهم لمواجهة العدالة على البر.

سُمح لجميع الدول لقرون عديدة، باعتقال القراصنة في أعالي البحار، والتي تحدد الآن بالمياه الأبعد من 12 ميلاً بحرياً عن الساحل. وللقراصنة وضع لعين فريد في عيون القانون لأنهم يعرّضون التجارة الدولية والسفر للخطر. والتعبير القانوني المستخدم في وصفهم هو "hostis humani generis" وهي عبارة لاتينية تُترجم إلى "عدو البشرية جمعاء".

تعبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اعتمدت عام 1982، عن خطورة الجريمة. فهي تقول إن وقف القرصنة ليس حقاً وحسب، وإنما هو واجب. وتنص الاتفاقية على أن "أي دولة تتاح لها فرصة [اتخاذ] إجراءات ضد القرصنة، وتهمل في أن تفعل ذلك، ستكون قد فشلت في واجب فرضه عليها القانون الدولي".

فلماذا هذا الواجب إذن نادراً ما يتحقق؟ والسؤال ملح بشكل خاص لأن القرصنة في غرب أفريقيا برزت إلى السطح وأصبحت تمثل بعضاً من نفس العقبات القانونية التي تُواجه لسنوات قبالة ساحل شرق أفريقيا.

مأزق قانوني

اتسمت السنوات المبكرة من القرصنة الصومالية بما يوصف بنظام "الاعتقال والإفراج". فقد كان يُقبض على القراصنة ثم يعادوا ببساطة إلى أقرب ميناء. وكانت

نزلاء صوماليون يتناولون الفطور في سجن مولته الأمم المتحدة في هارغلسا، بالصومال. يضم السجن قراصنة أدينوا في محاكم سيشل. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

قرصانان صوماليان اعتقلتهما السلطات الفرنسية ينتظران داخل قاعة محكمة في رينيه، بفرنسا عام 2013. لقد تمت أدانتهما باختطاف يخت عام 2009.
وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

أقصى عقوبة واجهها معظمهم مصادرة أسلحتهم أو، في بعض الحالات، تدمير مراكبهم.

كشف تقرير وضعه جاك لانغ، المستشار الخاص لأمين عام الأمم المتحدة، عام 2011، عن أن تسعة من بين 10 قراصنة مشبوهين ألقي القبض عليهم قبالة الساحل الصومالي، أطلق سراحهم دون تقديمهم للمحاكمة. وتقول الخبيرة القانونية إيفون ديتون، لقد سادت "ثقافة الإفلات من العقاب".

لم يكن هذا راجعاً إلى اللامبالاة. فمقاضاة القراصنة مهمة صعبة.

فمنذ ثلاثينات القرن الماضي، كان القراصنة يُعتبرون بمقتضى القانون الدولي، مدنيين وليس مقاتلين. وهذا يضع عبئاً إضافياً للإثبات على عاتق الدوريات البحرية التي تسعى إلى اعتقالهم. ومتى تم اعتقالهم، يصر الكثير من القراصنة على أنهم مجرد صيادين اتهموا زوراً. ويقع العبء على سلطات الاعتقال كي تثبت خلاف ذلك.

كتب يوجين كونتوروفيتش يقول في مقال له بعنوان "غوانتانامو في البحر: صعوبة مقاضاة القراصنة والإرهابيين"، نشرته مجلة كاليفورنيا لوو ريفيو، "بالنظر إلى أن القراصنة مدنيون على متن سفن مدنية، لا تستطيع الدوريات البحرية أن تفعل شيئاً يُذكر إلى أن يحاول المشبوهون اعتلاء سفينة أخرى. فالقانون الدولي لا يجرّم الوجود على متن سفينة صيد صومالية، حتى لو كانت قطع معدات الصيد الوحيدة على ظهرها رشاشات أيه كيه 47- وقذائف آر بي جي".

من البحر إلى السجن

العوائق القانونية تجعل من الصعب مقاضاة القراصنة

أعالي البحار

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اعتمدت في عام 1982، المياه الإقليمية لدولة ما بأنها تمتد **12 ميلاً بحرياً من الشاطئ**. ورغم أن الغرض هو حماية السيادة الوطنية، فإن القراصنة سعوا إلى المياه الإقليمية للدول الضعيفة أو الفاشلة وقاموا بعملياتهم وأفلتوا من العقاب.

القوانين ذات الصلة

لم يسمع أحد من قبل عن القرصنة إلى أن برزت من جديد قبالة الساحل الصومالي خلال العقد الماضي. ونتيجة لذلك، كان **لمعظم الدول الأفريقية قوانين عفا عليها الزمن أو غير ملائمة لتجريم القرصنة.** قال الرائد بحري كمال الدين علي، المدير القانوني لبحرية غانا، إن توغو وليبيريا هما الدولتان الوحيدتان في غرب أفريقيا اللتان لديهما قوانين حديثة لمكافحة القرصنة.

متلبسون

ينظر القانون الدولي إلى القراصنة على أنهم مدنيون وليس مقاتلين. معنى ذلك أنه يتعين على السلطات أن تضبطهم متلبسين بصعود السفينة أو احتجازها كي توجه التهم لهم. وقد دعا البعض إلى اعتماد تشريع "مواد الجريمة" في الدول الأفريقية، الذي من شأنه تجريم **حيازة معدات مرتبطة بالقرصنة مثل الرشاشات أيه كيه47-** وكلابات التسلق في بعض الظروف.

الأسوأ من ذلك، أنه إذا استخدمت السلطات قوة مفرطة وهي تعتقل القراصنة، فإن البحريات ذاتها يمكن أن تُتهم بانتهاك القانون الإنساني الدولي. وفي ذروة مشكلة القرصنة الصومالية، ذهبت بريطانيا إلى أبعد من ذلك في حث سفنها على عدم القبض على القراصنة المشبوهين خشية أن يطلبوا اللجوء بمقتضى قانون الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.

ويشكو البعض من أن اتفاقية قانون البحار تجعل في الواقع القبض على القراصنة أكثر صعوبة لأن معاهدة عام 1982 مددت المياه الإقليمية من 3 أميال بحرية قبالة الساحل إلى 12 ميلاً. وهذا يعني أنه حين تكون هناك دولة ضعيفة، مثل حالة الصومال، يستطيع القراصنة الاستفادة من غياب القدرات في المياه الإقليمية. وتم تصحيح هذه المشكلة خلال أزمة القرصنة الصومالية عندما سُمح للبحريات الأجنبية بدخول المياه الصومالية واستخدام "كافة الوسائل اللازمة لقمع القرصنة"، وذلك وفقاً لتفويض من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.

ورغم صعوبة القبض على القراصنة، فإن تقديمهم للمحاكمة لا يقل صعوبة. فالقوات البحرية ليست في العادة مدربة على جمع الأدلة والاحتفاظ بها حتى يمكن أن تُستخدم في المحاكم. ومتى بدأت المحاكمة، يكون من الصعب تحديد سلطات الاعتقال، وأطقم السفن المتعددي الجنسيات وشهود الإثبات. كتب كونتوروفيتش يقول إن الشهود الذين يجب أن يدلوا بأقوالهم كثيراً ما يكونون "مبعثرين حول العالم" في الوقت الذي تبدأ فيه المحاكمة. كذلك من الصعوبة بمكان العثور على خدمات كافية للدفاع عن القراصنة وترجمة أقوالهم.

وبالنظر إلى التكلفة والتعقيد، ليس غريباً أن دول شرق أفريقيا والدول الأوروبية لم تكن حريصة على اعتقال القراصنة أو محاكمتهم. ومثالان إيجابيان على ذلك هما كينيا وسيشل، اللتان حاكمتا عشرات القراصنة الصوماليين بعد أن تلقيتا أموالاً من الأمم المتحدة والدول الأعضاء لإقامة محاكم خاصة.

غير أن بعض فقهاء القانون، يشككون في صحة نقل القراصنة إلى دولة ثالثة مثل كينيا أو سيشل بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وجادلوا بأن القصد من الولاية القضائية العالمية هو أن تنطبق فقط على الدول التي قامت بالاعتقال.

كتب كونتوروفيتش يقول، "إذا لم تكن الدول التي قامت بالاعتقال راغبة في مقاضاة القراصنة، فإن إطلاق سراح المتهمين قد يكون نتيجة ملائمة - وهي ممارسة مشروعة

حفظ الأدلة

عادة ما تكون سلطات الاعتقال **البحري مثل البحريات غير مدربة على حفظ الأدلة في جريمة مثل القرصنة أو** أخذ أقوال الشهود المعنيين متى حررت السفينة المختطفة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يضيع دليل حاسم لإدانة القراصنة في المحكمة.

ولايات قضائية متعددة

كثيراً ما تشمل حالات القرصنة في أعالي البحار قراصنة من دولة واحدة، وضحايا وسفينة مختطفة من دولة ثانية، والسلطات من دولة ثالثة. ويتطلب نقل الأدلة، وتبادل المعلومات، وتسليم المشبوهين **وغير ذلك من المسائل تعاوناً دولياً.**

العثور على محكمة

تتردد الدول، وهو أمر مفهوم، في محاكمة القراصنة بسبب الكلفة وتعقد الحالات. **وقد ساعدت الأمم المتحدة في تمويل محاكم خاصة** للقراصنة في سيشل وكينيا، ولكن المنتقدين شككوا في شرعيتها لأنه في العادة لا ينتمي القراصنة، أو سلطات الاعتقال لأي من تلك الدول.

مركز جديد للقانون البحري

يسعى إلى الجمع بين الدول لمكافحة القرصنة

أسرة أيه دي إف

فيما تتمتع أفريقيا بنمو اقتصادي غير مسبوق، فإنها تبحث عن سبل لحماية وتوسيع هذا الازدهار لسنوات قادمة. وخلال الاحتفال بمرور 50 عاماً على إنشاء الاتحاد الأفريقي، أشار زعماء الاتحاد إلى "الاقتصاد الأزرق" بالقارة، وهو التجارة والصناعة المرتبطين بالبحر، باعتباره أمراً حيوياً لاستمرار ذلك النمو خلال العقود المقبلة.

الرائد بحري كمال الدين علي، المدير القانوني لبحرية غانا ومدير البحوث في كلية القيادة والأركان في غانا. بحرية غانا

قال إيراستوس موينشا، نائب رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، "إن كون أفريقيا جزيرة كبرى، هناك حاجة إلى فهم أفضل لجميع الأنشطة الدائرة في المحيطات والبحار المجاورة لها، والتفكير بجدية في تعظيم الفرص غير المحدودة الموجودة لديها".

إن حماية الاقتصاد الأزرق سوف تتطلب سيادة قوية للقانون، وهذا هو السبب في إنشاء مركز القانون والأمن البحري لأفريقيا عام 2015 وهدفه هو أن يكون مركزاً إقليمياً للتميز يساعد دول خليج غينيا في تحديث قوانينها وسياساتها المتعلقة بالأمن البحري حتى يمكن محاكمة مرتكبي جرائم مثل القرصنة والصيد غير القانوني.

قال الرائد بحري كمال الدين علي، المدير القانوني لبحرية غانا والمدير التنفيذي لمركز القانون والأمن البحري، "إن ما نتطلع إليه هو محاولة تعزيز الاستجابات الفعّالة للتحديات التي تواجهها إدارة المحيطات. نتطلع إلى بناء القدرات، ونتطلع إلى تحليل السياسات، ونتطلع إلى البحوث المتواصلة".

يركز مركز القانون والأمن البحري على مساعدة الدول التي تسعى لتنفيذ استراتيجية أفريقيا البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام 2050، وهي سياسة اعتمدت في عموم القارة عام 2013، وقانون ياوندي لقواعد السلوك، الذي اعتمدته في نفس السنة أكثر من 20 دولة في غرب ووسط أفريقيا.

قال كمال الدين إن مركز القانون والأمن البحري قام بتجميع شبكة عالمية من خبراء الأمن البحري، ورجال الصناعة وغيرهم، من بينهم البروفسور مارتن تسمني من المركز الوطني الاسترالي لموارد وأمن المحيطات، الذي يشغل منصب رئيس المركز، والبروفسور جيمس كراسكا من مركز ستوكتون التابع لكلية الحرب البحرية الأمريكية، الذي يشغل منصب الرئيس المشارك. يقدم المركز دورات لضباط البحرية، والمسؤولين الحكوميين والمدنيين حول حزمة واسعة من القضايا من بينها قانون البحار، والتنظيم البحري وإنفاذ القانون، والشرطة البحرية، وسيادة القانون ومصايد الأسماك المستدامة.

وأضاف كمال الدين، "أن هذه الدورات تساعد في سد الثغرات التي لدينا الآن من حيث القدرة في منطقة خليج غينيا".

عضو في فريق اعتلاء سفن من توغو يبلغ أفراد زورق الدورية التابع له بأحدث المعلومات عن الوضع أثناء وجوده على ظهر السفينة إف جي إس براندينبيرغ المستهدفة التابعة للبحرية الألمانية.

إخصائي راؤول باتشيكو/ الجيش الأمريكي

لتقدير النيابة العامة. كما أن إرساء مزاد المقاضاة على أقل عطاء، وإن كان يمكن الدفاع عنه، يمكن أن يثير مخاوف بشأن الإجراءات القانونية والقضايا ذات الصلة".

خليج غينيا يتعلم الدرس

يشعر الرائد بحري كمال الدين علي، المدير القانوني لبحرية غانا ومدير البحوث في كلية القيادة والأركان الغانية، بالقلق من أن التاريخ قد يعيد نفسه في خليج غينيا. ولا يريد أن يصبح "الاعتقال والإفراج" هو القاعدة في غرب أفريقيا.

أبلغ كمال الدين مجلة أيه دي إف بأن كلاً من دول خليج غينيا في أمس الحاجة إلى اعتماد تشريع لمكافحة القرصنة. وقال إنه في الوقت الراهن، لا توجد سوى ليبيريا وتوغو اللتين لديهما تشريعات حديثة وكافية لمكافحة القرصنة. وأضاف، "أن هذا يعني أنك قد تكون قادراً على اعتقال القراصنة، ولكن في نهاية المطاف لن يمكنك الاحتفاظ بهم لفترة طويلة إلا إذا كنت ستتمكن من توفير التشريع الملائم الذي يمكن مقاضاتهم على أساسه".

وتتمثل أكبر المجالات الأربعة للحاجة فيما يلي:

إطار العمل القانوني: يجب أن يشمل التشريع الشامل الجديد أدوات قانونية لتحديد، والتحقيق مع، ومقاضاة ومعاقبة القرصنة. كما يجب أن يوفر تعاوناً قضائياً بين الدول، يسمح بتسليم القراصنة إلى بلدانهم الأصلية لمحاكمتهم إذا دعت الحاجة، وتبادل المعلومات القضائية بين الدول.

لا يمكن أن يكون حلاً ترميمياً، حسب قول كمال الدين. سيكون من الضروري أن تعتمد جميع دول خليج غينيا تشريعاً لأن من المحتمل أن تمتد التحقيقات، والاعتقالات والمحاكمات إلى المياه الإقليمية وأراضي عدة دول. ورغم أن التشريع سيكون محدداً للنظم القضائية لكل دولة على حدة، فإن قانون ياوندي لقواعد السلوك، الذي وقعته أكثر من 20 دولة عام 2013، يحدد القرصنة البحرية، والسطو في البحر وغيرهما من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وهو يدعو الدول إلى تعزيز قوانينها الوطنية ومواءمتها في جميع أنحاء المنطقة.

قال كمال الدين، "عندما لا يكون لديك ذلك التشريع، يمكن الطعن في قدرتك على مقاضاة القراصنة. وهذا هو الوضع لدينا في خليج غينيا".

مواد الجريمة: قال كمال الدين إنه من الضروري أيضاً على دول خليج غينيا أن يكون لديها تشريع يتضمن "مواد الجريمة" الذي يمكن من خلاله محاكمة القراصنة إذا ضُبطوا بأدوات القرصنة، حتى إذا لم يُقبض عليهم وهم في حالة الصعود إلى السفينة أو بعد اختطافها. وأضاف، "أنه إذا ضُبطت، مثلاً، في زورق سريع محمّل برشاشات أيه كيه - 47 قبالة ساحل غانا أو قبالة ساحل نيجيريا، فإن الافتراض هو أنك على وشك ارتكاب أعمال قرصنة ما لم تستطع أن تثبت خلاف ذلك. وهذه الأنواع من مواد تشريع الجريمة بالغة الأهمية في سياق خليج غينيا".

الحدود المحددة: قال كمال الدين إن العامل الأساسي الذي يحول دون التعاون بين دول خليج غينيا لهزيمة القرصنة يتعلق بالنزاعات على الحدود البحرية. فعندما لا تتفق الدول على أماكن الحدود، فإنها "تميل إلى كبح التعاون". وهو يعتقد أن الوقت قد حان كي تحل الدول هذه النزاعات من أجل مصلحة السلامة العامة الأوسع. قال كمال الدين ، "إن الحقيقة هي أن قضايا الحدود التي لم تُحل سوف تؤثر دائماً على التعاون في مجال الأمن البحري، بما في ذلك تبادل المعلومات، من المستوى الاستراتيجي مروراً بالمستوى العملياتي وانتهاء بالمستوى التكتيكي". وأضاف أنه على سبيل المثال، فإن نزاعاً على الحدود البحرية بين غانا وساحل العاج، يحمل في طياته احتمال أن يحد من تبادل المعلومات بين الدولتين.

المحاكم والتدريب: سيكون تدريب البحارة، والشرطة، والمحامين وغيرهم ضرورياً لضمان القبض على القراصنة ونقلهم بصورة إنسانية، والحفاظ على الأدلة، وتلقى المتهمين محاكمة سريعة وعادلة. دعا العميد بحري أدينيي أدجيمي أوسينوو إلى تعزيز النظام القضائي في غرب أفريقيا ليستوعب قضايا القرصنة المتدفقة. وقال إنه يجب أن يكون جهداً إقليمياً لأن مياه خليج غينيا مشتركة، وأن القراصنة سوف يبحثون عن نقاط الضعف فيها ويستغلونها. كتب أوسينوو يقول في إيجاز أمني لمركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، "إن الجهود المبذولة للتعجيل في تسليم المجرمين وتماثل العقوبات عن الجرائم البحرية عبر ولايات قضائية، من شأنها أن تمنع القراصنة من العثور على معاملة أكثر تساهلاً عبر الحدود الساحلية". كما دعا أوسينوو إلى إنشاء محاكم مخصصة لتناول قضايا القرصنة والسطو البحري، وإلى تدريب إضافي للمدعين الخاصين. ❑

الطريق إلى الأمام

ضابط بالبحرية النيجيرية يحدد الخطوات الرئيسية المطلوبة لوقف القرصنة

عميد بحري أدينيي أديجيمي أوسينوو

عميد بحري أدينبي أديجيمي أوسينوو

خدم العميد بحري أدينبي أديجيمي أوسينوو في البحرية النيجيرية لأكثر من *30* عاماً. و شغل خلال تلك الفترة منصبي رئيس التدريب والعمليات، ومدير التحول للقوات البحرية. كان أيضاً عضواً في هيئة التوجيه بكلية الدفاع الوطني في أبوجا. وفي عام *2011*، حصل على وسام الاستحقاق للخدمة العسكرية من الولايات المتحدة عن فترة السبعة أشهر التي قضاها كنائب قائد محطة الشراكة الأفريقية. كذلك ساعد في تطوير استراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام *2050*، التي تحدد استراتيجية القارة لتأمين مجالها البحري. وقد تم اختصار هذا المقال من إيجاز أمني كُتب لمركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية.

تتطلب مكافحة القرصنة والهجمات المسلحة على الملاحة التجارية في خليج غينيا العمل عبر دورة القرصنة. وهذا يشمل معالجة الأسباب على الشاطئ، ونقاط الضعف في النقل البحري وأسواق عائدات القرصنة. و بنفس القدر، يتطلب وقف مد الهجمات جهوداً صارمة وشاملة تشتمل على إجراءات للوقاية، والردع والتعاون بين الأطراف المعنية المحلية والإقليمية. وفيما يلي بعض المجالات التي يمكن لخبراء الأمن في غرب أفريقيا أن يركزوا عليها جهودهم لتحقيق أقصى قدر من النتائج.

إدارة المجال البحري: يتعلق تحسين الأمن بإدارة المجال البحري أكثر مما يتعلق بالأساطيل البحرية وسفن الدورية. ويجب على دول وسط وغرب أفريقيا أن تحدد ممرات العبور وأماكن المراسي بصورة أكثر وضوحاً من أجل حماية السفن التجارية في مياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة، التي تمتد 200 ميل بحري من ساحل البلاد. وهذا من شأنه أن يكون أقرب إلى ممر العبور الموصي به دولياً الذي أدى وظيفته بصورة جيدة في خليج عدن وتم تكراره باعتباره منطقة إبلاغ طوعية في خليج غينيا. وتتطلب مثل هذه الترتيبات مزيجاً من التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يتيسر عن طريق مركز التنسيق البحري بين الأقاليم في ياوندي، بالكاميرون.

بالنظر إلى نجاح منطقة المراسي المؤمّنة في ميناء لاغوس، وهي شراكة أمنية بين القطاعين العام والخاص توفر حماية على مدار الساعة للسفن الراغبة في الرسو بسلام بالقرب من قناة ميناء لاغوس، ينبغي وضع مفاهيم مماثلة حول ممرات الاقتراب من جميع الموانئ في المنطقة، بما في ذلك عمليات إنفاذ القوانين وتوقيع الجزاءات على السفن المخالفة. ومن شأن مثل هذه الإجراءات تحسين سلامة السفن وتبسيط طلبات الدورية والمراقبة من السلطات البحرية.

ولتعزيز إدارة المجال البحري الإقليمي، هناك حاجة للإسراع بتشغيل مركز التنسيق البحري بين الأقاليم ومراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات، بما في ذلك المنطقة البحرية إي، المؤلفة من بنين، والنيجر، ونيجيريا وتوغو (أنظر الخريطة صفحة 13). فهذا سوف يسهّل تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، والأطراف المعنية في التجارة البحرية والشركاء الدوليين. ويمكن، على وجه الخصوص، أن يؤدي إنشاء مراكز عمليات بحرية وطنية إلى حل بعض الصعوبات في التعاون الداخلي بين البحريات وسلطات الموانئ وسلطة مراقبة الأعلام التابعة لدول.

تنسيق عمليات إنفاذ القانون: يؤكد العدد المحدود للمحاكمات المتعلقة بالقرصنة الحاجة إلى تنسيق أكبر للجهود القانونية في

تضم لاغوس، بنيجيريا، واحداً من أكثر الموانئ ازدحاماً في أفريقيا.
آيستوك

المنطقة كما جاء في مذكرة التفاهم بين دول المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وللقيام بذلك، يجب إجراء مراجعة مستفيضة لإطار العمل القانوني لكل دولة لتمكين كل منها من محاكمة القراصنة على نحو فعّال. ومن شأن بذل جهود للإسراع بتسليم المجرمين وتوافق العقوبات عن الجرائم التي تُرتكب في البحر عبر عدة ولايات قضائية، أن يمنع القراصنة من العثور على معاملة أكثر تساهلاً عبر الحدود الساحلية.

ينبغي تدريب أعضاء الجهاز القضائي على التنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون البحرية للتعجيل بجمع الأدلة وتوحيدها والمحافظة عليها من أجل تسهيل إجراء محاكمات فعّالة وعادلة. وقد يساعد إنشاء محاكم مخصصة للفصل في قضايا القرصنة والسطو البحري في التقليل من هذه التأخيرات.

التعاون بين البحريات: إن قيام لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتفويض بإنشاء منتدى دائم لقادة البحريات الإقليمية، يمكن أن يوفر تآزراً تمس له الحاجة للتنسيق. لقد تم ذلك في المنطقة البحرية إي ويتعين تكراره بين المناطق الأخرى الخاضعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتنهض إدارة الشؤون السياسية، والسلام والأمن التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالمسؤولية في هذا الصدد لتشجيع تفعيل التنسيق بين المناطق لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك التفاهمات المشتركة والملاحقات القضائية للجرائم عبر الحدود والتي تتجاوز الحدود الوطنية.

متطلبات الإمكانيات: سوف تدعو الحاجة إلى آلية متعددة الطبقات للردع تتميز بدوريات جوية بحرية، ودوريات لسفن الدورية قبالة الساحل، وقوارب دفاعية باتجاه البحر، وأجهزة مراقبة جوية وبالأقمار الصناعية، لمراقبة وتأمين خليج غينيا. ويجب تخصيص تغطية رادارية ودوريات نصف قطرها 100 ميل بحري لكل سفينة دورية.

ومن بين جميع السفن في عرض البحر، يجب أن تكون إحداها احتياطية بينما تقوم أخرى بأعمال صيانة روتينية. وبناء على هذه الافتراضات وساحل غرب أفريقيا الذي يمتد 3000 ميل بحري تقريباً، فإن الحد الأدنى لمتطلبات سفن الدورية البحرية للقيام بعمليات ردع واستجابة فعّالة يصل إلى 90 سفينة. وبالمقارنة مع المخزون الحالي وهو 32 سفينة دورية بحرية/ وما يعادلها من إمكانيات (فرقاطات، وطرادات وزوارق دورية كبيرة)، يجب على الحكومات أن تعتبر عجز الـ 58 سفينة دورية بحرية دليلاً عملياً بالنسبة لجهود التمويل في المستقبل. وفي المياه الهادئة نسبياً والمفتوحة في المنطقة، ستكون سفن الدورية البحرية أقل من 1000 طن التي تحمل حداً أدنى من الأسلحة، كافية. وسوف تمكّن متطلبات القوارب الدفاعية باتجاه البحر من تأسيس وجود فعّال في ممرات الاقتراب من جميع الموانئ بتجهيز مماثل وهو توفير قاربين دفاعيين إضافيين باتجاه البحر لكل سفينة عاملة. وينبغي على الدول التي لها سواحل طويلة أو لديها بقع قرصنة ساخنة أن تنظر في اقتناء طائرات مروحية وطائرات ذات أجنحة ثابتة للدوريات البحرية. وهذه التوقعات، رغم أنها طموحة، توفر دليلاً تخطيطياً للحكومات،

والبحريات، والشركاء الأجانب والمستثمرين.

تحديد ملامح شبكات القرصنة: يتطلب كسر الدورة التسلسلية للهجمات على الملاحة البحرية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، قدرات قوية لتحديد ملامح الجريمة البحرية وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية في المنطقة. وتشتمل مثل هذه القدرات على مراقبة السفن العابرة، وأطقمها، ومالكيها بغرض تحديد هوية السفن والأفراد المشبوهين، بما في ذلك رصدهم في المجتمعات الساحلية. وينبغي وضع قائمة بالسفن المشبوهة والأفراد المتواطئين، وتحديثها وتبادلها.

وسوف تزيد حملة دولية لإغلاق الأسواق والمراكز المالية للنفط المسروق وعائداته من تكلفة السرقة من خليج غينيا. وهذا سيتطلب مزيداً من الجهود المتضافرة بين دول وسط وغرب أفريقيا وشركائها العالميين من أجل تحديد ومعاقبة الشبكات الإجرامية الضالعة في غسل عائدات القرصنة والجرائم ذات الصلة. وسيكون من المفيد جداً معاقبة مالكي السفن والمنظمات المعروف أنها مستفيدة من عائدات الهجمات وسرقة النفط، ومع ذلك لا تزال هناك فجوة واسعة في التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي، وآسيا وأفريقيا.

تعاون الشركاء: تدعو الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الشركاء الدوليين والحكومات الأفريقية في المياه الدولية حول خليج غينيا. وتوفر عمليات أتالانتا، ودرع المحيط، وقوة المهام المشتركة 151/150 في خليج عدن والمحيط الهندي، قالباً قابلاً للتكيف. وستكون هناك أيضاً قيمة في أن تعزز الولايات المتحدة، والشركاء الأوروبيون والأسيويون القدرات البحرية وخفر السواحل في المنطقة من خلال التعاون الفعّال.

التنمية الاقتصادية المستهدفة على الساحل: يؤكد الوضع في دلتا النيجر والفقر المستشري في المنطقة الحاجة إلى تنمية أكثر تجانساً للبنية التحتية، وتوظيف الشباب وحماية البيئة الساحلية. وبالنظر إلى أن المياه قبالة دلتا النيجر تشهد أكثر من نصف هجمات القراصنة المسجلة في السنوات الأخيرة، فإن الحاجة تدعو إلى تحسين الفرص الاقتصادية للمجتمعات الساحلية هناك. وبالمثل، بالنظر إلى الآثار الاقتصادية- الاجتماعية للصيد غير المشروع، والتلوث والتدهور البيئي، يجب على الدول والحكومات المحلية عبر المنطقة أن تركّز على مسائل السياسة العامة البحرية ذات الصلة والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على سكان المناطق الساحلية. وهذا يشمل تطبيق القوانين التي تحكم حركة الملاحة للشركات الأجنبية داخل الدول، والتطبيق السليم لقوانين البيئة، والتوسع في بناء السفن، وصيد الأسماك، والصناعات الأخرى التي لا تزال تعاني قصوراً كبيراً في الإنتاج. ومن شأن هذه التحسينات أن تقلل الحوافز التي تدفع الشباب إلى القرصنة وتخلق مصالح مشتركة بين المجتمعات، والدولة والقطاع الخاص في اقتصاد بحري آمن ونابض بالحياة.

الخلاصة

فيما تعتمد الدول في خليج غينيا باطراد على البحار لتحقيق الازدهار الاقتصادي، فإن الهجمات العنيفة المتطورة على الملاحة البحرية بأبعادها التي تتجاوز الحدود الوطنية، تستدعي علاجات متعددة الأطراف. وقد بدأت بعض هذه العلاجات بالفعل، بما في ذلك المنطقة البحرية إي ومركز التنسيق البحري بين الأقاليم. كما يجب على الحكومات أن تقتلع محرضات القرصنة من جذورها فضلاً عن التوسع في الموارد والمصالح المشتركة في مجال بحري آمن. ولن تكتسب أي من هذه التوصيات ما يكفي من قوة كي تصبح مكتفية ذاتياً إلى أن تثار مسألة مناقشة الأمن البحري في خليج غينيا من المستوى العملياتي إلى المستوى الوزاري، حيث توجد قيود الميزانية. وحتى تكون هناك إرادة سياسية في كل من دول وسط وغرب أفريقيا لحماية مياه المنطقة، سيظل خليج غينيا بيئة أمنية صعبة. ❑

'وكاليوود' تنطلق في أوغندا

وكالة الأنباء الفرنسية

أصبح فيلم تكلف إنتاجه في أوغندا 200 دولار ذائع الصيت على الإنترنت، فيما تمت مشاهدة إعلانه أكثر من 2 مليون مرة.

بعنوان من قتل الكابتن أليكس، وأخرجه وأنتجه إسحق نابوانا عام 2010. أنتج نابوانا نحو 50 فيلماً. وفي نيسان/ إبريل 2015، صوّر عملية كاكونغوليرو ("الأوغنديون المعرضون للتضحية")، وهو من أفلام الإثارة. جرى تصويره في ساحة خردة في واكاليغا، أحد أحياء العاصمة الأوغندية كمبالا، صارت تُعرف الآن باسم "وكاليوود".

تباهى نابوانا بصناعة السينما غير الرسمية في أوغندا، مصراً على أن الأستديوهات في نيجيريا، والهند والولايات المتحدة سوف تصرف أموالاً طائلة لمنافسته، "إنها ستكون بحجم نوليوود، أو بوليوود بل وهوليوود - ليس هناك سبب لعدم حدوث ذلك. نحن نعتقد أن القائمين على هوليوود سوف يأتون إلينا".

لقد مضى نحو عقد من الزمان منذ أن أنشأ نابوانا، 42 سنة، شركة رامون للإنتاج السينمائي، وهي أول شركة أوغندية لأفلام الإثارة، محققاً حلم طفولته بإخراج الأفلام. وهو لا يزال اليوم يبني. قال نابوانا، "نحن في حاجة إلى كاميرات وبرمجيات جيدة. والتحدي الأكبر هو المال".

قال المنتج- المروج ألان هوفمانيس إن العقبة الرئيسية هي أن صناعة السينما في أوغندا تتعرض "للقرصنة على نطاق واسع".

وأضاف، "أن بيع الأفلام أصبح أكثر صعوبة، فيما تباع الأفلام الأمريكية المسروقة بما يساوي أقل من 500 شيلينغ". أي ما يعادل أقل من 20 سنتاً.

وبعد صنع الأفلام، يقوم موظفو الإنتاج والممثلون، الذين عادة ما يستخدمون ملابسهم الخاصة ويقومون بالمكياج لأنفسهم، ببيع الأفلام من باب لباب بأنحاء أوغندا مقابل دولار واحد لنسخة الفيلم.

أبطال وطاقم فيلم من "وكاليوود" يصورون مشهداً في أحد أفلامهم المرتقبة في كمبالا، بأوغندا، في 4 آذار/ مارس 2015.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

SAFE KENYA

فيلم كيني يعالج القضايا الاجتماعية

أسرة أيه دي إف

أنتجت مؤسسة فنون خيرية، مقرها في كينيا، فيلمها الثالث حول حياة وعلاقات الناس من مختلف مناحي الحياة في مومباسا. وهدفها تسليط الضوء على ما يدفع الشباب للتحول نحو التطرف.

فيلم واتاتو هو إنتاج شركة لرعاية الفنون بهدف التعليم في كينيا، التي أنتجت أيضاً الأفلام المشهورة ندوتو زا الإبيدي، حول وباء الإيدز، وني سيسي، حول العنف العرقي. وآخر فيلم تم تصويره وانتاجه بالكامل في مومباسا، ثاني أكبر مدن كينيا.

اسم الفيلم هو باللغة السواحيلية ويعني "ثلاثة" ويركز على حياة ثلاثة رجال. أحدهم رجل مسلم متزوج. ابن أخيه الشاب، هو الرجل الثاني، حاصل على شهادة لكن لا يمكنه العثور على وظيفة وأصبح متطرفاً من الغضب وخيبة الأمل والملل. الرجل الثالث هو صديق غادر مومباسا ولكنه عاد ليصبح ضابط شرطة بالمجتمع المحلي. وابن شقيق الرجل الأول يعتبره دخيلاً وينفر منه لذلك. الموضوع الرئيسي للفيلم هو تطرف الشباب العاطلين عن العمل في كينيا. وأحد الجوانب غير العادية للفيلم هو كيف ينتهي: يضم الجزء الأخير مشاهد من على مسرح التمثيل الأصلي لنص الفيلم وردود فعل الجماهير.

كانت بدايات شركة الإنتاج في سبعينيات القرن العشرين مع مسرح جامعة نيروبي المتنقل الحر. شركة الإنتاج لرعاية الفنون بهدف التعليم هي الآن في عامها الرابع عشر، تستخدم الفنون المسرحية لمعالجة مشاكل المجتمع الكيني والحاجة إلى التغيير. وسيعرض فيلم واتاتو لأول مرة في مومباسا في حزيران/ يونيه 2015.

فيلم موريتاني يفوز بتكريم دولي

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

حصل فيلم يحمل رسالة قوية مناهضة للتطرف على تكريم دولي. فقد تم ترشيح فيلم تمبكتو لجائزة الأوسكار الأمريكية، وفاز بالجائزة الكبرى في حفل توزيع جوائز سيزار بفرنسا.

يحكى الفيلم قصة شمال مالي وهي تحت سيطرة الجهاديين. والبلدة القديمة ذات البيوت المتنقلة التي اتخذها الفيلم عنواناً له، والتي كثيراً ما تكون، مرادفة لعزلة أخروية، استولى عليها المتمردون المسلحون الذين احتلوا رقعة من الأرض عبر الدولة الواقعة في غرب أفريقيا لمعظم عام 2012.

يصوّر الفيلم مقاومة أهل البلدة ونضالهم في سبيل استعادة طريقتهم في الحياة في ظل النظام الوحشي، المتزمت للمتمردين. وهو يبين كيف تُجبر النساء على تغطية وجوههن من قبل أسيادهن الجدد من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين، الذين حرّموا الموسيقى وكرة القدم وعاقبوا المخالفين بالجلد وبتر الأطراف.

هدم المتطرفون أضرحة الأولياء المسلمين، معتبرينها بغضب "وثنية"، ودمروا المخطوطات الثمينة المحفوظة في المدينة.

انتهى الأمر بتصوير معظم الفيلم الذي كان مخططاً في الأصل أن يُصوّر في مالي- وهو الفيلم الأفريقي المرشح الوحيد للأوسكار كأفضل فيلم أجنبي - تحت حماية الجيش في موريتانيا، مسقط رأس المخرج عبد الرحمن سيساكو، ولم تُلتقط سوى مشاهد قليلة في تمبكتو نفسها.

قال سيساكو، "بعد شهر من التصوير في تمبكتو، التي كانت قد تحررت بالفعل، وقع تفجير انتحاري خارج الحامية. فقلت لنفسي إنه من السذاجة إحضار فريق أجنبي من الفرنسيين والبلجيكيين إلي هناك. كنا سنصبح أهداف سهلة".

كان الفيلم الذي تميز بتصوير سينمائي غير زاعق، والذي أنتج بمشاركة فرنسية، أول فيلم موريتاني يُرشح لجائزة الأوسكار كأفضل فيلم أجنبي. كان من بين خمسة أفلام مرشحة في هذه الفئة، التي فاز فيها الفيلم البولندي إيدا في شباط/ فبراير 2015. وفي نفس الشهر فاز تمبكتو بجائزة أفضل فيلم فرنسي في مهرجان سيزار.

المخرج عبد الرحمن سيساكو، وسط، يركع بالقرب من الجوائز التي حصل عليها عن فيلم تمبكتو في مهرجان سيزار السينمائي الأربعين في باريس في 20 شباط/ فبراير 2015. رويترز

ويكيبيديا كومونز

اليابان تساعد تنزانيا في تطهير الطرق

ذي سيتيزن، تنزانيا

هناك بصيص أمل على الأقل بالنسبة للسائقين في دار السلام: تبرعت الحكومة اليابانية بـ 13 مليون دولار في محاولة لتخفيف الاختناقات المرورية بالمدينة. سوف تُنفق الأموال لبناء جسور في تقاطعات الطرق الرئيسية.

قال وزير الأشغال الدكتور جون ماغوفولي إن المدينة تبحث عن مهندس للمشروع. وأضاف، "أننا نتوقع أن يكون لدينا مهندس من بين المتقدمين بحلول منتصف حزيران/ يونيو. فهدفنا الرئيسي هو القضاء على الاكتظاظ المروري في المدينة".

في ميزانية عام 2014-2015، سوف تنفق وزارة الأشغال 14 مليون دولار لإنهاء الاختناقات المرورية في دار السلام. وأبلغ الوزير البرلمان عام 2014 بأنه سيجري تعبيد 109 كيلومترات على الأقل من الطرق في المدينة. وقال إن المشروع سوف يغطي جميع الطرق الفرعية التي تمكّن السكان من الوصول إلى وجهاتهم بدون استخدام الطرق الرئيسية.

سيتم إنفاق 33,8 مليون دولار أخرى على مشروع الطرق التبادلية في أوبونغو، الحي الواقع غربي دار السلام.

وجدت دراسة وضعها جورنال الإدارة والاستدامة عام 2013، وهي مطبوعة كندية، أن الاختناقات المرورية في دار السلام أسفرت عن خسارة اقتصادية بلغت 207,5 مليون دولار سنوياً. ومن بين الذين تأثروا بذلك أصحاب الحافلات الذين يجب أن يدفعوا أكثر لشراء الوقود وأصحاب الأعمال الذين يخسرون إنتاجية الموظفين بسبب طول المدة التي يقضونها في المواصلات.

المغرب يتعهد بدعم دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الإرهاب

أسرة أيه دي إف

وافقت المغرب على توفير دعم عسكري، وعملياتي واستخباراتي لدولة الإمارات العربية المتحدة لمساعدتها في مكافحة الإرهاب.

وجاء الإعلان خلال زيارة قام بها ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في آذار/ مارس 2015. وكان هذا واحداً من بين 21 اتفاقاً ثنائياً يتم توقيعها أثناء الزيارة، حسب ما ذكرته وكالة الأنباء الفرنسية.

قال وزير الشؤون الخارجية المغربي في بيان، "إن هذا الإجراء، وهو جزء من تقليد شراكة ناجحة وتضامن قوي بين البلدين الشقيقين، يعزز تعاوناً عسكرياً وأمنياً تاريخياً ومتعدد الأوجه مع دول الخليج".

وخلال زيارته للمغرب التي استمرت يومين، شارك الأمير الإماراتي في احتفالات بافتتاح مستشفى ومحطة لتحلية المياه. وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أنه في عام 2011، دعا مجلس التعاون الخليجي الذي يتكون من ست دول، والإمارات جزء منه، المغرب والأردن لتصبحا عضوين في المجلس. ورغم أن ذلك لم يتحقق، أنشأ مجلس التعاون الخليجي صندوقاً بـ 5 مليارات دولار باسم البلدين.

قالت الإمارات، التي أسهمت بـ 1,25 مليار دولار في الصندوق إنها أصبحت المستثمر الرئيسي في سوق الأوراق المالية بالدار البيضاء وأن استثماراتها الإجمالية في البلاد بلغت 1,3 مليار دولار، طبقاً لوكالة الأنباء الفرنسية.

شددت المغرب على أن هناك تاريخاً طويلاً من التعاون بين الدولتين. وقالت الوزارة في بيان، "إن مئات من الجنود المغاربة انتشروا على مدى عدة عقود في أراضي الإمارات كجزء من مساهمتها في التدريب والأمن بإمارة أبو ظبي".

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

العاهل المغربي محمد السادس، يمين، يقف إلى جوار الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، أثناء حفل استقبال لزوار الإمارات العربية المتحدة في القصر الملكي بالدار البيضاء، في 17 آذار/ مارس 2015.

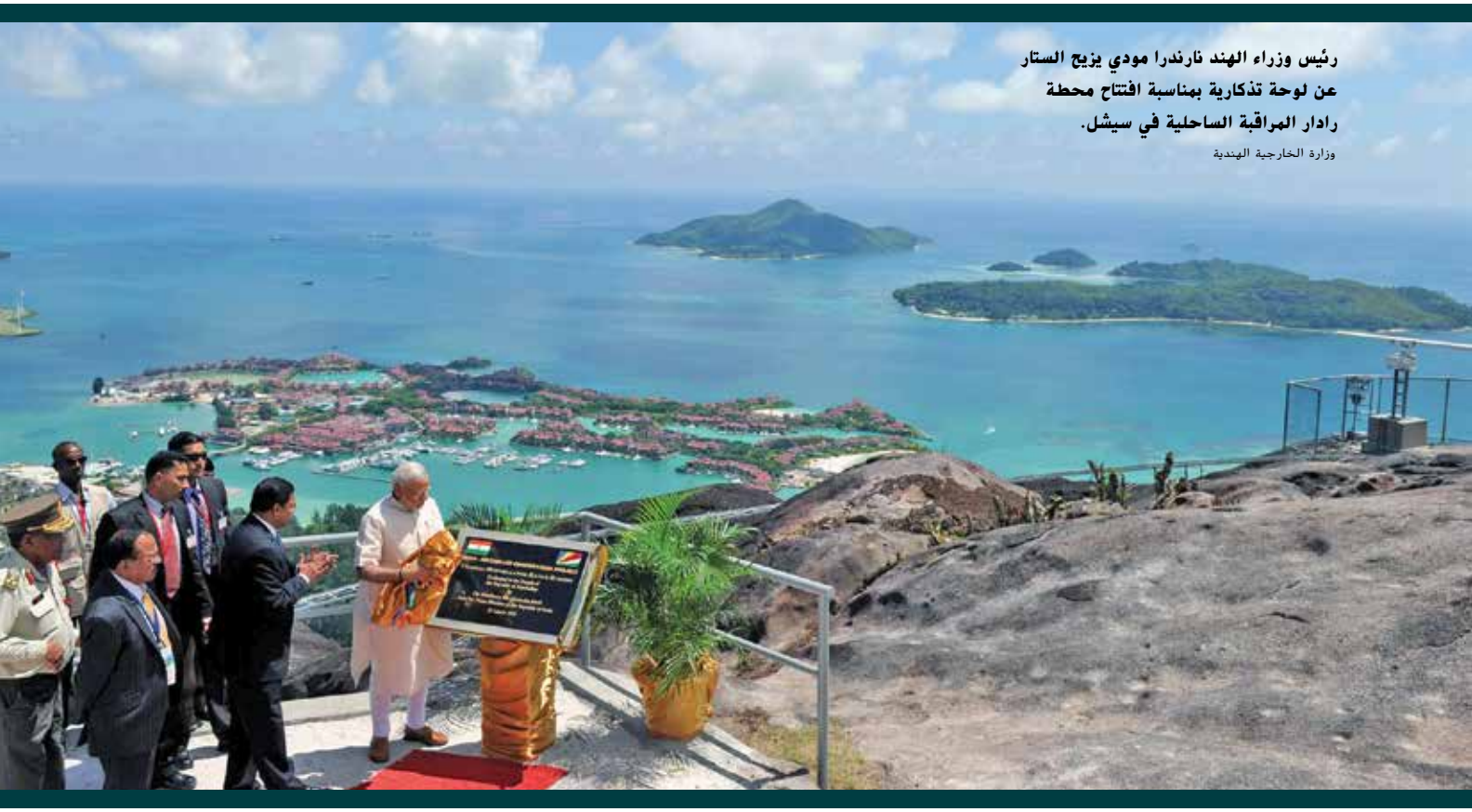

رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي يزيح الستار عن لوحة تذكارية بمناسبة افتتاح محطة رادار المراقبة الساحلية في سيشل.

وزارة الخارجية الهندية

سيشل، والهند تتضافران في قضايا المحيط

وكالة أنباء سيشل

عندما زار رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي سيشل في آذار/ مارس 2015، أكدت الدولتان شراكة بينهما فيما يتعلق بالأمن البحري وإنشاء "اقتصاد أزرق" يمكن استغلال المحيط فيه في دفع عجلة النمو. وقّع مودي ورئيس سيشل جيمس ميشيل أربعة اتفاقات ثنائية، وأعلنا عن التبرع لسيشل بطائرة استطلاع، وإطلاق نظام جديد للرادار.

قام مودي في احتفال بمنطقة ماهي الجبلية، رسمياً بتشغيل رادار المراقبة البحري، الذي وصفه بأنه رمز للتعاون بين البلدين. وقد ربطت وسائل الإعلام الهندية بين مشروع رادار المراقبة الساحلية ونظام مراقبة إقليمي واسع النطاق يجري تركيبه في عدد من جزر المحيط الهندي. وذكر رئيس الوزراء في كلمته أنه يأمل في أن تصبح سيشل قريباً "شريكاً كاملاً" في التعاون الأمني البحري القائم بين الهند، وجزر المالديف وسري لانكا.

كما أعلن مودي عن التبرع المرتقب بطائرة استطلاع دورنيير ثانية لخفر سواحل سيشل لتعزيز الأمن البحري. وكانت الهند قد أعطت سيشل طائرة دورنيير دو 228 عام 2013.

قال مودي، "إن شراكتنا الأمنية قوية. فقد مكنتنا من الوفاء بمسؤولياتنا المشتركة لتعزيز الأمن البحري في المنطقة. ويشرّف الهند أن تكون شريكاً لسيشل في تطوير قدراتها الأمنية".

كذلك ناقش الزعيمان التعاون في الاقتصاد الأزرق، واستخدام الموارد في المحيط الهندي، وأعلنا تشكيل مجموعة عمل مشتركة للنظر في سبل التعاون في استخدام الموارد البحرية بشكل مستدام. وأعلنا أنه سيكون بوسع مواطني سيشل الحصول على تأشيرات ثلاثة شهور لدى الوصول إلى الهند ووقعت الدولتان مذكرات تفاهم حول قضايا من بينها الطاقة المتجددة والمساحة البحرية.

وقال ميشيل، "هذا هو المجال الذي يحمل وعداً كبيراً لبلدينا. فالاقتصاد الأزرق يتعلق كله بملكية الدول الإقليمية للموارد في محيطاتنا حول جزرنا وسواحلنا".

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدشن مركزاً للبحرية

أسرة أيه دي إف

افتتحت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مركزاً جديداً متعدد الجنسيات للتنسيق البحري يهدف إلى رصد ومنع النشاط غير المشروع في البحر.

وذكر معهد الدراسات الأمنية أن البرنامج المعروف باسم المنطقة إي التجريبية سوف يتولى تنسيق النشاطات المشتركة بين بنين، والنيجر، ونيجيريا وتوغو. وسيكون مقره في كوتونو، بنين، وسيشمل التعاون المشترك دوريات، وتبادلاً للمعلومات، وتدريبات وتمارين. والمركز جزء من الاستراتيجية البحرية المتكاملة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسوف يرفع تقاريره إلى مركز تنسيق الأمن البحري الإقليمي لغرب أفريقيا.

تم بالفعل إنشاء مناطق أخرى دون الإقليمية، من بينها المنطقة إف، المؤلفة من بوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، وغينيا، وليبيريا وسيراليون؛ والمنطقة جي، المؤلفة من الرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا بيساو، ومالي والسنغال، حسب ما ذكره معهد الدراسات الأمنية. ورغم إنشاء المناطق، لم يتم بعد اختيار البلدان المضيفة لمراكز التنسيق.

كتب بارثليمي بليدي، كبير الباحثين في مكتب معهد الدراسات الأمنية في داكار، بالسنغال، يقول، "إنه على الرغم من أن القرصنة، والسطو المسلح، والصيد غير المشروع، وسرقة النفط وغيرها من التهديدات في البحر لا تزال بعيدة عن القضاء عليها، فإن هذه الأعمال تشير إلى أن المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ودولها الأعضاء جادة في تأمين مجالاتها البحرية بطريقة تعاونية. أما وقد قلت ذلك، فإن مزيداً من العمل ينتظر لجنة المجموعة. ويجب أن تركز الآن على وضع اللمسات الأخيرة للبنية الأمنية البحرية".

أفراد فريق اعتلاء سفن من البحرية النيجيرية يحافظون على الأمن خلال سيناريو محاكاة عملية اختطاف على ظهر سفينة البحرية الألمانية المستهدفة إف جي إس براندنبيرغ.

إخصائي بول باتشيكو/ الجيش الأمريكي

طائرات بدون طيار لحماية وحيد القرن في متنزه كروغر الوطني

DEFENCEWEB

تقوم طائرات بدون طيار بمئات المهام الجوية فوق متنزه كروغر الوطني في جنوب أفريقيا كجزء من مشروع يستمر سنة كاملة لقياس فعاليتها في مكافحة الصيد غير المشروع لوحيد القرن.

كانت النتائج إيجابية حتى الآن. وقال كوسيني دلاميني، رئيس مجلس إدارة المتنزهات الوطنية في جنوب أفريقيا، "إنه بحلول نهاية المشروع، سيكون لدينا الكثير من المعلومات عن استخدام التكنولوجيا المتوفرة في عمليات مكافحة الصيد غير المشروع وسنكون قادرين على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن ما هو أفضل لبيئتنا".

تطلق شركة يو أيه في آند درون سوليوشن (يو دي إس)، بجنوب أفريقيا طائرات بدون طيار. وبعد انتهاء سنة التقييم، سوف تقرر المتنزهات الوطنية في جنوب أفريقيا ما إذا كانت ستستخدمها بشكل دائم. وقالت شركة يو دي إس، إنها تستخدم نحو 10 طائرات بدون طيار، من بينها طائرات دورية تعمل بالبطاريات والبنزين. بعضها بأجنحة ثابتة، والبعض الآخر متعدد المراوح. يتم تجميع الطائرات بدون طيار محلياً فيما يتم تصميم وبناء مكوناتها في جنوب أفريقيا.

شركة يو دي إس

فني من شركة يو أيه في آند درون سوليوشن للطائرات بدون طيار يتحكم في طائرة بدون طيار من متطورة. يجري استخدام التكنولوجيا لوقف وردع الصيادين غير الشرعيين في متنزه كروغر الوطني بجنوب أفريقيا.

البحرية النيجيرية تضيف أربع سفن

DEFENCEWEB

دشّنت البحرية النيجيرية أربع سفن حربية في الخدمة في شباط/ فبراير 2015، فيما سيجري تدشين سفينتين أخريين قبل نهاية السنة. وتم تسليم السفن إلى قادتها في احتفال أقيم في حوض بناء السفن بجزيرة فكتوريا في لاغوس. وطبقاً لوكالة الأنباء النيجيرية فهذه السفن هي إن إن إس سينشري، و إن إن إس بروسبيرتي و إن إن إس أوكبابانا، و إن إن إس ساغباما.

وقالت البحرية النيجيرية إنها المرة الأولى في تاريخها التي يتم فيها تدشين أربع سفن دفعة واحدة. وقالت البحرية في بيان، "إن هذا دليل على المساعي التي تبذلها الحكومة الاتحادية لإعداد البحرية النيجيرية لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة".

والسفينة إن إن إس أوكبابانا هي سفينة خفر السواحل الأمريكي السابقة غالاتين وسوف تُستخدم في القيام بدوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لنيجيريا. وقد وصلت السفينة إلى نيجيريا في 2 كانون الثاني/ يناير 2015، لتنضم إلى سفينة بحرية أخرى من طراز هاملتون، هي السفينة إن إن إس ثاندر .

والسفينة إن إن إس سينشري هي سفينة دورية جديدة من طراز بي18- إن قامت ببنائها شركة بناء السفن الصينية الدولية. وقد وصلت إلى نيجيريا في 6 شباط/ فبراير وسوف تُستخدم في المراقبة البحرية، والقيام بدوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لنيجيريا، وحماية الموارد والبنية التحتية قبالة الساحل، وذلك وفقاً لنائب الأميرال عثمان جبرين، قائد الأركان البحرية النيجيرية. قال، "إن السفينة سينشري سوف توفر أيضاً المساعدات للسلطة المدنية لدى استدعائها في فترات مثل الاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية".

والسفينة إن إن إس ساغباما هي سفينة دورية يبلغ طولها 38 متراً. والسفينة إن إن إس بروسبيرتي هي سفينة الدوريات البحرية الايرلندية السابقة إل إي إمر، التي خرجت من الخدمة في أيلول/ سبتمبر 2013 وبيعت لاحقاً لنيجيريا.

قال الرئيس النيجيري آنذاك غودلاك جوناثان خلال الاحتفال، "إن اعتماد اقتصاد البلاد الكبير على الموارد البحرية، فضلاً عن الإمكانات الهائلة للقطاع البحري للإسهام في أمننا الغذائي وتوليد فرص العمل، يجعل توفير الأمن البحري الفعال أمراً حتمياً للغاية".

ليروي بيرلي/ صحيفة بوست أند كوريير

تم نقل سفينة خفر السواحل الأمريكي السابقة غالاتين إلى البحرية النيجيرية خلال احتفال في تشارلستون، بساوث كارولينا، بالولايات المتحدة. أعيد تسمية السفينة بإن إن إس أوكبابانا وتم تدشينها في احتفال في نيجيريا.

ستقوم شركة يو دي إس في المستقبل أيضاً بإطلاق مروحيات يصل مداها إلى 50 كيلومتراً وتبلغ قدرتها على التحمل 2,5 إلى 4 ساعات. والمروحيات بدون طيار أكثر تنوعاً من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة لأن باستطاعتها الاقلاع والهبوط عمودياً في الغابات الكثيفة، ولكنها تثير ضجيجاً أكبر من الطائرة ذات الأجنحة الثابتة.

قالت شركة يو دي إس إن الطائرة المفضلة هي طائرة كهربائية بدون طيار ذات أجنحة ثابتة تبلغ قدرتها على التحمل 2,5 ساعة ويبلغ مداها 30 كيلومتراً. وتُطلق معظمها أثناء الليل وتحمل كاميرات تعمل بالأشعة تحت الحمراء. والهدف هو أن تحلق على ارتفاع منخفض وببطء لتعثر على الصيادين الجائرين على الأرض.

إن الهدف من استخدام طائرات بدون طيار لمكافحة الصيد غير المشروع ذو شقين: القبض على الصيادين ومنعهم من الصيد الجائر. وقالت شركة يو دي إس إنها تأمل في جعل تكنولوجيا الطائرات بدون طيار صديقة للمستخدم وبأسعار معقولة حتى يمكن نشرها في جميع أنحاء أفريقيا لحماية حياة البرية في المناطق الساخنة بالمحميات.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

كرة السلة الليلية

تعود إلى مقديشو

صوت أمريكا

لأول مرة منذ عقود، يقيم شباب لاعبي كرة السلة في العاصمة الصومالية مقديشو، مباريات في الليل بفضل تحسن الأمن.

فلسنوات عديدة، حرم أمراء الحرب والجماعات الإرهابية الشباب الصومالي من القدرة على ممارسة الرياضة. وفي استاد ويش في مقديشو، ملأ المشجعون المتحمسون ملعب كرة السلة في العاصمة في نيسان/ أبريل 2015 لمشاهدة المباراة الليلية- وهى الأولى من نوعها منذ عشرين عاماً.

وقبل الدخول قام الحراس بتفتيش جميع المشجعين لضمان سلامة كل من الحضور، واللاعبين والمسؤولين في المباراة.

ومعظم هؤلاء الشباب الصوماليين، الذين وُلدوا بعد انهيار الحكومة قبل عقدين من الزمان، لم يحضروا أي مباراة ليلية من قبل. وهذا أمر قال الاتحاد الصومالي لكرة السلة إنه يتغير الآن بعد المكاسب التي حققتها قوات الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية ضد ميليشيا جماعة الشباب.

قال هوا شيخ أحمد من الاتحاد الصومالي لكرة السلة، "إن تحديات كثيرة تواجه البلاد، ولكن الأمن يتحسن مقارنة بالسنوات السابقة. الأمور تتغير وهذا هو السبب في أننا نظّمنا لإقامة مباريات في الليل".

يقول عبد الناصر نور جدي، وهو مصور صحفي يلعب أيضاً كرة السلة لفريق محلي في مقديشو، إن الألعاب الرياضية هي أفضل وسيلة لتوحيد الشعب، وسوف تدفع المباريات الليلية مزيداً من الناس لحضور الألعاب بعد نوبات عملهم.

وأضاف، "أنا سعيد أننا نلعب بالليل. فهذا يعزز الأمن ويشجعه. فالشباب، وأنا منهم، يأتون إلى هنا كل مساء لمشاهدة الفرق وهي تتنافس مع بعضها البعض بدلاً من تضييع الوقت في أشياء تافهة أخرى. عندما أحضر إلى هنا لمشاهدة المباريات، أشعر بالراحة والسعادة لأنني لم أضيّع وقتي في أشياء أخرى".

إن كرة السلة هي أكثر الألعاب الرياضية شعبية بين طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في العاصمة. ورغم أنه يوجد ملعب كرة سلة في كل حي من الأحياء الـ 16 في مقديشو، فإن معظمها متداعية.

قال مصطفي عبد العزيز محمد وهو مسؤول في الاتحاد الصومالي لكرة السلة، إن الاتحاد يعمل على تغيير هذا، وسوف تجذب المباريات الليلية مزيداً من الدعم وتجعل الشباب الصومالي أكثر تنافسية في البطولات الدولية.

وأضاف، "إنه لأمر تاريخي بالنسبة لنا لأننا لم نشهد أي مباريات ليلية منذ 25 عاماً. فقبل خمسة وعشرين عاماً كانت مباريات كرة السلة تقام في الليل مثلما تقام دائماً في أجزاء أخرى من العالم. لذلك فإن لاعبينا لن يجدوا صعوبة في اللعب بالليل عندما يسافرون للمشاركة في بطولات في الخارج".

الحياة في ليبيريا
تعود إلى طبيعتها بعد
إيبولا

صوت أمريكا

في ذروة أزمة إيبولا في أواخر عام 2014، كانت الحياة الاجتماعية في ليبيريا في حالة شلل فيما حاول الناس تجنب الاحتكاك ببعضهم البعض خوفاً من الإصابة بالفيروس الفتاك.

ولكن في آذار/ مارس 2015، بعد أو وصلت نسبة الإصابة إلى صفر لعدة أسابيع، بدأت الحياة الاجتماعية تعود إلى طبيعتها. فقد شوهد الليبيريون وهم يتمتعون بأطعمة الشوارع ويتبادلون الوجبات والمشروبات من جديد. تزاحموا على الشاحنات وسيارات الأجرة بدون خوف. واكتظت الشواطئ الشعبية والنوادي الليلية بالرواد مرة أخرى، وأعرب السكان عن ارتياحهم لعودة الحياة الاجتماعية، رغم أن القلق لم يتلاشَ تماماً.

قال ديريك تامبا، وهو من رواد الشاطئ عمره 28 عاماً، "أعتقد أنه وقت مناسب لنعود ونتدبر ونستمتع بالأوقات الباردة التي اعتدنا عليها مع أصدقائنا هنا".

توافد السكان على الكنائس، حيث ظل الكلور لتعقيم اليدين في أوعية عند المداخل. وبعد أن تم رفع حظر التجول، استأنف الليبيريون الخروج بالليل.

موسى باباي، الناجي من الإيبولا، يسير في استعراض في عيد الحب أقيم للناجين من المرض في مونروفيا، بليبيريا، في 14 شباط/ فبراير 2015. رويترز

وبنهاية عام 2014، كانت أماكن مثل حانة إكسودس في وسط مونروفيا تُغلق في الساعة 9 مساء أيام السبت. ولكن بالانتقال سريعاً إلى ليلة السبت في آذار/ مارس 2015، كانت الحانة مكتظة بالناس الذين سهروا بها حتى الساعات الأولى من الصباح.

قال أشعياء وليامز، "إنه بعد أن خفت حدة إيبولا في ليبيريا، استؤنفت النشاطات العادية وارتفع مستوى الإثارة".

لقد أثر فيروس إيبولا على كل جوانب الحياة الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات. وقال بعض رواد الحانة إنهم لا يزالون يتجنبون مصافحة الناس، وهي عادة اكتسبوها أثناء تفشي المرض.

خمسة عشر طناً من أنياب الفيلة يجري حرقها أثناء احتفال مناهض للصيد الجائر في كينيا في آذار/ مارس 2015. أسوشيتد برس

إثيوبيا وكينيا تحرقان
أطناناً من العاج

وكالة الأنباء الفرنسية

أشعلت إثيوبيا النيران في كومة من ستة أطنان من عاج الفيلة المصادر، وهو مخزون البلاد الكامل، متعهدة بتنفيذ سياسة عدم التسامح على الإطلاق مع الصيادين والمهربين.

وجاء حرق المخزون، الذي ضم أنياباً ضخمة، ومنحوتات معقدة، وقلائد وأساور، في آذار/ مارس 2015، بعد أسبوعين من اتخاذ كينيا المجاورة إجراء مماثلاً استهدف إظهار الالتزام المتجدد بحماية الفيلة التي تمثل أيقونة كبرى في أفريقيا ولكن أعدادها في تضاؤل مستمر.

قال داوود مومى علي، مدير هيئة حماية الحياة البرية الإثيوبية، "إن الرسالة التي نبعث بها هي أننا لن نتسامح مطلقاً مع الصيد الجائر والتهريب غير المشروع".

"نحن نحاول إنقاذ الفيلة من الانقراض. وهذا جزء من ذلك. علينا أن نعمل بدلاً من أن نتكلم".

قال المسؤولون إن المخزون تراكم على مدى 20 سنة مضت وجاء من الفيلة التي ذبحت في إثيوبيا أو البضائع المضبوطة في مطار أديس أبابا الدولي. إنه يمثل قيمة تبلغ نحو 12 مليون دولار في السوق السوداء.

لقد انهار عدد الفيلة في إثيوبيا خلال تلك الفترة، وتشير أحدث تقديرات إلى أن عددهم اليوم 1800 فقط، فيما يكون الصيد غير المشروع مدفوعاً أساساً بالطلب في اقتصادات آسيا المزدهرة، لا سيما الصين. وكان من بين العاج الذي تم إحراقه منحوتات لبوذا.

قال زيليكي تيجابي من مؤسسة الحياة البرية الأفريقية، " انخفض عدد الفيلة في إثيوبيا من ثمانينات القرن الماضي، بنسبة 90 بالمائة. وتحاول سلطات الحياة البرية الإثيوبية التقليل إلى أدنى حد من الصيد غير المشروع، ولكن يظل هناك الكثير الذي ينبغي عمله".

وقال إيان كريغ من منظمة أوقفوا العاج إن الهدف من عملية الحرق الاحتفالية هو الحط من قيمة العاج علناً. وأضاف، "إن مزيداً من الدول الأفريقية بدأت تدرك أن الجلوس فوق مخزون من العاج ليس هو الجلوس فوق فورت نوكس. نحن نريد ألا يكون له قيمة. أن يكون عديم الجدوى. إنه مجرد قطعة من جثة نافقة. وليس قطعة من الفن".

العاصمة الإثيوبية تخطط لمحور جوي جديد

رويترز

قال مسؤول كبير إن إثيوبيا سوف تستكمل توسيع مطار العاصمة في عام 2018 لزيادة عدد الركاب الذين يمرون به ثلاث مرات من 7 ملايين في السنة حالياً وسوف تختار قريباً موقعاً لمحور جديد ليستوعب ضعف هذا العدد 10 مرات في المستقبل.

ويضم مطار بولى الدولي، الواقع عند أطراف أديس أبابا، الخطوط الجوية الإثيوبية، التي تملكها الدولة وتُعد الأكبر في أفريقيا من حيث الإيرادات والأرباح.

قبل أقل من عشر سنوات، استوعب المطار 1 مليون راكب سنوياً، ولكن ذلك العدد ارتفع إلى 7 ملايين في عام 2014. ويتوقع المسؤولون أن يقفز بنسبة 18 بالمائة سنوياً خلال السنوات القليلة المقبلة.

طائرة بوينغ دريملاينر787 تابعة لشركة الخطوط الجوية الإثيوبية تهبط في مطار بولى الدولي في أديس أبابا، بإثيوبيا. أسوشيتد برس

قال هايلو غبريماريام، مدير مشروع بولي في شركة المطارات الإثيوبية، لوكالة رويترز، "لم نكن نتوقع حدوث هذا النمو في ثماني سنوات. وهذا هو السبب في أننا نقوم بتوسعات في المطار سوف تخدمنا خلال الـ 15 سنة القادمة، لترتفع سعته إلى نحو 20 مليون راكب سنوياً".

بدأت أعمال التوسعات في المطار في أيلول/ سبتمبر 2014 حيث يمكن أن يواجه الركاب الوقوف في طوابير طويلة في أوقات ذروة السفر والترانزيت.

قال هايلو، إن إثيوبيا، وهي واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في أفريقيا، تبحث عن أماكن لإقامة مطار دولي جديد يخدم 70 مليون راكب في السنة. وعلى سبيل المقارنة، فإن مطار دبي الدولي، الأكبر في العالم من حيث حركة الركاب، استوعب 70,5 مليون راكب عام 2014.

ويمكن أن تصل تكلفة مطار كهذا من 2,5 إلى 3 مليارات دولار. وتتوسع الخطوط الجوية الإثيوبية في أسطولها بدرجة سريعة. فلديها الآن 77 طائرة، وطلبت شراء 44 أخرى.

كبار رجال الأعمال في شرق أفريقيا متفائلون

صحيفة ذي سيتزن، تنزانيا

أشار استطلاع إلى أن كبار رجال الأعمال في شرق أفريقيا يشعرون بالتفاؤل إزاء الاقتصاد الإقليمي رغم انعدام الأمن في كينيا وضعف العملات.

فقد أظهر استطلاع لمؤشر عالمي لأصحاب المشاريع أجرته منظمة أصحاب المشاريع، وهي شبكة تضم أكثر من 10000 من أصحاب الأعمال، أن 78 بالمائة من أصحاب المشاريع على استعداد لبدء مشاريع في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة. ونُشر الاستطلاع في نيسان/ إبريل 2015.

وعزا مؤسس المنظمة ورئيسها سريرام بهاراتام النتائج إلى الثقة والتفاؤل اللذين تبلورا لدى أصحاب المشاريع والشركات في شرق أفريقيا على مر السنين.

قال، "إنه من حيث زخم الأعمال، تظهر المؤشرات أن شرق أفريقيا ستواصل صعودها كقوة رائدة في الاقتصاد العالمي".

شمل الاستطلاع 5868 من كبار أصحاب المشاريع في الزراعة، والبناء، والطاقة، والضيافة، والتأمين، والخدمات اللوجستية، ووسائل الإعلام، والصناعة التحويلية، وإدارة الموانئ، والعقارات، والتكنولوجيا، والاتصالات وقطاعات المرافق.

ويدير جميع المستطلعين، من 46 دولة، مشاريع رئيسية تدر 1 مليون دولار على الأقل من الإيرادات سنوياً. وأشار الاستطلاع إلى أن 90 بالمائة من أصحاب المشاريع ردوا بإيجابية، على أمل تحقيق زيادة في الإيرادات، مقارنة بـ 81 بالمائة على الصعيد العالمي.

رجل كيني يتبادل العملات في نيروبي. ويقول كبار رجال الأعمال إنه برغم ضعف العملات بالمنطقة، فإن المستقبل الاقتصادي لشرق أفريقيا يظل قوياً. أسوشيتد برس

1000 من أصحاب المشاريع يفوزون بمنح

توني إيلوميلو

صور غيتي

أسرة أيه دي إف

تصدر ألف من أصحاب المشاريع يمثلون 52 دولة أفريقية قائمة الفائزين من الدرجة الأولى ببرنامج توني إيلوميلو لريادة الأعمال.

تم الاعلان عن الفائزين في آذار/ مارس 2015. وتشكلت لجنة الاختيار من بعض أنجح رجال الأعمال في أفريقيا. وفي المجموع، تقدم 20000 من أصحاب المشاريع الأفارقة بطلبات لدى فتح نافذة تقديم الطلبات على الإنترنت في 1 كانون الثاني/ يناير 2015.

قال المتقدم أوبوى إن لمجلة فوربس، "إن ملء الاستمارة بحد ذاته كان عملية كاشفة ساعدتني في رؤية الكثير من الثغرات التي يجب إغلاقها في عملي، وبصرف النظر عن النتيجة، فأنا أعرف أنني على الطريق الصحيح نحو تحقيق حلمي".

ووفقاً للجنة الاختيار، فإن خطط الأعمال الفائزة مثّلت العديد من القطاعات، بما في ذلك التعليم، والأزياء، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جاء معظم الفائزين من غانا، وكينيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا وأوغندا.

سوف يتلقى الـ 1000 فائز المختارون تدريباً عبر الإنترنت خلال الفترة المتبقة من عام 2015. كذلك من المقرر أن يشاركوا في معسكر لريادة الأعمال يستمر يومين.

تدعم البرنامج منحة تبلغ 100 مليون دولار مقدمة من مؤسسة توني إيلوميلو، وهي مؤسسة خيرية تدعم أصحاب المشاريع في أفريقيا. والمؤسسة يمولها إيلوميلو وحده، الذي حقق أرباحاً بلغت 1 مليار دولار تقريباً من الأعمال المصرفية، والطاقة، والاستثمارات والعقارات، وذلك وفقاً لتصنيف فوربس لأغنى 50 شخصاً في أفريقيا.

من بين أهداف البرنامج استحداث 10000 شركة ناشئة عبر أفريقيا خلال 10 سنوات مقبلة.

شركة تنزانية تروج للشكولاتة المحلية

رويترز

جاكي كويكا هي سلالة نادرة من أصحاب شركات الشكولاتة الذواقة التي تصنع الشكولاتة الراقية في تنزانيا باستخدام مكونات محلية.

تستخدم شركات أفريقية أخرى مثل غولدن تري في غانا الكاكاو المحلية ولكنها تستورد مسحوق الحليب والسكر. وتنتج شركات متعددة الجنسيات مثل نستله الشكولاتة بكميات كبيرة في جنوب أفريقيا لمستهلكي القارة وتحصل على المكونات عالمياً.

لكن شركات قليلة تتبع نموذج كويكا. فهي تستخدم الحبوب التنزانية والسكر المحلي في صنع شكولاتة عضوية هي أفريقية 100 بالمائة. وتلف أصابع الشكولاتة في قشور ذرة تم تدويرها زيادة في الأصالة المحلية.

وتُعد شركة شكولاتة الماما لصاحبتها كويكا واحدة من بين حفنة من الشركات في شرق أفريقيا التي نحتت لها مكانة متميزة في عالم الشكولاتة وتحاول عكس الاتجاه الذي أدى إلى الهيمنة الأجنبية في اقتصاد الشكولاتة المتنامي في أفريقيا. تنتج أفريقيا أكثر من 70 بالمائة من الكاكاو في العالم، ولكن صناعة الشكولاتة التي يبلغ دخلها 110 مليارات دولار تهيمن عليها شركات غربية.

تفتقد ساحل العاج وغانا، أكبر منتجين للكاكاو، إلى صناعات الألبان والسكر للمنافسة مع شركات التصنيع الرئيسية. وتتم المتاجرة بالكاكاو عالمياً، لذلك فإن مزارعي الحبوب الأفارقة لا يتمتعون بميزة تنافسية حين يتعلق الأمر بصنع الشكولاتة.

تباع أصابع شكولاتة الماما الداكنة واللبنية بأسعار مميزة في المتاجر الراقية والفنادق في دار السلام وزنجبار. ولديها أتباع متفانون من بين التنزانيين الأثرياء، والمغتربين والسياح.

أطلقت الشركة أعمالها عام 2012. وبدأت كويكا تستخدم الكاكاو من صغار المزارعين في جنوب غربي تنزانيا بعد أن اطلعت على أسعار استيراد شكولاتة الخبيز من أوروبا. استغرقت تسعة أشهر في التجربة والخطأ إلى أن وصلت إلى الوصفات الصحيحة.

قالت كويكا، وهي محامية تحولت إلى طاهية للمعجنات، "وجدنا الكثير من الأشياء، من بينها أن الحرارة والرطوبة لا تناسبان جيداً صنع الشكولاتة".

عمال يحضرون الشكولاتة داخل مصنع صغير في كينيا.

رويترز

تيودروس الثاني

الحاكم الحديث الأول لإثيوبيا

صور إيون

أسرة أيه دي إف

عندما تولى الإمبراطور تيودروس الثاني مقاليد الحكم في إثيوبيا عام 1855، كانت البلاد مجزأة لما يقرب من قرن. فقد ألغيت الحكومة المركزية في عام 1769، وقسمت البلاد إلى ممالك صغيرة. وكانت هذه الحقبة من تاريخ البلاد تعرف بـ"عهد الأمراء والأثرياء الإقطاعيين"، أو زمن ميسافينت.

كون تيودروس جيشاً وألحق الهزيمة بأجزاء البلاد الممزقة وقام بتوحيدها. واستولى على الأراضي من الأمراء وأعطاها للناس العاديين. دفع رواتب لجنوده المحترفين حتى لا يلجأوا إلى النهب للبقاء على قيد الحياة. حاول إلغاء الرق وبناء نظام من المتعلمين، والقضاة والحكام مدفوعي الأجر. حاول تنظيم بلاده من خلال حكومته، بدلاً من أن تدور في فلك الكنيسة. بل وحاول كذلك فرض ضريبة على الكنيسة.

لكن تيودروس أثبت أنه رجل عسكري أفضل بكثير من كونه حاكماً، وفي نهاية المطاف، كان سلوكه غير العقلاني والانتقامي سبباً في سقوطه.

كان اسمه كاسا هايلو عند ميلاده في حوالي عام 1820. وعلى الرغم من أنه لم يكن من مواليد النبلاء، كان ابن زعيم قبيلة. وبعد وفاة والده ببضع سنين، أصبح خارجاً عن القانون لفترة. أثبت أنه ماهر مع الخيل والرماح، مع موهبة خاصة بالاستراتيجية العسكرية، وقام بتأسيس نفسه تدريجياً كزعيم. وفي عام 1853، هزم قوة عسكرية أكبر. وبعد ذلك بسنتين، تم تتويجه كإمبراطور.

أراد تيودروس لجيشه أن يكون حديثاً ومسلحاً تسليحاً جيداً، وبدأ في تجنيد غربيين لمساعدته في التسلح. وكتب رسالة إلى ملكة بريطانيا فيكتوريا، يعرض صداقته ويطلب مساندتها. وعندما لم يحصل على أي رد، شعر بالإهانة والغضب، وبدأ يعتقد أن بريطانيا كانت تتعاون مع الأتراك على الإطاحة به. وفي عام 1864، أخذ في الانتقام بإلقاء القبض على مسؤول بريطاني ومبشرين من أوروبا. ألقى بهم في السجن، حيث ظلوا به لسنوات.

ولم يكن دبلوماسياً. فرفض كل محاولات بريطانيا للإفراج عن السجناء، وعند وصول المفاوضين البريطانيين، قام بسجنهم كذلك. في عام 1867، أمرته الحكومة البريطانية بالإفراج عن السجناء أو مواجهة العواقب. وقد رفض المطالب البريطانية، ربما اعتقد أن قيام بريطانيا بغزو بلاده سوف يجبر منافسيه على الاتحاد والوقوف خلفه لمواجهة عدو مشترك.

قامت القوات البريطانية المؤلفة من 5000 فرد بمواجهة قوات تيودروس في 10 نيسان/ أبريل 1868، في أحد الأودية في الجزء الشمالي من البلاد. كانت معركة غير عادلة. فالقوات البريطانية كانت مزودة بمدافع وبنادق حديثة، ولم يكن مع جنود تيودروس سوى السيوف والبنادق البدائية. لقي عشرون جندياً بريطانياً حتفهم بينما قتل 2200 جندي إثيوبي. وبعد ذلك بيومين، عندما هاجمته القوات المعارضة في معسكره، قتل نفسه.

على الرغم من عدم قدرة تيودروس في الحفاظ على السلام، فالإثيوبيين اليوم ينظرون إليه على أنه الرجل الذي استعاد بلادهم وكان أول حاكم حديث لها. وفي نهاية المطاف، اعتمد العديد من خلفائه أفكاره للحكم الرشيد. وعلى الرغم من عيوبه، فإنه يبجل كبطل.

مفاتيح الحل

1. لا يصب هذا النظام الداخلي الرئيسي للدلتا في محيط أو بحر.
2. يضم الموقع 600000 هكتار من المستنقعات الدائمة ونحو 1,2 مليون هكتار من المراعي التي تُغرق موسمياً بالمياه.
3. كيّفت الحياة البرية نموها وسلوكها الإنجابي مع وصول مياه الفيضان خلال فصول الشتاء الجافة.
4. هي موطن لعديد من الأنواع المهددة بالانقراض، من بينها الكلب الأفريقي البري، والفهد، والأسد، ووحيد القرن الأسود ووحيد القرن الأبيض.

صور غيتي

الإجابة: دلتا أوكافانغو في بوتسوانا.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟ إن منبر الدفاع الإفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في إفريقيا. والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء. ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الإفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

(الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الإفريقي)

شروط النشر

- يُفضل المقالات التي تكون في حدود 1500 كلمة تقريباً.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

تقديم المقالات

أرسل كل أفكار المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع ADF. EDITOR@ADF-Magazine.com. أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
KELLEY KASERNE
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART GERMANY

او

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

الحقوق يحتفظ المؤلفون بجميع الحقوق لمؤلفاتهم الأصلية. ولكننا نحتفظ بالحق في تحرير المقالات حتى تتوافق مع معايير وفضاء الأسوشيتد برس. إن تقديم المقالات لا يضمن النشر. إنك توافق على هذه الشروط من خلال المساهمة في مجلة أيه دي إف.

إنجراف

adf
AFRICA DEFENSE FORUM